

المجيد
في أعراب
القرآن المجيد

تأليف

برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السفاقي

المتوفى سنة ٧٤٢ هـ

تحقيق

الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن

دار ابن الجوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجيد
في اعراب
القرآن المجيد

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٣٠هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢ -
الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - حي الفلاح - مقابل جامعة الإمام - تليفاكس:
٢١٠٧٢٢٨ - جوال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحصاء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ -
الخير - ت: ٨٩٩٩٣٥٦ - فاكس: ٨٩٩٩٣٥٧ - بيروت - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ -
القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تليفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ -
البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على أشرف خلقه النَّبِيِّ العربي الأمين.

وبعد؛ فإنَّ صِلتي بكتاب «المُجيد في إعراب القرآن المجيد» للسفائسي تعود إلى أيام دراستي في كلية الآداب بجامعة القاهرة قبل خمس وثلاثين سنة، إذ سجلت تحقيق هذا الكتاب ودراسته موضوعاً لرسالة الدكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور حسين نصار، حفظه الله تعالى، بعد أن تهيَّب كثيرون من غمار الخوض فيه لكبره وكثرة شواهدة وتفرَّق نسخه المخطوطة.

ثم شاء الله أن أترك جامعة القاهرة، وأنتقل إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، وأصرَّ قسم اللغة العربية فيها آنذاك على تغيير الموضوع، لحجج واهية، فوافقت على مضض، وسجّلت موضوعاً آخر.

ومرّت الأعوام، وأصبحتُ رئيساً لقسم اللغة العربية، ثم مسؤولاً للدراسات العليا في الكلية لسنوات، وأنا احتفظ بمخطوطات المُجيد الست التي كنت قد حصلت عليها، فنشرت عام ١٩٨٨م في مجلة المورد تعريفاً بالكتاب وتحقيقاً للبسملة والفاتحة منه، ثم أتبعته ذلك بتوزيع الكتاب على خمسة من طلبة الدراسات العليا أشرفت على قسم منهم، واحتفظت لنفسي بالقسم الذي يحوي إعراب الجزء الثلاثين من القرآن الكريم، الذي يبدأ بسورة النبأ وينتهي بسورة الناس، وهو (جزء عم).

وبعد أن أنجزت تحقيق هذا الجزء التمس مني طلبتي المحبون

للعلم أن أضّم إليه ما نشرته من المجيد في مجلة المورد، وهو مقدمة الكتاب وإعراب البسمة وسورة الفاتحة؛ لأنّ المؤلف شرح منهجه في هذا القسم، فلبّيت طلبهم وأبقيته مع مصادر تحقيقه كما نُشر من غير تغيير.

واليوم أُشير إلى ضرورة نشر هذا الكتاب تامًّا؛ لأنّه من الكتب النفيسة التي يجب أن تصدر، ولعلّ جامعة الشارقة أولى من غيرها في نشر هذا العلق النفيس، بعد توجهها الجديد في نشر وإحياء كتب التراث العربي الإسلامي.

والله أسأل أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، ويجنّبني الزيف والزلل، إنه نعم المولى ونعم النصير.

٢٩ جمادى الآخرة ١٤٢٩ هـ

٣ تموز ٢٠٠٨ م

حاتم صالح الضامن

الإمارات العربية المتحدة

القسم الأول

وفيه

إعراب البسمة والفاصلة



المؤلف

برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي السِّفَاقِسي المالكي.

وُلِدَ سنة ٦٩٧، وقيل: ٦٩٨هـ، وسمع ببجاية من شيخها ناصر الدين، ثم حجَّ وأخذ عن أبي حيان النحوي بالقاهرة وعن غيره، ثم قدم هو وأخوه دمشق سنة ٧٣٨هـ فسمع بها كثيراً من زينب بنت الكمال، وأبي بكر بن عترة، وأبي بكر ابن الرضي، والإمام المزي.

ومهر السِّفَاقِسي في الفضائل والعلوم، قال عنه الذهبي معاصره: له همة في الفضائل والعلوم.

وكان إماماً فقيهاً أفتى ودرّس سنين، وكان معدوداً من علماء المالكية.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه حينما أخذ عن أبي حيان تقدّم في حياته حتى وقف منه موقف النّدّ للند، إذ خالفه في كثير مما ذهب إليه، ولهذا اغتاض أبو حيان فكتب إجازة في ذمّ تلميذه السِّفَاقِسي لرده عليه في إعراب القرآن، وقد وصلت إلينا هذه الإجازة.

وللسِّفَاقِسي مؤلفات لم يصل إلينا منها غير كتاب المُجيد الذي سيأتي الحديث عنه، وقد ذكر له أصحاب التراجم كتاب «شرح ابن الحاجب في الفقه».

وكانت وفاة السِّفَاقِسيِّ سنة ٧٤٢هـ في ثامن عشر من ذي القعدة.
وانفرد ابن تغري بردي فجعل سنة وفاته ٧٤٣هـ^(١).



(١) ينظر:

- الدرر الكامنة ١/٥٧.
- النجوم الزاهرة ١٠/٩٨.
- بغية الوعاة ١/٤٢٥.
- نيل الابتهاج ١/٤٢. (وفيه إجازة أبي حيان).
- كشف الظنون ٢/١٦٠٧.
- روضات الجنات ١/١٧٤.
- أعيان الشيعة ٥/٤٥٨.
- الأعلام ١/٦١.



كتاب المُجيد في إعراب القرآن المجيد

مصادره:

في الكتاب نُقول كثيرة، وهي تؤلف المادة الأصلية للكتاب، وأكثر هذه النقول أخذها من كتاب شيخه أبي حيان وهو البحر المحيط كما أشار إلى ذلك في مقدمته.

فمصادره الأصلية كانت تتمثل في الكتب الآتية:

- البحر المحيط: لأبي حيان.

- التبيان في إعراب القرآن: للعكبري.

- المحرر الوجيز: لابن عطية.

- الكشاف: للزمخشري.

وثمة نقول كثيرة عن علماء سَمَى كتبَ قسم منهم تارة واكتفى بذكر أسمائهم تارة أخرى. وقد أثبتنا أسماء كتب قسم منهم في الحواشي.

ومن هؤلاء العلماء:

الفراء، وأبو عبيدة، والأخفش، وأبو عبيد، والطبري، والزجاج، وابن الأنباري، وأبو جعفر النحاس، وابن جني، والجوهري، والحوفي، ومكي بن أبي طالب القيسي، والمهدوي، وابن سيده، والطوسي، والأعلم الشنتمري، والسجاوندي، والسهيلي، والفخر الرازي، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك وغيرهم...

منهجه :

بيّن السفاقي في مقدمته لكتابه منهجه بعد أن أشاد بشيخه أبي حيان الأندلسي؛ لأنه سلك في إعراب القرآن في كتابه «البحر المحيط» طريقة لم يسلكها أحد من مُعربي القرآن على كثرتهم، إذ سلك فيه سبيل التحقيق، وزَيَّف أقوال كثير من المُعربين، وبيّن حَيْدَهَا عن أصول المحققين، ولكنَّ أبا حيان سلك في كتابه سبيل المفسرين في الجمع بين التفسير والإعراب، ففترَّق فيه هذا المقصود، وصعب جمعه إلا بعد بذل المجهود.

ثم بيّن منهجه بعد ذلك قائلاً:

فاستخرت الله تعالى في جمعه وتقريبه وتلخيصه وتهذيبه... فجاء والحمدُ لله في أقرب زمان على نحو ما أمّلت، وتيسَّر عليَّ سبيل ما رمت وقصدت.

وبيّن عمله في كتابه فقال: ولا أقول: إنِّي اخترعت، بل جمعت ولخّصت، ولا أنني أغربت، بل بيّنت وأعربت.
ثمَّ قال:

ولما كان كتاب أبي البقاء المُسمى بـ «البيان في إعراب القرآن» كتاباً قد عكف الناس عليه، ومالت نفوسهم إليه، جمعت ما بقي فيه من إعرابه مما لم يُضمَّنهُ الشيخُ في كتابه، وضممت إليه من غيره ما ستقف عليه إن شاء الله تعالى...

ثمَّ قال:

وجعلت علامة ما زدت على الشيخ (م)، وما يتفق لي إن أمكن فعلامته: (قلت)، وما فيه من: أعترض وأجيب وأورد ونحو ذلك مما لم أُسمِّ قائله فهو للشيخ.

ثمَّ قال :

وقد تكون القراءة الشاذة عن أشخاص متعددين فأكتفي بذكر واحد منهم قصداً للاختصار، وما كان عن بعض القراء مشهوراً أو شاذاً عزيزته إليه ثم أقول: والباقون، وأريد به: من السبعة.

هذا هو منهج السِّفَاقِسيِّ في ضوء مقدمته لكتابه.

* * *

فالكتاب إذن تلخيص لكتاب البحر المحيط، وهذا يردّ على السيوطي الذي قال في الإتقان: (إن أشهر كتب الإعراب كتاب العكبري، وكتاب السمين أجلها على ما فيه من حشو وتطويل، ولخصه السفاقسي فحرّره).

والصواب أن السفاقسي لخص كتاب البحر المحيط.

وأن السمين الحلبي لخص كتاب شيخه أبي حيان أيضاً وسماه: (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون).

والتلخيصان، أعني المُجيد والدرّ المصون، كانا في حياة شيخهما أبي حيان.

أهميته:

تكمن أهمية الكتاب في أنه في إعراب القرآن الكريم، وأنه جمع وجوه إعراب كل آية أوردتها.

وقد بيّن آراء البصريين والكوفيين في إعراب هذه الآيات وضعّف قسماً منها.

يُعد من أهم الكتب التي بيّنت وجوه القراءات في كل آية، فهو كتاب في القراءات إضافة إلى كونه كتاب إعراب.

وامتاز الكتاب بكثرة شواهده التي أربت على الألف، وتتضح قيمة هذه الثروة الشعرية إذا ما قوبل بغيره من كُتب إعراب القرآن، فقد بلغت شواهد مكي بن أبي طالب في كتابه: «مشكل إعراب القرآن» اثنين وثلاثين شاهداً، وبلغت عند أبي البقاء العكبري في كتابه «التبيان في إعراب القرآن» واحداً وستين شاهداً.

والكتاب غنيّ ببحوث النحو والصرف ومعاني مفردات اللغة.

لكل هذا فقد اهتم به العلماء، فصنّف شمس الدين محمد بن سليمان الصّرخديّ النحويّ المتوفى سنة ٧٩٢هـ: «مختصر إعراب السّفاقيّ».

* * *

مخطوطات الكتاب:

اعتمدت في تحقيق البسملة والفتحة على نسختين:

الأولى: نسخة دار الكتب الظاهرية المرقمة ٥٣٠ (تفسير) وهي الأصل.

والجزء الأول منها يبدأ من أول الكتاب إلى آخر سورة آل عمران.

وهي نسخة جيدة كُتبت بخط جيد، وتاريخ نسخها سنة ٩٨٦هـ.

عدد أوراقها ٤٢٣ ورقة، وعدد أسطر كل صفحة ١٧ سطراً.

الثانية: نسخة دار الكتب المصرية المرقمة ٢٢٢ (تفسير). وقد رمزنا إليها بالرمز (د).

وهي نسخة تامّة عدد أوراقها ٦٠٧ ورقة، وعدد أسطر كل صفحة ٣٣ سطراً. وليس فيها تاريخ للنسخ.



وقد أرفقت صوراً لصفحة العنوان والورقة الأولى من كل نسخة .
 ولا بد من الإشارة إلى أنّ زيادات النسخة (د) قد وضعت بين
 قوسين مربعين من غير إشارة إلى ذلك .
 وقد اتبعت في التحقيق المنهج العلمي الذي اتسمت به المدرسة
 العراقية، والحمد لله أولاً وآخراً .

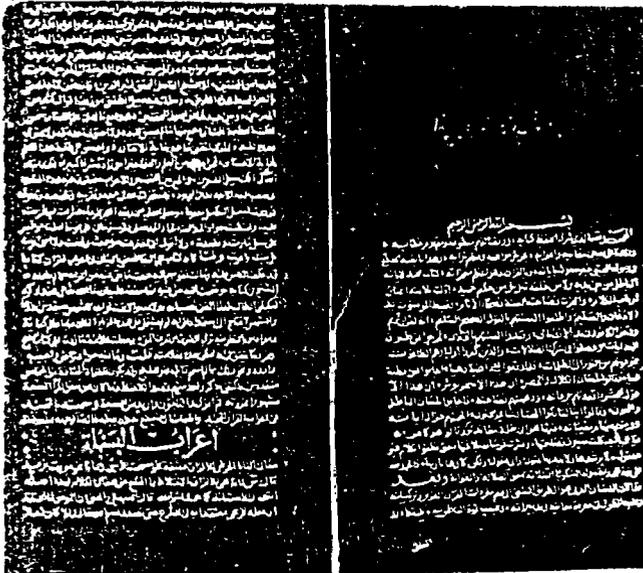


صفحة العنوان من نسخة دار الكتب الظاهرية



الورقة الأولى من نسخة دار الكتب الظاهرية

صفحة العنوان من نسخة دار الكتب المصرية



الورقة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية

[ب] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وسلّم

الحمد لله الذي شرفنا بحفظ كتابه، ووقفنا لفهم منطوقه ومفهوم خطابه، ووعدنا على تبين معانيه وإعرابه، بجزيل مواهبه وعظيم ثوابه، وهدانا بنبئه المصطفى ورسوله المُجتبى خير مبعوث بآياته، وبالقرآن وهو أعظم معجزاته، كتابٌ مجيدٌ ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، أدلت بلاغته أعناق أرباب الكلام، وأعجزت فصاحته السنة فصحاء الأنام، فبسط المؤمنون يد الإذعان والتسليم، وأطلقوا ألسنتهم بالقول الصحيح السليم ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠، التكوثر: ١٩] ^(١)، وقبض الكافرون يد الإنصاف وقيدوا ألسنتهم بالخلاف، فخرجوا عن طرق الهدايات وحصلوا في شرك الضلالات، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ التُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

فلما وقعوا على داهية دهياء أجابوا عن فطنة عمياء، فقالوا بلسان الكلال والحصر: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ﴾ ^(٢٤) إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٤، ٢٥]، أفعدتُهم براعته ودهمتُهم فصاحته، فأجابوا بلسان الباطل والمجنون ^(٢)، وقالوا: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّا لَنَارِكُوا إِلَهًا لِّشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [الصفات: ٣٦]، أفحمتهم جزالة آياته ورمتهم سهام مُعَيَّبَاتِهِ،

(١) وفي «د»: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ^(٧٧) وهي الآية ٧٧ من الواقعة.

(٢) من «د». وفي الأصل: (المجنون).

[١٢] فتأهوا^(١) في ظلمة معانيد أو راعن وقالوا: هو كاهن. فيا عجباً كيف كَلَّتْ سيوفُ فصاحتِها وعرثُ فرسانُ بلاغيتها، حتى نطقوا بكلام غير معقول، لا يرشدها ولا يهديها عقول وأيِّ عقول، ولكن كادهاً باريها، فالحمدُ لله على نعمة الهداية وله الشكر على السلامة من الضلالة والغواية.

وبعد، فلما كان اللسان العربي هو الطريقُ السنيّ إلى فهم مفردات القرآن العزيز وتركيباته، وعليه المَعَوَّلُ في معرفة معانيه وتدبر آياته^(٢)، وبحسبِ قوّة الناظر فيه تُلتقطُ^(٣) دُررُ المعاني من فيه، يعرفُ ذلك مَنْ راضَ أبيعهُ وخاضَ أبيعهُ، وَجَبَ صرفُ العناية إلى ما يتعلّقُ به من علم اللسان من جهة مفرداته وتركيباته تصريفاً وإعراباً، لكثرتهما تشعباً واضطراباً، جارين على قواعدهما مرتبين على أصولهما، ليُعرفَ الخطأ من الصواب، وينكشف القشْرُ عن اللباب، فيصير كالفقه إذا استخرج من قواعده واستنيط من أصوله وموارده.

وقلَّ مَنْ سلكَ هذه الطريقة من^(٤) المُعربين، واقتعد^(٥) غارِبها من المُحقّقين، إلا الشيخَ الفاضلَ [المحقّق] أثير الدين^(٦) فإنه ضمّن كتابه المُسمّى بـ «البحر المحيط»^(٧) هذا^(٨) الطريق، وسلك فيه [٢] سبيل التحقيق، وزيّفَ أقوالَ كثيرٍ من المُعربين، وبيّنَ حَيْدَها عن أصول المحققين. هذا مع ما له في علم اللسان من الكتب العظيمة الشأن [جمع فيها

(١) «د»: (فتأهوا). وهو تحريف. (٢) «د»: (وتدبيراته). وهو خطأ.

(٣) «د»: (يلتقط). (٤) «د»: (إلى).

(٥) «د»: (اعتقد).

(٦) أبو حيان النحوي محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ. (الدرر الكامنة ٧٠/٥، البدر الطالع ٢٨٨/٢).

(٧) طبع في ثمانية أجزاء.

(٨) «د»: (هذه). والطريق: يُذكر ويؤنث. (المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٧).

ما لم يُسبقْ إليه، ولا احتوى أحدٌ قبله ولا يحتوي بعده عليه، فلقد أثنى ما جمع نهاية الإتقان، وأحسن إلى طلبة هذا العلم غاية الإحسان، فجزاه الله عن^(١) العلم والعلماء خيراً، وزاده شرفاً كثيراً^(٢).

لكنه، أبقاه الله، سلك في ذلك سبيلَ المُفسِّرين في الجمع بين التفسير والإعراب، فتفرق^(٣) فيه هذا المقصود، وصعبَ جمعه إلا بعدَ بذلِ المجهود، فاستخرتُ الله تعالى^(٤) في جمعه وتقريبه وتلخيصه وتهذيبه، فوجدتُ لسبيلِ التأميلِ^(٥) مدرجاً، وجعلَ الله لي من ربة العجزِ مخرجاً، فشرعتُ فيما عزمتُ عليه، وامتطيتُ جوادَ الجدِّ إليه، فجاءَ الحمدُ لله في أقرب زمن، على نحو ما أمّلت وتيسرَ عليّ سبيل ما رُمت وقصدت، لا أقول: إنِّي اخترعتُ بل جمعتُ ولخصتُ، ولا إنِّي أعزبتُ بل بينتُ وأعزبتُ. ولما كان كتاب أبي البقاء^(٦) المُسمّى بـ «البيان في إعراب القرآن»^(٧) كتاباً قد عكف الناسُ عليه، ومالت نفوسُهُم إليه، جمعتُ ما بقي فيه من إعرابه مما لم يُضمَّنه الشيخُ في كتابه، وضممتُ إليه من غيره ما ستقفُ عليه إن شاء الله [تعالى] عندَ ذكره، ليكتفي الطالب لهذا الفنِّ بضيائه ولا يسيرُ إلا تحت لوائه.

كالشمسِ يُستمدُّ من أنوارها والشمسُ لا تحتاجُ لاستمداد^(٨)
على أنه لو لم يشتمل على هذه الزيادة لكان فيه أعظمُ كفاية
ومزادة، [١٣] وبالنظر فيه ترى الفرقَ وتعرفُ الحقَّ.

(١) «د»: (من).

(٢) «د»: (كبيراً).

(٣) «د»: (يعرف).

(٤) «د»: (التكسل).

(٥) «د»: (كبيراً).

(٦) عبد الله بن الحسين العكبري، ت ٦١٦هـ. (وفيات الأعيان ٣/ ١٠٠، بغية الوعاة ٢/ ٣٨).

(٧) كذا جاء اسمه في النسختين وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٢٥. وطبع باسم (البيان في إعراب القرآن).

(٨) «د»: (إلى استمداد).

وجعلتُ علامةً ما زدتُ على كتاب الشيخ (م)، وما يتفقُ لي إنْ أمكنَ فعلامته^(١): (قلتُ). وما فيه من: اعترض^(٢) وأجيب وأورد ونحو ذلك مما لم أَسْمِ قائلُهُ فهو للشيخ.

وقد تكون^(٣) القراءةُ الشاذَّةُ عن^(٤) أشخاص مُتعددين فأكتفي بذكر واحدٍ منهم قصداً للاختصار. وما كان عن بعضِ القراءِ مشهوراً أو شاذّاً عَزَيْتُهُ إليه ثُمَّ أقولُ: والباقون، وأريدُ به^(٥): من السبعة.

وسَمَّيْتُهُ بـ «المُجيد في إعراب القرآن المجيد».

واللهَ أسألُ أنْ يَنْفَعَ به وأنْ يجعلَهُ خالصاً لوجهه بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ.



(٢) «د»: (اعتراض).

(٤) «د»: (من).

(١) من «د»: وهي محرفة في الأصل.

(٣) «د»: (يكون).

(٥) ساقطة من «د».

إِعْرَابُ الْبِسْمَلَةِ

[معاني الباء]^(١): بَاءُ الْجَرِّ تَجِيءُ لِلإِلصَاقِ حَقِيقَةً، نَحْوُ: مَسَحْتُ بِرَأْسِي. وَمَجَازاً، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ.

م: قَالَ س^(٢): وَإِنَّمَا هِيَ لِلإِلزَاقِ وَالإِخْتِلَاطِ، فَمَا اتَّسَعَ مِنْ هَذَا فِي الْكِتَابِ فَهَذَا أَصْلُهُ. انْتَهَى.

وَلِلإِسْتِعَانَةِ، كَمَا^(٣) فِي ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾.

م: قَالَ السَّهَيْلِيُّ^(٤): وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَمَّا اعْتَقَدَ أَنَّ فِعْلَهُ لَا يَجِيئُ مُعْتَدّاً^(٥) بِهِ فِي الشَّرْعِ حَتَّى يُصْدِرَ^(٦) اسْمَ اللَّهِ [تَعَالَى] وَإِلَّا كَانَ فِعْلاً كَلَا فِعْلاً، فَجَعَلَ^(٧) فِعْلَهُ مَفْعُولاً بِاسْمِ اللَّهِ، كَمَا يَفْعَلُ الْكَاتِبُ بِالْقَلَمِ. وَزَادَ فِيهَا وَجْهًا آخَرَ وَهُوَ^(٨) الْمَصَاحِبَةُ؛ أَي: مُتَبَرِّكاً بِاسْمِ اللَّهِ أَقْرَأُ، وَهُوَ عِنْدَهُ أَعْرَبُ وَأَحْسَنُ.

وَلِلسَّبَبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُظَلِّرُ﴾ [النساء: ١٦٠].

وَلِلْقَسَمِ، نَحْوُ: بِاللَّهِ.

(١) ينظر في معاني الباء: رصف المباني ص ١٤٢، مغني اللبيب ص ١٠٦، الدر المصون ١٤/١.

(٢) أي: سيويه. والقول في كتاب سيويه ٣٠٤/٢.

(٣) «د»: (كما هي).

(٤) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، ت ٥٨١هـ. (وفيات الأعيان ٣/١٤٣، نكت الهميان ص ١٨٧).

(٥) «د»: (معتدداً).

(٦) «د»: (تصدر باسم الله).

(٨) من «د»: وفي الأصل: (وهي).

(٧) «د»: (جعل).

وللحال، نحو: جاء زيدٌ بشيابه.

وللظرفية، [٣ب] نحو: زيدٌ بالبصرة.

وللنقل^(١)، نحو: قمتُ بزيدٍ.

وتُزاد للتوكيد، نحو: ما زيدٌ بقائمٍ.

وزيدٌ في معناها التبويض، كقوله^(٢):

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ متى لَجَجِ خُضْرٍ لَهْنٌ نَيْيَجُ
وللبدل، كقوله^(٣):

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الإغارة فرساناً وركبانا
وللمقابلة، نحو^(٤): اشتريت الفرسَ بألفٍ.

وللمجازة، كقوله تعالى: ﴿تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]؛ أي: عن الغمام^(٥).

وللاستعلاء، كقوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ﴾^(٦) [آل عمران: ٧٥]؛ أي: على قنطارٍ.

وكنى بعضهم عن الحال بالمصاحبة وبمعنى (مع)، وعن الاستعانة بالسبب، وعن التعليل بموافقة اللام^(٧).

وتتعلق الباء في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ بمحذوفٍ، فقدَّره البصريون: ابتدائي ثابتٌ أو مُسْتَقَرٌّ، فموضعُ المجرور عندهم رفعٌ، وحُذِفَ المبتدأ

(١) «د»: (والنقل).

(٢) أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ٥١/١ مع خلاف في الرواية.

(٣) قريط بن أنيف في حماسة أبي تمام ٥٨/١. وفي الأصل: ركبانا وفرسانا. وأثبت رواية «د».

(٤) (أي عن الغمام): ساقط من «د».

(٥) ساقطة من «د».

(٦) (إن) ساقطة من «د».

(٧) البحر المحيط ١٤/١.

وما يتعلق به المجرور، وقدّره الكوفيون: بدأت، فموضعه عندهم نصب، ورُجِحَ الأول ببقاء أحد^(١) جزأي الإسناد، وهو الخبر. والثاني بأن الأصل في العمل للفعل.

وقدّر الزمخشري^(٢): أقرأ أو أتلو مؤخراً؛ أي: بِسْمِ الله أقرأ أو أتلو، لأن^(٣) الذي يجيء بعد التسمية مقروء^(٤)، والتقديم عنده يوجب الاختصاص، وردّ بمنع أن التقديم يوجب الاختصاص، فقد^(٥) نصّ سيبويه^(٦) على أن التقديم [أ] للاهتمام والعناية، فقال: (كأنهم يُقدّمون الذي بيانه^(٧) أهمّ لهم، وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم)، قلت: هذا موضع قد تكرر منع الشيخ فيه للزمخشري، وقد استدلّ عليه بكلام سيبويه، فأما المنع فجوابه ما نُقلَ من كلام العرب^(٨):

إِيَّاكَ أَعْنِي وَاسْمِعِي يَا جَارَهُ

وهذا ظاهرٌ في الحَضْر؛ لأنَّ المفهوم منه أنه لا يعني غيره ولم يستفد هذا إلا من التقديم، والمنع في مثل هذا مكابرة. وبما حُكي عن الأصمعي^(٩) أنه مرّ ببعض أحياء العرب فسْتَمَّت رفيقهُ امرأة ولم يتعيّن الشتم له دون الأصمعي، ثُمَّ التفت إليها رفيقهُ فقالت: إِيَّاكَ أَعْنِي، فقال للأصمعي: انظر كيف حصرتِ الشتم فيّ.

(١) ساقطة من «د».

(٢) الكشاف ٢٦/١، والزمخشري، محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ. (إنباه الرواة ٣/٢٦٥، طبقات المفسرين للداودي ٢/٣١٤).

(٣) «د» (إلا أن).

(٤) «د» (مقدر).

(٥) «د» (وقد).

(٦) الكتاب ١٥/١.

(٧) «د» (شأنه).

(٨) جمهرة الأمثال ١/٢٩.

(٩) عبد الملك بن قريب، ت ٢١٦هـ. (مراتب النحويين ص ٤٦، غاية النهاية ١/٤٧٠).

وأما كلام س^(١) فقد ذكره في (باب الفاعل الذي يتعداهُ فعْلهُ إلى مفعول)، قال: (وذلك قولك) ضربَ زيداً عبدُ الله، ثم قال: كأنهم يُقدِّمون... إلى آخره). وليس هذا محلُّ النزاع؛ لأنَّ الكلامَ في تقديم المعمول على العامل، لا في تقديمه على الفاعل. وذكره في (باب ما يكونُ فيه الاسم مبنياً على الفعل)^(٢)، قال: (وذلك قولك: زيداً ضربتُ، فلاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواءً مثلهُ في: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، وضربَ زيداً عمرو). فهذا وإن كان محلَّ النزاع فلا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّه إنما ذكره من الجهة التي شابهَ بها تقديم الفاعل على المفعول أو العكس في المثالين [٤ب] وليس فيه من هذه الجملةِ إلَّا الاهتمامُ ولا ينفي ذلك الجهة التي اختصَّ بها إذا تقدَّم على الفاعل، وهي الحَصْرُ^(٣).

واختلَفَ في حذف الفعل، ف قيل: للتخفيف. وقال السُّهَيْلِيُّ^(٤): (لأنَّه موطنٌ لا ينبغي أن يُقدِّمَ فيه إلَّا ذِكْرُ الله [تعالى]، فلو^(٥) ذُكِرَ الفعلُ وهو لا يستغني عن فاعله لم يكن ذِكْرُ الله مقدِّماً وكان في حذفه مشاكلةُ اللفظ للمعنى، كما تقولُ في الصَّلَاةِ: اللهُ أكبرُ، ومعناه: من كلِّ شيءٍ، ولكن يُحذفُ ليكون اللفظُ في اللسان مطابقاً لمقصود القلب وهو أن لا يكون في القلبِ إلَّا ذِكْرُ الله).

وردَّ الأولُ بأنَّه لو كان للتخفيفِ لجاز إظهاره وإضماره لكلِّ^(٦) ما يُحذفُ تخفيفاً.

قلتُ: قوله: لأنَّه موطنٌ لا ينبغي أن يُقدِّمَ فيه إلَّا ذِكْرُ الله، لا

(١) الكتاب ١٤/١ - ١٥.

(٢) هنا ينتهي السقط من «د»، والذي بدأ من: قلتُ: هذا موضع...

(٣) نتائج الفكر ص ٥٥.

(٤) من «د». وفي الأصل: (فلولا).

(٥) «د»: (لا يكون في القلب ذكر إلَّا الله).

يقتضي^(١) وجوب الحذف بل يقتضي التقديم.

وقوله: وكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى، قد يمنع له أيضاً أن المشاكلة تقتضي وجوب الحذف. انتهى.

«اسم»: فيه خمس لغات^(٢): كسر الهمزة وضمها. وسيم: بكسر السين وضمها، وسُمي: مثل هدى.

ومادته عند البصريين: (س م و) سين وميم وواو، وعند الكوفيين: (و س م) واو وسين وميم.

م: ورجح الأول بأسماء وسُمي وسميت وأسْمِيتُ. ولو كان على ما قال^(٣) الكوفيون لَقِيلَ: أوسام ووسيم ووسمت وأوسمت. انتهى.

والاسم: هو اللفظ الدال بالوضع على موجود في العيان إن كان محسوساً، وفي الأذهان إن كان معقولاً، من غير تعرض بينيته للزمان، ومدلوله هو المُسَمَّى^(٤).

[٥] والتسمية جعل ذلك اللفظ دليلاً على المعنى، فهي أمور ثلاثة متباينة، فإذا أسندت حكماً إلى لفظ اسم فتارة يكون حقيقة نحو: زيد اسم ابنك^(٥)، وتارة يكون مجازاً. وهو حيث يُطلق الاسم ويراد به المُسَمَّى كقوله تعالى: ﴿بَرَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨] و﴿سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١].

وتأول السُهَيْلي^(٦) ﴿سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ﴾ على إقحام الاسم؛ أي: سَبَّحَ

(١) «د»: (ينتهي).

(٢) ينظر: الزاهر ١/١٤٨، المنصف ١/٦٠، الإنصاف ص ١٦.

(٣) (ما قال): ساقط من «د».

(٤) البحر المحيط ١/١٦، الدر المصون ١/١٧.

(٥) «د»: (أبيك). (٦) نتائج الفكر ص ٤٥.

بربِّكَ، وإِنَّمَا ذُكِرَ الاسمُ حتى لا يخلو التسييح من اللفظِ باللسان؛ لأنَّ الذِّكْرَ بالقلبِ مُتعلِّقُه المُسمَّى، والذِّكْرُ باللسانِ مُتعلِّقُه اللفظُ.

وَتَأَوَّلَ قوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ﴾ [يوسف: ٤٠] بأنَّها أسماءٌ كاذبةٌ غير واقعة على الحقيقة فكأنَّهم لم يعبدوا إِلَّا الأسماء التي اخترعوها^(١).

م: وفي ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ثلاثة أقوالٍ ذكرها أبو البقاء^(٢):

أحدها: أنَّ الاسمَ هنا بمعنى التسمية، وهي التلفظ بالاسم.

قُلْتُ: وفيه نَظْرٌ.

والثاني: أنَّ في الكلامِ حذفَ مُضافٍ؛ أي: باسمِ مُسمَّى الله.

والثالث: أنَّ اسمَ زائدٌ. ومنه^(٣):

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكما

وقوله^(٤):

داعٍ يُنادِيهِ باسمِ الماءِ [مبغومٌ]

أي: السلامُ عليكما، وينادي بالماء. انتهى.

وَحُدِفَتِ الألفُ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ خطأً تخفيفاً لكثرة الاستعمالِ،

فلو كُتِبَتْ: باسمِ القادر ونحوه، فمذهبُ الكسائي^(٥) والأخفش^(٦) حذفُ

الألفِ، ومذهبُ الفراء^(٧) إثباتها، ولا خِلافَ في ثبوتها مع غيرِ أسمائِهِ.

-
- (١) نتائج الفكر ص ٤٦. (٢) التبيان ص ٣.
- (٣) للبيد، ديوانه ص ٢١٤، وعجزه: وَمَنْ يَبِكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدِرَ.
- (٤) ذو الرمة، ديوانه ص ٣٩٠، وصدرة: لا ينعش الطرف إِلَّا ما تَخَوَّنَه. والزيادة التي بين القوسين من الديوان.
- (٥) علي بن حمزة، ت ١٨٩هـ (نور القبس ٢٨٣، إنباه الرواة ٢/٢٥٦).
- (٦) سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥هـ. (مراتب النحويين ٦٨، نزهة الألباء ص ١٣٣).
- (٧) معاني القرآن ٢/١. والفراء يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ. (طبقات النحويين واللغويين ص ١٣١، تاريخ بغداد ١٤/١٤٩).

﴿اللَّهُ﴾^(١): عَلَمٌ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ مُرْتَجِلٌ.

م: [هـ] السُّهَيْلِيُّ^(٢): وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ لَازِمَةٌ، لَا لِتَعْرِيفٍ، بَلْ هَكَذَا وَضِعَ. انْتَهَى.

وقيل: مُشْتَقٌّ، فَأَلٌ فِيهِ زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ، وَحَذْفُهَا فِي: (لَا أَبُوكَ) شَاذٌّ. وقيل: (أَل) فِيهِ لِلْعَلْبَةِ؛ لِأَنَّ الْإِلَهَ يَنْطَلِقُ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ. وَاللَّهُ لَا يَنْطَلِقُ^(٣) إِلَّا عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ، فَصَارَ كَالنَّجْمِ لِلثَّرِيَا.

وَرُدَّ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ بَعْدَ الْحَذْفِ وَالنَّقْلِ وَالِإِدْغَامِ، وَهُوَ كَذَلِكَ لَا يَنْطَلِقُ إِلَّا عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ فَقَط. فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ^(٤) (أَل) فِيهِ لِلْعَلْبَةِ. وَتَجِيئُ^(٥) (أَل) لِمَعَانٍ^(٦):

لِلْعَهْدِ فِي شَخْصٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، أَوْ فِي جَنْسٍ، نَحْوُ: اسْقِنِي الْمَاءَ.

وَلِلْحَضُورِ، نَحْوُ: خَرَجْتَ إِذَا الْأَسَدُ.

وَلِلْمَحِ الصِّفَةِ، كَالْحَرِثِ.

وَلِلْعَلْبَةِ، كَالدَّبْرَانِ^(٧).

وَمَوْصُولَةٍ، كَالْتِي فِي نَحْوِ: الضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ.

وَزَائِدَةٌ لَازِمَةٌ، كَالْتِي فِي الْآنِ. وَغَيْرُ لَازِمَةٌ كَالْتِي فِي قَوْلِهِ^(٨):

(١) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى ص ٢٥، اشتقاق أسماء الله ص ٢٣، سفر السعادة ص ٥، بصائر ذوي التمييز ١٢/٢.

(٢) ينظر: نتائج الفكر ص ٥١. (٣) من «د». وفي الأصل: (يطلق).

(٤) «د»: (يكون). (٥) «د»: (يجيء).

(٦) البحر المحيط ١٤/١.

(٧) الدبران: نجم بين الثريا والجوزاء، وسمي دبرانا لدوره الثريا. (المخصص ١٠/٩).

(٨) أبو النجم، ديوانه ١١٠.

بَاعَدَ أَمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وأداة التعريف اللامٌ وحدها. وقيل: أل، والألف زائدة. وقيل: أصلية^(١).

وعلى الاشتقاق في الاسم المعظم ففي مادته أربعة أقوال:

أحدها: إن مادتها لام وياء وهاء، من: لاء يليه؛ أي: ارتفع. ولذلك قيلَ للشمس: إلهة، بكسر الهمزة وفتحها. وذكر صاحب الصحاح^(٢) أن س^(٣) جَوَّزه، انتهى.

الثاني: إن مادته لام وواو وهاء، من: لاء يُلُوهُ؛ أي: احتجب أو استنار، ووزنه على هذا: فعل، بفتح العين كقام، أو بضمها كطال.

[١٦] قلتُ: والألف على القولين منقلبة عن الياء أو الواو، لتحركها وانفتاح ما قبلها. انتهى.

الثالث: إن مادته همزة ولام وهاء، من أله، أي: عبد، فإلاه: فَعَالٌ بمعنى مفعول، كالكتاب بمعنى المكتوب، والألفُ التي بين اللام والهاء زائدة. والهمزة أصلية، وحُذِفَتْ اعتباطاً كما في: ناس، وأصلها: أناس.

م: السُّهَيْلِيُّ^(٤): و عوض عنها حرف التعريف، ولذلك قيلَ: يا الله، بالقطع، كما يُقال: يا إلاه.

(١) البحر ١٥/١.

(٢) الصحاح (أله). والجوهري صاحب الصحاح إسماعيل بن حماد، ت ٣٩٣هـ. (نزهة الألباء ٣٤٤، مرآة الجنان ٤٤٦/٢).

(٣) الكتاب ٣٠٩/١. (٤) ينظر: نتائج الفكر ص ٥١.

وعَلَّلَ فِي الصَّحَاحِ^(١) قَطَعَ الْهَمْزَةَ فِي (يَا اللَّهُ) بِأَنَّ الْوَقْفَ نُويَ عَلَى حَرْفِ النَّدَاءِ تَفْخِيمًا لِلْإِسْمِ.

وَقِيلَ: حُذِفَتْ لِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى لَامِ التَّعْرِيفِ قَبْلَهَا، وَحُذِفَتْ لِإِزْمٍ عَلَى الْقَوْلَيْنِ، وَكِلَاهُمَا شَاذٌ.

الرَّابِعُ: أَنَّ مَادَتَهُ وَآوٌ وَلَا مٌ وَهَاءٌ، مِنْ: وَلَهُ؛ أَيُّ: طَرِبَ، وَأُبْدِلَتْ الْهَمْزَةُ فِيهِ مِنْ وَآوٍ كِإِشْحَاحٍ، قَالَهُ الْخَلِيلُ^(٢). وَضَعَّفَ بِلِزُومِ الْبَدَلِ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ (أَل) فِيهِ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، وَوُصِلَتْ هَمْزَتُهُ لِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لُنُونٌ؛ لِأَنَّ وَزْنَهُ حِينَئِذٍ (فَعَالٌ) وَلَا مَوْجِبَ لِحَذْفِ التَّنْوِينِ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ أَصْلَهُ (لَا هَا) بِالسَّرْيَانِيَةِ ثُمَّ عُرِّبَ غَرِيبٌ^(٣).

وَكَذَا الْقَوْلُ إِنَّهُ صِفَةٌ وَلَيْسَ اسْمٌ ذَاتٌ؛ لِأَنَّ ذَاتَهُ لَا تُعْرَفُ [غَرِيبٌ].

وَحُذِفَتْ الْأَلْفُ الَّتِي بَيْنَ اللَّامِ وَالْهَاءِ خَطًّا لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِ(الْإِلَهِ)^(٤) اسْمِ فَاعِلٍ.

م: ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٥): لِئَلَّا يُشْكَلُ^(٦) بِخَطِّ (اللَّاتِ). انْتَهَى.

قَلْتُ: وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ (اللَّاتِ) بِخَطِّ الْمَصْحُفِ بَدُونَ أَلْفٍ^(٧).

وَقِيلَ: حُذِفَتْ [ب] تَخْفِيفًا.

(١) الصَّحَاحُ (أَلْه).

(٢) الدَّرُ الْمَصُونُ ٢٦/١. وَيَنْظُرُ: الْعَيْنُ ٩٠/٤ - ٩١.

(٣) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي زَيْدِ الْبَلْخِيِّ كَمَا فِي الدَّرُ الْمَصُونِ ٢٩/١.

(٤) مِنْ: لَهَا يَلْهُو.

(٥) الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ ٩٦/١ (مِصْرُ): ٥٨/١ (الْمَغْرِبُ). وَعَبْدُ الْحَقِّ بْنُ غَالِبِ الْغُرْنَاطِيِّ،

ت ٥٤١ هـ. (بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٧٣/٢، طَبَقَاتُ الْمَفْسَرِينَ لِلدَّوَادِيِّ ٢٦٠/١).

(٧) «د»: (الْأَلْفُ).

(٦) فِي طَبْعَةِ مِصْرَ: يَشْكَلُ.

وقيل: هي لغةٌ فاستعملت خطأً.

﴿الرَّحْمَنُ﴾^(١) فَعْلَانٌ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَأَصْلُ بِنَائِهِ مِنَ الْفِعْلِ اللَّازِمِ لِلْمَبَالِغَةِ وَشَدُّ مِنَ الْمُتَعَدِّي، وَهُوَ وَصْفٌ لَمْ يُسْتَعْمَلْ لِغَيْرِهِ، كَمَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ اسْمُهُ فِي غَيْرِهِ.

م: السُّهَيْلِيُّ: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: رَحْمَانُ الْيَمَامَةِ:

وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا^(٢)

فَبَابٍ مِنْ تَعْتَهُمْ فِي كُفْرِهِمْ. انْتَهَى.

وَأَلْ فِيهِ لِلْغَلْبَةِ.

قَلْتُ: وَبِرْدٍ عَلَيْهِ مَا وَرَدَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ (أَل) فِي اللَّهِ لِلْغَلْبَةِ، وَقَدْ

تَقَدَّمَ. انْتَهَى.

وَسُمِعَتْ إِضَافَتُهُ فَقَالُوا: رَحْمَانُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَإِذَا قُلْتَ: اللَّهُ رَحْمَانٌ، بَدُونَ أَل^(٣) وَإِضَافَةً، فَقِيلَ: يُصْرَفُ؛ لِأَنَّ

أَصْلُ الْاسْمِ الصَّرْفُ. وَقِيلَ: لَا يُصْرَفُ^(٤)؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي (فَعْلَان) الْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ.

م: وَبَنِي [ابْنُ] الْحَاجِبِ^(٥) الْقَوْلِينَ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ الْمَفْهُومَةَ لِلْوَصْفِ

انْتِفَاءً (فَعْلَانَةٌ) وَلَيْسَ لَهُ فَعْلَانَةٌ، فَيَمْتَنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، أَوْ وَجُودَ فَعْلَى وَلَيْسَ لَهُ (فَعْلَى) فَيَنْصَرَفُ. وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ. انْتَهَى.

(١) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى ص ٢٨، الزاهر ١/١٥٢، اشتقاق أسماء الله ص ٣٨، شأن الدعاء ص ٣٥.

(٢) بلا عزو في الكشف ٤/٥٤٥ وصدرة: سموت بالمجد يابن الأكرمين أباً. ورحمان اليمامة: هو مسيلمة الكذاب، وسمي بذلك على جهة الاستهزاء به والتهمك. (تنظر: السيرة النبوية ٤/٢٤٦).

(٣) «د»: (ألف). (٤) «د»: (ينصرف).

(٥) شرح الكافية ١/١٥٧.

وقال ثعلب^(١): إنه اسم أعجمي، بالخاء المعجمة، ثم عُربَ بالخاء المهملة. وهو غريب.

واختلف في إعرابه: فالجماعة على أنه صفة لله. وردّه الأعلام^(٢) بأنه علم، لوروده غير تابع لاسم قبله، قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن: ١، ٢]، فلا يكون وصفاً ولا يُعارض علميته اشتقاقه من الرحمة؛ لأنه وإن كان [١٧] مشتقاً منها فقد صيغ للعلمية، كالذبران وإن كان مشتقاً من دبر لكنه صيغ للعلمية. ولهذا جاء على بناء لا يكون في النعت وهو فعلان فليس كالرحيم والراحم^(٣).

وأجيب: بأنه وصف يُراد به الثناء^(٤)، وإن كان يجري مجرى الأعلام، واختاره السهيلي^(٥). الثاني: أنه بدلٌ، وردّه السهيلي مع عطف البيان بأن الاسم الأول يعني الله لا يفتر إلى تبين؛ لأنه أعرف الأعلام كلها، ولهذا قالوا: ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: ٦٠] ولم يقولوا: وما الله؟.

﴿الرَّحِيمِ﴾^(٦): فَعِيلٌ حُوّلَ من فاعل للمبالغة، وهو أحد الأمثلة الخمسة، وهي: فَعُولٌ وَفَعَّالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعِيلٌ وَفَعِلٌ. وزاد بعضهم [فيها] فَعِيلاً كَسِكِّيرٍ^(٧).

(١) الزاهر ١/١٥٣، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ت ٢٩١هـ. (طبقات النحويين واللغويين ص ١٤١، إشارة التعيين ص ٥١).

(٢) الدر المصون ١/٣٠. والأعلام الشنمري يوسف بن سليمان، ت ٤٧٦هـ. (إنباه الرواة ٥٩/٤، إشارة التعيين ص ٣٩٣).

(٣) نتائج الفكر ص ٥٣. وفي «د»: وليس. (٤) «د»: (البناء).

(٥) نتائج الفكر ص ٥٣.

(٦) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى ص ٢٨، شأن الدعاء ص ٣٨.

(٧) من «د». وفي الأصل: «ككسِير».

وجاء فَعِيلٌ بمعنى مفعول، قال العَمَلَسُ^(١):

فَأَمَّا إِذَا عَضَّتْ بِكَ الْحَرْبُ عَضَّةً فَإِنَّكَ مَعْطُوفٌ عَلَيْكَ رَحِيمٌ

واخْتَلَفَ فِي دَلَالَةِ (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، فَقِيلَ: وَاحِدَةٌ كَنْدَمَانٍ وَنَدِيمٍ. وَقِيلَ: مُخْتَلَفَةٌ، فَقِيلَ^(٢): الرَّحْمَنُ أَبْلَغُ، وَعَلَى هَذَا فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُتَرَقَّى إِلَى الْأَبْلَغِ، فَيُقَالُ: رَحِيمٌ رَحْمَانٌ، كَمَا يُقَالُ: عَالِمٌ نَحْرِيرٌ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الرَّحْمَنُ يَتَنَاوَلُ جَلَائِلَ النُّعْمِ وَعِظَائِمَهَا أُزِيدَ بِالرَّحِيمِ لِيَكُونَ كَالْتِمَةِ لَهُ فِي تَنَاوُلِ مَا رَقَّ مِنْهَا وَلَطَّفَ. وَقِيلَ: الرَّحِيمُ أَبْلَغُ. وَقِيلَ: جَهَةٌ الْمَبَالِغَةِ مُخْتَلَفَةٌ، فَفَعْلَانُ مَبَالِغَتُهُ مِنْ حَيْثُ الْإِمْتِلَاءُ وَالْعَلْبَةُ، كَسَكْرَانٍ وَعَضْبَانٍ، وَفَعِيلٌ مِنْ حَيْثُ تَكَرَّرَ الْوُقُوعُ بِمَحَالِّ الرَّحْمَةِ، وَلِذَلِكَ [ب٧] لَا يَتَعَدَّى فَعْلَانٌ وَيُعَدَّى فَعِيلٌ كَفَاعِلٍ. حَكَى ابْنُ سَيْدِهِ^(٣): زَيْدٌ حَفِظَ عِلْمَكَ وَعِلْمَ غَيْرِكَ.

م: أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): وَجَرُّهُمَا، يَعْنِي الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ، عَلَى الصِّفَةِ، وَالْعَامِلُ فِي الصِّفَةِ^(٥) هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَوْصُوفِ.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ^(٦): الْعَامِلُ فِيهِمَا مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ كَوْنُهُمَا تَبَعًا، وَيَجُوزُ نَسْبُهُمَا عَلَى تَقْدِيرٍ: أَعْنِي، وَرَفَعُهُمَا عَلَى تَقْدِيرٍ: هُوَ. انْتَهَى.

وَالْجَمْهُورُ عَلَى جَرِّ مِيمِ الرَّحِيمِ وَوَصْلِ أَلْفِ الْحَمْدِ.

وَقَرَأَ قَوْمٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ بِسُكُونِ الْمِيمِ وَقَفَاءً، وَيَبْتَدِئُونَ بِهَمْزَةٍ

مَقْطُوعَةٍ.

(١) العققة والبررة ص ٣٥٩، وحماسة أبي تمام ١٥٨/٢.

(٢) القول للزمخشري في الكشاف ٤٥/١.

(٣) المحكم ٢١٢/٣. (٤) التبيان ص ٤.

(٥) من «د». وفي الأصل: (والعامل فيهما). ورواية «د» مطابقة للتبيان.

(٦) التبيان ص ٤.

وحكى الكسائي^(١) عن بعض العرب أنه قرأ: الرحيمَ الحمدُ، بفتح الميم ووصل الألف، كأنه سَكَّنَ الميمَ وقطَعَ الألفَ، ثُمَّ ألقى حركتها على الميم وحذَفَهَا. ولم تُرَوَ [هذه]^(٢) قراءةً عن أحد. [والله عَزَّ وَجَلَّ أعلم].



(١) البحر ١/١٨، والدر المصون ١/٣٥. (٢) من البحر والدر المصون.

إعراب الفاتحة

٢ - ﴿الْحَمْدُ﴾: أل للعهد؛ أي: الحمدُ المعروفُ بينكم، أو للماهية، كالدينار خيرٌ من الدرهم؛ أي: أيُّ دينارٍ كانَ فهو خيرٌ من أيِّ درهمٍ كان. أو لتعريف الجنس فيعمُّ الأحمَدُ كلَّها مطابقتاً.

وَحَمْدٌ مصدرٌ، فأصلُهُ أَنْ لا يُجمعَ. وَحَكَى ابنُ الأعرابيِّ (١) جَمَعَهُ على أَحْمَدٍ، نظر إلى اختلاف أنواعه، قال (٢):

وَأَبْلَجَ محمودُ الشَّاءِ حَصَصْتُهُ بِأَفْضَلِ أَقْوالِي وَأَفْضَلِ أَحْمَدِي

ومعناه: الشَّاءُ على الجميلِ من نِعْمَةٍ أو غيرها [أ٨] باللسانِ فقط. ونقيضُهُ الذَّمُّ، وليس مقلوب مدح بمعناه خلافاً لابنِ الأنباريِّ (٣) مُسْتَدِلًّا باستوائهما تصريفاً.

وَرَدُّ بتعلّق المدح بالجمادِ (٤)، إذ قد يُمدحُ بجوهره (٥) دونَ الحَمْدِ. وهل الحمدُ بمعنى الشكر، أو الحمدُ أعمُّ، أو الشكرُ ثناءٌ على الله بأفعالهٍ والحمدُ ثناءٌ بأوصافه، ثلاثة أقوال.

وقرأ الجمهورُ بضمِّ الدال على الابتداء، وسُفيانُ بن عُيينة (٦)

(١) الدر المصون ٣٨/١، وابن الأعرابي محمد بن زياد، ت ٢٣١هـ. (طبقات النحويين واللغويين ص ١٩٥، نور القبس ص ٣٠٢).

(٢) بلا عزو في تفسير القرطبي ١٣٣/١، والدر المصون ٣٨/١.

(٣) أبو بكر محمد بن القاسم، ت ٣٢٨هـ. (تاريخ بغداد ٣/١٨١، معجم الأدباء ١٨/٣٠٧). وقوله في البحر ١٨/١.

(٤) «د»: (مستدلاً بالجماد). (٥) «د»: (لجوهره).

(٦) شواذ القرآن ص ١، وسفيان أبو محمد الهلالي الكوفي، ت ١٩٨هـ. (ميزان الاعتدال =

بالنصب على تقدير فعلٍ، ورُجِحَ الرفعُ بدلالتهِ على ثبوت الحمدِ واستقراره لله حَمْدِهِ وَحَمْدِ غَيْرِهِ، بخلاف النصب فإنه بتقدير فعلٍ؛ أي: أحمدُ أو حمدتُ، فيشعر بالتجدُّدِ ويتخصَّصُ بفاعله، وهو في حالة النصب من المصادر التي حُذِفَتْ أفعالُها وأُقيمت مقامُها في الإخبار، نحو: شُكراً لا كُفراً. وَقَدَّرَ بعضهم الناصب فعلاً غير مشتقٍّ من الحمد؛ أي: اقرأوا أو الزموا، ثم حُذِفَ كما حُذِفَ مِنْ نحو: (اللَّهُمَّ ضُبْعاً وَذِئباً)^(١) وتقديره من لفظه أولى بالدلالة عليه.

وقرأ الحسنُ^(٢) بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام، وهي لغةٌ تميم وبعض عطفان. وحركة الإعراب مقدَّرةٌ منع من ظهورها حركة الإتيان، فيحتمل أن تكونَ تلك الحركة المقدَّرة ضَمَّةً أو فتحةً.

وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة^(٣) بِضَمِّ لامِ الجرِّ إتياناً لضَمَّةِ الدال، وهي لغة بعض قيس.

وقراءة الحسن بإتيان حركة الدالِ للام الإعراب^(٤) أعْرَبُ من هذه؛ لأنَّ فيها إتيان حركة إعراب لغيرها بخلاف هذه.

﴿لِلَّهِ﴾: [٨ب] اللام للملك، نحو: المالُ لزيدٍ، وشبَّهه نحو: كُنْ لي أكنْ لك.

وللتمليك، نحو: وهبْتُ لك ديناراً، وشبَّهه كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [الشورى: ١١].

= ١٧٠/١، تهذيب التهذيب ٤/١١٧).

(١) الكتاب ١/١٢٩، ودقائق التصريف ص ٤٧٧. ومعناه: أرسل في الغنم ضبعاً.
(٢) الحسن بن أبي الحسن البصري، ت ١١٠هـ. (حلية الأولياء ٢/١٣١، وفيات الأعيان ٦٩/١).

(٣) تابعي، ت ١٥١هـ. (غاية النهاية ١/١٩، تهذيب التهذيب ١/١٤٢).

(٤) ساقطة من «د».

وللاستحقاق، نحو: السرجُ للدابةِ.

وللنَسَبِ، نحو: لزيدِ عمٌ.

وللتعليل، نحو: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١٠٥].

وللتبليغ، نحو: قلتُ لكُ.

وللتعجب، نحو^(١):

وَلِلَّهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقٍ أَشْتَتْ وَأَنَّى مِنْ فِرَاقِ الْمُحَصَّبِ

وللتبيين، نحو: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣].

وللصيرورة، نحو: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ﴾ [القصص: ٨].

وللظرفية: إمَّا بمعنى (في) كقوله: ﴿الْفَسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء:

٤٧]، أو بمعنى (عند) نحو: كتبته لخميسٍ خلونَ، أو بمعنى (بعد) كقوله

تعالى: ﴿أَفِرِّ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

وللانتهاة، كقوله تعالى: ﴿سُقْنَهُ لِيَلْدِرَ مَيْتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧].

وللاستعلاء، كقوله تعالى: ﴿مَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩].

واللامُ في ﴿لِلَّهِ﴾ للاستحقاق^(٢).

فإن رُفِعَ الحمدُ لفظاً أو تقديراً على قراءة الإتياع فالمجرور، وهو لله

في موضع رفع على الخبرية.

وإن نُصِبَ الحمدُ لفظاً أو تقديراً فاللامُ للتبيين؛ أي: أعني لله.

ولا يكونُ المجرور في موضع النصب بالمصدر، واللامُ للتقوية،

لامتناع عمل المصدر فيه نصباً، ولهذا قالوا: سُقياً لزيدٍ، ولم يقولوا:

(١) بلا غزو في البحر ١/١٨.

(٢) ينظر في معاني اللام: اللامات للزجاجي، واللامات للهروي.

سُقياً زيداً. ولو كانَ في موضعِ نصبٍ، واللام للتقوية، لصحَّ نصبه بدونها.

﴿رَبِّ﴾: الجمهور بالخَفْضِ، وهو مصدرٌ وُصِفَ به على أحدِ الوجوه في الوصفِ بالمصدرِ. أو اسمُ فاعلٍ حُذِفَت أَلِفُهُ، وأصلُهُ: رابٌّ، كَبَّارٌ وِبرٌ.

م: زادَ أبو البقاء^(١) في جَرِّهِ [البدلَ]. انتهى.

وقرأ [١٩] زيدُ بنُ عليٍّ^(٢) بنصبه على المدح. وُضِعَّت^(٣) لجرِّ الصفاتِ بعده لامتناعِ الإِتباعِ بعدَ القطعِ إلَّا أن يكونَ الجرُّ في ﴿الرَّحْمَنُ﴾ على البدلِ فلا ضعف^(٤)؛ لأنَّ البدلَ على نيَّةِ تكرارِ العملِ فكأنَّه من جملةٍ أُخرى، والبدلُ فيه حَسَنٌ، ولا سِيِّمًا على مذهبِ الأَعلم^(٥)؛ لأنَّه عنده علمٌ. وأمَّا على مذهبِ غيره^(٦) فلكونهِ وصفاً خاصاً. وقيل: إنَّه ينتصبُ^(٧) بِفِعْلِ دَلَّ عليه ما قبله؛ أَي: نَحْمَدُ رَبَّ [العالمين]. وُضِعَّ بأنَّه على مُراعاةِ التوهمِ، وهو مختصٌّ بالعطفِ ولا ينقاسُ.

قلتُ: بل هو من حذفِ الفعلِ للدلالةِ عليه وليسَ من التوهمِ^(٨).

وقيل: ينتصبُ على النداءِ؛ أَي: يا رَبَّ. وُضِعَّ للفصلِ بـ ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ بينه وبينَ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤].

(١) التبيان ص ٥.

(٢) البحر ١/١٩. وتوفي زيد ٣٥٨هـ. (معرفة القراء الكبار ص ٣١٤، غاية النهاية ١/٢٩٨).

(٣) «د»: (وضعف).

(٤) «د»: (على الأضعف).

(٥) الشتمري، وقد سلفت ترجمته.

(٦) «د»: (أبي عبيدة).

(٧) «د»: (ينصب).

(٨) بعدها في «د»: قلت: فيه نظر.

وحُكِي عن زيد^(١) نصبَ الثلاثة؛ أعني ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ على القطع، وعلى هذا فلا يلزم الرجوع إلى الإتيان بعد القطع كما لَزِمَ في نصبِ الربِّ وحده.

﴿الْعَالَمِينَ﴾: الألف واللام للاستغراق، وهو جمعُ سلامة مفردة عالم، اسم جمع، وقياسُهُ أَنْ لَا يُجْمَعُ، وشَدَّ جَمْعُهُ أيضاً جمعَ سلامة؛ لأنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ وَلَا صِفَةٍ.

م: وذهب ابن مالك^(٢) في «شرح التسهيل»^(٣) إلى أَنَّ عَالَمِينَ اسْمٌ جَمْعٌ لِمَنْ يَعْقُلُ، وَلَيْسَ جَمْعُ عَالَمٍ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ عَامٌّ وَالْعَالَمِينَ خَاصٌّ. ولهذا منع س^(٤) أَنْ يَكُونَ الْأَعْرَابُ جَمْعَ عَرَبٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لِلْحَاضِرِينَ وَالْبَادِيْنَ، وَالْأَعْرَابُ خَاصٌّ بِالْبَادِيْنَ.

[٩ب] قلتُ: وفيه نظرٌ، انتهى.

واختلِفَ في مدلوله، فقيل: كلُّ ذي روح. وقيل: الملائكةُ والإنسُ والجنُّ والشياطين. وقيل: الإنسُ والجنُّ خاصَّةً.

وقيل: الإنسُ خاصَّةً. وقيل: كلُّ مصنوع. واختير وقوعه على المكلفين لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٥) [الروم: ٢٢] وقراءة حَفْصٍ^(٦) ﴿لِّلْعَالَمِينَ﴾ بكسر اللام توضُّح ذلك.

قلتُ: وفيه نظرٌ. [انتهى].

(١) البحر ١٩/١.

(٢) جمال الدين محمد بن عبد الله، ت ٦٧٢هـ. (تذكرة الحفاظ ١٤٩١، فوات الوفيات ٤٠٧/٣).

(٣) شرح التسهيل ٨٧/١ - ٨٨. (٤) الكتاب ٨٩/٢.

(٥) كذا في الأصل والبحر ١٩/١. ولعلها: لقوم يعلمون [النمل: ٥٢].

(٦) البحر ١٩/١، وحفص بن سليمان صاحب عاصم، ت نحو ١٩٠هـ. (ميزان الاعتدال ٥٥٨/١، تهذيب الكمال ٥/٧).

٣ - ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾: الجمهورُ بخفضهما على أنهما^(١) صفتا مدح لله [تعالى] لا لإزالة الاشتراك، لأنَّ^(٢) الموصوفَ لم يعرض له اشتراكٌ مخصَّصٌ.

وقيل في الرحمن: بدلٌ أو عطفٌ بيانٍ.

وقرأ أبو العالية^(٣) بنصبهما. وأبو رزِين العُقَيْلِيُّ^(٤) برفعهما، وكلاهما على القُطْعِ.

٤ - ﴿مَلِكٍ﴾: السبعةُ إِلَّا عاصمًا^(٥) والكسائي بكسر اللامِ وخفض الكاف، على وزن (فَعِل)، وهو صفةٌ لما قبله؛ لأنَّه معرفةٌ. وعاصم والكسائي: مالِك على وزن فاعِل، وهو أيضاً صفةٌ أو بدلٌ. واعتراضاً: أمَّا الصفةُ فلأنَّه نكرة؛ لأنَّ الظاهر أنَّه اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال؛ لأنَّ اليومَ لم يوجد فلا يتعرَّفُ بالإضافة وما قبله معرفة. وأمَّا البدلُ فلأنَّه مشتقٌّ، والبدلُ بالمشتقِّ ضعيفٌ. وأجيبَ بأنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال أو أُضيفَ إلى معرفةٍ جاز أن يُنوى بالإضافة الانفصال وأنَّها على نصب فلا يتعرَّفُ بها، ويقدرُ أنَّ الموصوفَ صارَ معروفاً بعدَ الوصفِ [١٠] وتقييده بالزمان غير مُعتَبَرٍ فيتعرَّفُ بها^(٦).

(١) من «د». وفي الأصل: (أنه).

(٢) ساقطة من «د».

(٣) رفيع بن مهران الرياحي، ت نحو ٩٣هـ. (مشاهير علماء الأمصار ص ٩٥، معرفة القراء الكبار ص ٦٠).

(٤) مسعود بن مالك الكوفي، ت ٨٥هـ. (تاريخ يحيى بن معين ٥٦١/٢، تقريب التهذيب ٢٤٣/٢). وفي المخطوطتين: أبو زيد.

(٥) عاصم بن أبي النجود، أحد السبعة، ت ١٢٨هـ. (معرفة القراء الكبار ص ٨٨، غاية النهاية ٣٤٦/١).

(٦) (ويقدر أن... فيتعرَّفُ بها): ساقط من «د» بسبب انتقال النظر، وهذا يحدث في الجمل المتشابهة النهايات.

وقد قال س^(١): وزعم يونس^(٢) والخليلُ أنَّ الصفات المضافة التي صارت صفة للنكرة قد يجوزُ فيهنَّ كلَّهنَّ أنْ يَكُنَّ^(٣) معرفة، وذلك معروفٌ من كلام العرب، واستثنى^(٤) من ذلك باب الصفة المُشَبَّهة فقط فإنها لا تتعرَّفُ بالإضافة أصلاً.

وقرأ أبو عمرو^(٥) في رواية عنه: «مَلِكٍ» بسكونِ اللام، وهي لغة بكر بن وائل.

م: وهو من تخفيف المكسور كَفَخِذٍ وَكَتِفٍ، قاله أبو البقاء^(٦). انتهى.

وإعرابه كإعرابِ ﴿مَلِكٍ﴾، وقد تقدّم.

وقرأ نافع^(٧) في رواية شاذّةٍ عنه^(٨): مَلِكِي، بأشباع كسر الكاف، وبأبّه الشعرُ.

قلتُ: ذكر ابنُ مالكٍ في (شواهد التوضيح)^(٩) أنَّ الإشباعَ في الحركاتِ الثلاثِ لُغَةٌ معروفةٌ، وجعلَ منه قولهم: بَيْنَا زَيْدٌ قائمٌ جاء

(١) الكتاب ٢١٣/١.

(٢) يونس بن حبيب البصري، ت ١٨٢هـ. (المعارف ص ٥٤١، إنباه الرواة ٦٨/٤).

(٣) «د»: (يكون). (٤) «د»: (واستثنى).

(٥) أبو عمرو بن العلاء، أحد السبعة، ت ١٥٤هـ. (أخبار النحويين ص ٤٦، نور القبس ص ٢٥).

(٦) التبيان ص ٦.

(٧) نافع بن عبد الرحمن بن المدني، أحد السبعة، ت ١٦٩هـ. (التيسير ص ٤، معرفة القراء الكبار ص ١٠٧).

(٨) البحر المحيط ٢٠/١، وفي «د»: في رواية عنه شاذة.

(٩) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٤ - ٧٦.

عَمَّرُو؛ أَي: بَيْنَ أَوْقَاتِ قِيَامِ زَيْدٍ، فَأَشْبَعَتْ فَتَحَةَ النُّونِ فَتَوَلَّدَتِ الْأَلْفُ.
 وَحَكَى الْفَرَّاءُ^(١) عَنِ بَعْضِ الْعَرَبِ: (أَكَلْتُ لَحْمًا شَاةً)؛ أَي: لَحْمَ
 شَاةٍ^(٢). وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ^(٣):

فَطَلًّا يَخِيطَانِ الْوَرِاقَ عَلَيْهِمَا بِأَيْدِيهِمَا مِنْ أَكْلِ شَرِّ طَعَامِ
 وَقَوْلُهُ^(٤):

فَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ
 وَقَوْلُهُ^(٥):

أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ
 يَا نَاقَتَا مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ
 وَقَوْلُهُ^(٦):

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ
 [١٠ب] وَقَوْلُهُ^(٧):

وَإِنِّي حَوْثَمَا يُثْنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَوْثَمَا سَلَكُوا أَثْنِي فَأَنْظُرُ
 قَلْتُ: وَمَنْهُ^(٨):

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ
 الشَّائِلَاتِ عُقَدَ الْأَذْنَابِ

(١) المحتسب ٢٥٨/١. (٢) أشبع فتحة الميم فتولدت الألف.

(٣) ديوانه ص ٧٧١. (٤) ابن هرمة، ديوانه ص ٨٧.

(٥) بلا عزو في الزاهر ٣١٠/٢، والإنصاف ص ٢٥.

(٦) الفرزدق، ديوانه ص ٥٧٠.

(٧) ابن هرمة، ديوانه ص ١١٨. وهنا ينتهي النقل عن شواهد التوضيح.

(٨) بلا عزو في عبث الوليد ص ٣٣٥، ورسالة الملائكة ص ٢١٣، وضرائر الشعر ص ٣٣.

وقرأ أبو حَيَوَةَ^(١) فيما نسبه ابنُ عطية^(٢) إليه: مَلِكٌ، بكسر اللام ونصب الكاف، على القطع أو النداء، والقطعُ أولى لتناسق^(٤) الصفات لأنها لا تخرجُ بالقطع عنها في المعنى.

وقرأ سعد بن أبي وقاص^(٥) بكسر اللام ورفع الكاف على القطع. قرأ أبو حيوَةَ: مَلِكٌ، فعلاً ماضياً، واليومَ: منصوب على المفعولية.

م: على المفعولية أو الظرف. قاله أبو البقاء^(٦).

وقرأ الأعمش^(٧): مَلِكٌ، بنصب الكاف.

م: أبو البقاء^(٨) على أن يكون بإضمار (أعني)، أو حالاً.

وأجاز قوم أن يكون نداءً. [انتهى].

وقرأ أبو السَّمَّال^(٩): مَلِكاً، بالنصب والتنوين.

وقرئ: مَلِكٌ، بالرفع والتنوين. وتوجيهُهُما كما ذُكر في قراءة غير التنوين، إلا أنك مهما نَوَّنت نصبت اليومَ.

(١) شريح بن يزيد الحضرمي مقرئ الشام، ت ٢٠٣هـ. (غاية النهاية ٣٢٥/٢، تقريب التهذيب ٣٥٠/١).

(٢) المحرر الوجيز ١/١٠٦. (٣) «د»: (بنصب).

(٤) «د»: (لناسق).

(٥) البحر ١/٢٠. وسعد أحد العشرة المبشرين بالجنة، ت ٥٥هـ. (خصائص العشرة الكرام البررة ١٣٧ - ١٤٥، الإصابة ٣/٨٨).

(٦) التبيان ص ٦.

(٧) سليمان بن مهران، تابعي، ت ١٤٨هـ. (الجرح والتعديل ١/٢/١٤٦، غاية النهاية ١/٣١٥)، وقراءته في إيضاح الرموز ص ٥٠.

(٨) التبيان ص ٦.

(٩) قعنب بن أبي قعنب. (غاية النهاية ٢/٢٧).

وقرأ أُبَيُّ^(١): مَلِيكٍ، على وزن (فَعِيل). وبعضُهُم: مَلَاك، بتشديد اللام. وكلاهما مُحوَّلٌ من (مالك) للمبالغة.

وهذه القراءات كُلُّها بعضها راجع إلى (مُلْك) بضم الميم، وبعضُها إليه بكسر الميم^(٢).

قال الأَخْفَشُ: يُقَالُ: مَلَكٌ بَيْنَ المُلْكِ، بضم الميم. ومَالِكٌ بَيْنَ المِلْكِ، بكسر الميم وفتحها. ومعناها الشدُّ والرَبْطُ. وجميعُ تقاليب (ملك) مستعملٌ [١١١] ويرجع إلى معنى القوَّة، وهو قَدَرٌ مشتركٌ بينهما، ويُسمَّى هذا بالاشتقاق الأكبر. ولم يذهب إليه غيرُ ابنِ جَنِّي^(٣)، وكان الفارسي^(٤) يأنسُ به في بعض المواضع.

وزعمَ الفخر^(٥) أَنَّ (مَلَك) منها مهملٌ، وليسَ كذلكَ لِمَا أنشده الفراء^(٦):

فلَمَّا رَأَيْتُ قَدِ حَمَمْتُ ارتحَالَهُ تَمَلَّكَ لو يُجَدِي عليه التَّمَلُّكُ

﴿يَوْمٍ﴾: لم يجئ مما فاؤهُ ياءٌ وعينُهُ واوٌ إلا يوم. قيل: ويوح،

(١) أُبَيُّ بن كعب، صحابي، ت نحو ٢٠هـ. (حلية الأولياء ١/٢٥٠، معرفة القراء الكبار ص ٢٨).

(٢) ينظر: السبعة ص ١٠٤، الحجة للقراء السبعة ٧/١، المبسوط في القراءات العشر ص ٨٦، حجة القراءات ص ٧٧، التبصرة ص ٥٤، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٥/١، إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي ص ٢٠١، شرح شعلة على الشاطبية ص ٦٩، إبراز المعاني ص ٧٠.

(٣) الخصائص ١/١٣، وأبو الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢هـ. (إنباه الرواة ٢/٣٣٥، معجم الأدباء ١٢/٨١).

(٤) أبو علي النحوي الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧هـ. (إنباه الرواة ١/٢٧٣، البلغة ص ٥٣).

(٥) ينظر: التفسير الكبير ١/٢٣٧ - ٢٣٨، والفخر الرازي محمد بن عمر، ت ٦٠٦هـ. (طبقات المفسرين للسيوطي ص ١١٥، طبقات المفسرين للداودي ٢/٢١٣).

(٦) بلا عزو في البحر المحيط ١/٢١.

اسم للشمس. وقيل: هو بوح، بالباء الواحدة من أسفل، وأضيف إليه اتساعاً، وهو بمعنى اللام لا بمعنى (في) خلافاً لِمَنْ أثبتها فهو من باب (١):

طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَيْلُ

أي: أن الطبخ واقع على الساعات مجازاً، وكذلك المملك أو المالك واقع على اليوم مجازاً، ومتعلق الإضافة في الحقيقة هو الأمر؛ أي: مملك أو مالك الأمر، إلا أنه لما كان اليوم ظرفاً للأمر جاز أن يتسع فيه فيسلط عليه المملك أو المملك؛ لأن الاستيلاء على الظرف استيلاءً على المظروف.

وقال ابن السراج (٢): معنى مَالِكِ يوم؛ أي: يملك مجيئه، فالإضافة إلى اليوم على قوله إضافة إلى المفعول به على الحقيقة لا على الاتساع.

﴿الذِّينَ﴾: مصدرُ ذُنْتُه بفعله دَيْناً ودينياً، بفتح الدال [١١ب] وكسرها: جَزَيْتُهُ. وقيل: بالفتح المصدر، وبالكسر الاسم.

٥ - ﴿إِيَّاكَ﴾ (٣): (إِيَّا) تلحقه الياء للمتكلم والكاف للمخاطب والهاء للغائب.

واختلف فيه فقيل: (إِيَّا) اسمٌ ظاهرٌ أُضيفَ إلى لواحقه [أعني الياء والكاف والهاء، وهو مذهب الزجاج (٤)].

(١) البيت لجبار بن جزء في خزنة الأدب ٢٣٧/٤. وينظر: ديوان الشماخ ص ٣٨٩.

(٢) المحرر الوجيز ١/١١٢. وابن السراج محمد بن السري، ت ٣١٦هـ. (إنباه الرواة ٤/١٤٥، بغية الوعاة ١/١٠٩).

(٣) ينظر في إيّاك: سر صناعة الإعراب ص ٣١٢، منشور الفوائد ص ٤٩، الإنصاف ص ٦٩٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/١١.

وقيل: مضمراً أضيف إلى لواحقه] ولا يُعرفُ مضمراً أضيفَ غيره^(١)، وهو مذهبُ الخليل^(٢).

إضافتهُ إلى الظاهرِ نادرٌ كقوله: (وإيّا الشّوابّ)^(٣)، أو ضرورةٌ كقوله^(٤):

دعني وإيّا خالدٍ فلاقطعنّ عرى نياطه

وقيل: مضمراً غيرُ مضافٍ، واللواحقُ حروفُ تبيينٍ من هو له، كالتاء في (أنت)، وهو مذهبُ س.

وقيل: لواحقه هي المضمراتُ وزيدتُ (إيّا) لتتصل بها الضمائرُ، وهو مذهبُ الكوفيين.

وقيل: مجموعهُ مضمراً.

وزهب أبو عبيدة^(٥) إلى أنّ (أيّا) مشتقٌّ، وهو ضعيفٌ، ولم يكن يُحسنُ النحو وإن كان إماماً في اللغة وأيام العرب.

وعلى أنّه مشتقٌّ فقليلٌ: من لفظه، أو كقوله^(٦):

فأو لذكراها إذا ما ذكرتها

فيكون من باب قوّة، ووزنه: إِفْعَلْ، وأصله: إئوؤو، أو فِعِيلٌ

(١) (وهو مذهب... أضيف غيره): ساقط من «د».

(٢) الكتاب ١/١٤١.

(٣) القول لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وتمامه: (إذا بلغ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشّوابّ). وهو في الكتاب ١/١٤١، ومعاني القرآن وإعرابه ١/١١.

(٤) أبو عبيدة في ديوانه ص ٣٢.

(٥) معمر بن المثنى، ت نحو ٢١٠هـ. (مراتب النحويين ص ٤٤، معجم الأدباء ١٩/١٥٤). وينظر: مجاز القرآن ١/٢٤.

(٦) بلا عزو في الخصائص ٢/٨٩، والمحتسب ١/٣٩، وعجزه:

ومن بعد أرض بيننا وسماء

فَأَصْلُهُ: إِوْيُو، أو فِعْوَلٌ فَأَصْلُهُ: إِوُو، أو فَعْلَى فَأَصْلُهُ: أَوْوَى.
وقيل: من لفظة (آية) كقوله^(١):

لَمْ يُبْقِ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ آيَائِهِ
غَيْرَ أَثَافِيهِ وَأَرْمَدَائِهِ

ووزنه إِفْعَلٌ، وأصله: إِيْيِي، أو فِعِيلٌ وأصله: إِيِّي، أو فِعْوَلٌ
وأصله: إِوْيِي، أو فَعْلَى وأصله: أَيْيَا.

م: أبو عُبَيْدٍ^(٢): من الأوى، لما فيه من معنى القصد، فوزنه:
إِفْعَلٌ: إِئْوِي [١١٢] أو فِعِيلٌ: إِوْيِي، أو فَعْلَى: إِوْيِي مقلوباً مدغماً. من
الغزنوي. انتهى. وكلها أقوالٌ ضعيفةٌ.

وقرأ الجمهور بكسر الهمزة وتشديد الياء.

وقرأ الفضل الرقاشي^(٣) بفتح الهمزة وتشديد الياء.

وقرأ أبي بكسر الهمزة وتخفيف الياء.

م: أبو البقاء^(٤): والوجه فيه أنه حذف إحدى الياءين استثقلاً
للتكرير في حرف العلة. وقد جاء ذلك في الشعر، قال الفرزدق^(٥):

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكِينَ أَيُّهُمَا عَلِيٌّ مِنَ الْعَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ

وقالوا في أمّا: أيما، فقلبوا الميم ياءً كراهية التضعيف. انتهى.

وقرئ^(٦) بإبدال الهمزة المكسورة هاءً وإبدال المفتوحة هاءً. وهو

(١) بلا عزو في أدب الكاتب ص ٥٨٧، والاقتضاب ٤١٩/٣.

(٢) القاسم بن سلام، ت ٢٢٤هـ. (مراتب النحويين ص ٩٣، إنباه الرواة ١٢/٣). وفي «د»: أبو عبيدة.

(٣) شواذ القرآن ص ١، والبحر المحيط ٢٣/١.

(٤) التبيان ص ٧. (٥) ديوانه ٣٤٧. وفي الأصل: (نسرأ).

(٦) «د»: (وقرأ).

مفعولٌ مقدّمٌ بـ ﴿نَعْبُدُ﴾. والزمخشري^(١) يقول: قُدِّمَ للاختصاص، وقد دُكِرَ في ﴿يَسُرُّ اللَّهَ﴾، ويُستعمل تحذيراً فيتحملُ ضميراً مرفوعاً يجوزُ أن يُتبعَ بمرفوع، نحو: إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسَكَ.

﴿نَعْبُدُ﴾: أي: نَدَلُّ. والجمهورُ بفتح النون. وقُرئ بكسرها، وهي لغةٌ. وقُرئ: يُعْبُدُ، بالياء مبنياً للمفعول، واستشكلت لأنَّ أيًّا ضمير نصب، ولا ناصب له، وخُرِجَتْ على أنَّ ضميرَ النصب وضع موضع ضمير الرفع؛ أي: (أنت)، ثم التفت بالإخبارِ عنه إخبارَ الغائب، فقيل: يُعْبُدُ، واستغرب وقوعه في جملةٍ واحدةٍ. ويشبهه قوله^(٢):

أَأَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمُعَلَّفُ

[١٢ب] قلتُ: وفي رواية أحمد بن صالح^(٣) عن ورش^(٤): نَعْبُدُو

إِيَّاكَ، بإشباع ضَمَّةِ الدالِ. نقلها ابن مالك في «شواهد التوضيح»^(٥).

﴿نَسْتَعِينُ﴾:

استفعل له اثنا عشر معنى^(٦):

للطلب: ومنه: نستعينُ.

وللاتخاذ: كاستعبدهُ.

وللتحول: كاستنسر^(٧).

(١) الكشاف ٦١/١.

(٢) بلا عزو في رصف المباني ص ٢٦، والدر المصون ٥٩/١ وفيهما: المغلب.

(٣) أبو جعفر المصري، ت ٢٤٨هـ. (معرفة القراء الكبار ١٨٤، غاية النهاية ٦٢/١).

(٤) عثمان بن سعيد المصري، لقب بورش لشدة بياضه، ت ١٩٧هـ. (معرفة القراء الكبار

١٥٢، غاية النهاية ٥٠٢/١).

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٥.

(٦) ينظر في معاني استفعل: الممتع ١٩٤، البحر ٢٣/١، الدر المصون ٥٩/١.

(٧) «د»: كاستبشر.

ولإلقاء الشيء، بمعنى ما صيغ منه: كاستَعْظَمَهُ.
 ولعَدَهُ لذلك، وإن لم يكنه: كاستحسنه.
 ولمطَاوَعَةِ أَفْعَلَ: كاستشلى، مطاوع أشلى.
 ولموافقته: كاستبَلَّ، موافق أبَلَّ.
 ولموافقة تَفَعَّلَ: كاستكَبَرَ، موافق تَكَبَّرَ.
 ولموافقة افْتَعَلَ: كاستَعَصَمَ، موافق اعتصم.
 ولموافقة فَعَلَ الْمُجَرَّدَ، بكسر العين: كاستغنى، موافق غَنِيَ.
 وللإغناء عنه: كاستَبَدَّ.

وعن فَعَلَ، بفتح العين: كاستعان؛ أَي: حَلَقَ عانته.
 وقرأ الجُمهورُ بفتح نون نَسْتَعِينُ، وهي لغة الحجاز، وهي
 الفُصحى. والأعمشُ بكسرها، وهي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة.
 وقال أبو جعفر الطوسي^(١): هي^(٢) لغة هذيل.
 وكذا حُكِمَ حروف المضارعة في الأفعال.

م: السجاوندي^(٣): إِلَّا نَسْتَعِينُ، لاستثقال^(٤) الكسرة في الياء. أبو
 البقاء^(٥): وأصله نَسْتَعِينُ، من العَوْنِ فَاسْتُثْقِلَتِ الكسرة على الواو فنُقِلت
 إلى العين، ثم قُلِبَتِ ياءٌ لسكونها وانكسار ما قبلها. انتهى.

٦ - ﴿أَهْدِنَا﴾: لفظه لفظ الأمر، ومعناه: الدعاء، وهو مبني عند

(١) التبيان في تفسير القرآن ٣٧/١، والطوسي محمد بن الحسن، ت ٤٦٠هـ. (لسان
 الميزان ١٣٥/٥، طبقات المفسرين للداودي ١٢٦/٢).

(٢) ساقطة من «د».

(٣) محمد بن طيفور السجاوندي الغزنوي، ت ٥٦٠هـ. (طبقات المفسرين للسيوطي
 ص ١٠١، وللداودي ١٥٥/٢).

(٤) «د»: (لاستقلال).
 (٥) التبيان ص ٧.

البصريين، وحذف الياء علامة السكون الذي هو بناءً، ومُعَرَّبٌ عند الكوفيين، وعلامة الإعراب حذفها، والأصلُ فيه أن يتعدَّى إلى ثاني مَعْمُولِيهِ باللام [١٣] كقوله تعالى: ﴿يَهْدِي لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ مُدْرِكَةٌ﴾ [الإسراء: ٩]، أو إلى، كقوله: ﴿لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]. ثُمَّ يُتَّسَعُ فيه^(١) فيتعدَّى بنفسه، ومنه: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾، و(نا) ضمير المفعول الأول، وهو للمتكلم، ومعه غيره. ويكون للمُعَظَّم قدره.

﴿الصِّرَاطَ﴾: الطريق، وأصله السين من السَّرِط، وهو اللَّقْمُ، ولهذا^(٢) سُمِّيَ الطريق لَقَمًا. وقراءة قُنْبُل^(٣) بالسين على الأصل، والجمهورُ بالصاد بدلًا من السين لتجانس^(٤) الطاء في الإطباق، وهي الفُصحى، وهي لغة قُرَيْشٍ. وأبو عمرو بزاي خالصة في رواية الأصمعي عنه^(٥). وقال أبو جعفر الطوسي^(٦): هي لغة لُعْدَرَةَ وكَعْبِ وبني القيس. وقرأ حَمَزَةٌ^(٧) بإشمامها زايًا.

م: أبو البقاء^(٨): ومن أَشَمَّ الصَّادَ زايًا قَصَدَ أن يجعلها بينَ الجَهْرِ والإطباق. انتهى.

ويُذَكَّرُ عند بني تميم، وهو الأكثرُ، كالسبيل والزقاق والسوق. والحجازيون يؤنثون الجميع.

ويُجْمَعُ في الكثرة على صُرُطٍ، ككِتَابٍ وكُتُبٍ، وقياسُهُ في القِلَّةِ إذا

(١) ساقطة من «د».

(٢) «د»: (لذا).

(٣) محمد بن عبد الرحمن المكي، ت ٢٩١هـ. (معرفة القراء الكبار ٢٣٠، غاية النهاية ١٦٦/٢).

(٤) «د»: (لمجانسة).

(٥) الحجة للقراء السبعة ٤٩/١.

(٦) التبيان في تفسير القرآن ٤٢/١.

(٧) حمزة بن حبيب الزيات، أحد السبعة، ت ١٥٦هـ. (التيسير ٦، غاية النهاية ٢٦١/١).

(٨) التبيان ص ٨.

ذُكِّرَ: أَصْرِبَةٌ، كحمارٍ وأخيرة، وإذا أَنْتَ فَأَفْعَلُ، كذراعٍ وأذرعٍ.
 وقرأ الحسنُ: «أهدنا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا»؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي
 إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾: استقامَ: استعمل، بمعنى الفعل المُجَرَّد من الزوائد،
 وهو أحد معاني اسْتَفْعَلَ، وقد تقدَّمتُ في نستعين.
 م: وأجاز أبو البقاء^(١) أن يكونَ هنا بمعنى [١٣ب] القويم أو
 القائم؛ أي^(٢): الثابت.

٧ - ﴿صِرَاطٍ﴾ بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ، وهما لعين واحدة، وكلاهما
 معرفة، وجيء به هنا للبيان؛ لأنه لَمَّا ذُكِّرَ، قيل: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ
 الْمُسْتَقِيمَ﴾، كان فيه^(٣) بعض إبهامٍ فعينه بقوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾.
 ﴿الَّذِينَ﴾: اسم موصول، والأفصح كونه بالياء في الأحوال
 الثلاث، وبعضُ العربِ يجعله بالواو (في) حالة الرفع، واستعماله
 بحذفِ النونِ جائزٌ، وخصَّ ذلكَ بعضُهُم بالضرورةِ إلا أن يكونَ لغيرِ
 تخصيصٍ فيجوزُ لغيرِ ضرورةٍ، كقوله: ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾
 [التوبة: ٦٩].

وسُمِعَ حذف (ال) منه فقالوا: الذين، وتعريفه بالصَّلَةِ، وقيل:
 بآل. ويختصُّ بالعقلاء بخلاف (الذي) فإنه ينطلقُ على العاقل وغيره.
 وموضع الذين خفض بإضافة^(٤) صراطٍ إليه، وبني لشبهه بالحرف.
 ﴿أَنْعَمْتَ﴾: الهمزة في أَفْعَل زائدة، وتجيئ لأربعة وعشرين
 معنًى^(٥):

(١) التبيان ص ٨.
 (٢) ساقطة من «د».
 (٣) ساقطة من «د».
 (٤) «د»: (بالإضافة).
 (٥) ينظر في معاني أَفْعَل: الممتع ص ١٨٦، البحر ٢٦/١، الدر المصون ٦٨/١.

لجعل الشيء صاحبَ ما صيغَ منه، كأنعمتهُ؛ أي: جعلته صاحبَ
نعمةٍ، إلا أنه ضُمِّنَ هنا معنى التفضُّلِ فَعُدِّيَ بعلَى وأصلُهُ أن يتعدَّى
بنفسِهِ.

وللتعدية: أَدْنَيْتُهُ.

وللكثرة: أَظْبَى المَكَانُ^(١).

وللصيرورة: أَغَدَّ البعيرُ^(٢).

وللإعانة: أَحْلَبَنِي؛ أَي: أَعْنِي.

وللتعريض: أَقْتَلْتُهُ^(٣).

وللسلب: أَشَكَيْتُ الرَّجُلَ.

ولإصابة الشيء بمعنى ما صيغَ منه، نحو: أَحْمَدْتُ فلاناً.

ولبلوغِ عَدَدٍ، نحو: أَعَشَرَتِ الدِراهِمُ. أو زَمَانٍ، نحو: أَصْبَحْنَا.

أو مَكَانٍ، نحو: أَشَامَ القَوْمُ.

[١٤] ولموافقة ثلاثي: أَحْزَنُهُ بمعنى حَزَنَهُ.

وللإغناء عنه: أَرْقَلَتِ الدَابَّةُ؛ أَي: أَسْرَعَتْ.

ولمطاوعةِ فَعَلْ: كَأَفْشَعَ السَّحَابُ، مطاوع^(٤) قَشَعَ الرِّيحُ السَّحَابَ.

ولمطاوعةِ فَعَّلْ: كَأَفْطَرَ مطاوعٌ فَطَّرْتُهُ.

وللهجوم: أَظْلَعْتُ عَلَيْهِمُ؛ أَي: هَجَمْتُ^(٥).

ولنفي الغريزة: أَسْرَعَ^(٦).

(١) أي: كثر ظباؤه.

(٣) أي: عرضته للقتل.

(٥) وأما طلعت عليهم فبدوت.

(٦) من «د». وفي الأصل: (انتزع). (ينظر: الممتع ١٨٧، وشرح الشافية ١/٨٧).

(٢) أي: صار ذا غدة.

(٤) من «د». وفي الأصل: (مضارع).

وللتسمية: أَخْطَأْتُهُ؛ أَي: سَمَّيْتُهُ مُخْطِئًا.

وللدعاء: أَسْقَيْتُهُ؛ أَي: دَعَوْتُ لَهُ بِالسُّقْيَا.

وللاستحقاق: أَحْصَدَ الزَّرْعَ^(١).

وللوصول: أَعْفَلْتُهُ؛ أَي: وصلت غفلتي إليه.

وللاستقبال: أَفْقَتْهُ؛ أَي: استقبلته بأَفٍّ. وذكر بعضهم أَنَّ أَفَّ

فَعْلٌ، ومثَّلَ الاستقبال بقولهم: أَسْقَيْتُهُ؛ [أَي]: استقبلته بقولك: سُقْيَا.

وللمجيء بالشيء: أَكْثَرْتُ؛ أَي: جِئْتُ بالكثير.

وللتفرقة، نحو: أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ؛ أَي: أَضَاءَتْ، وَشَرَقَتْ:

طَلَعَتْ.

والتاء المتصلة بَأَنْعَمَ^(٢) ضميرُ الفاعل، وهي للمخاطب المذكر

المُفْرَد، وتكون حرفاً في أنت، والضميرُ أَنْ^(٣).

﴿عَلَيْهِمْ﴾: على حرف جَرٍّ عند الأكثر، إِلَّا إِذَا جُرَّتْ بِ (مِنْ)،

كقوله^(٤):

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ.....

أو إذا لزمَ تَعَدِّي فعل المُضْمَر المتصل إلى ضميره المتصل،

كقوله^(٥):

هُوْنَ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بَكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

فإنَّهَا فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ اسْمٌ.

(١) من «د». وفي الأصل: (استحصد). (ينظر: الممتع ١٨٨، والبحر ١/٢٦).

(٢) «د»: (بأنعمت). (٣) البحر ١/٢٦.

(٤) مزاحم العقيلي، شعره: ١٢٠، وتمامه:

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ بَيْئِدَاءِ مَجْهَلٍ

(٥) الأعرور الشني، شعره: ١٢.



وُنُسِبَ إِلَى س^(١) أَنَّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الظرفية إِذَا جَرَّتْ مَا بَعْدَهَا مطلقاً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْدهَا فِي حُرُوفِ الْجَرِّ، وَوَافَقَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ. وَمَعْنَاهَا الْاسْتِعْلَاءُ^(٢)، حَقِيقَةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: [١٤ب] ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، أَوْ مَجَازاً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وَتَكُونُ بِمَعْنَى (عَنْ)، نَحْوُ: بَعْدَ عَلِيٍّ كَذَا.

وَبِمَعْنَى الْبَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى﴾ [الأعراف: ١٠٥].

وَبِمَعْنَى (فِي)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وَبِمَعْنَى (مِنْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَفِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾

[المؤمنون: ٥، ٦، والمعارج: ٢٩، ٣٠].

وَلِلْمِصَاحِبَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وَلِلتَّلْعِيلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَىٰ مَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَتَكُونُ زَائِدَةً، كَقَوْلِهِ^(٣):

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ عَلَىٰ كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاءِ تَرَوْقُ

أَي: تَرَوْقُ كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاءِ.

وَأَلْفٌ (عَلَى) تُقْلَبُ يَاءً مَعَ الْمُضْمَرِ فِي الْأَشْهُرِ، وَإِقْرَارُهَا مَعَهُ لُغَةٌ،

و(هُم) ضَمِيرٌ جَمْعٌ غَائِبٌ مُذَكَّرٌ عَاقِلٌ، وَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، كَقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، وَفِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، نَحْوُ:

أَكْرَمْتَهُمْ وَفِي مَوْضِعِ جَرٍّ كَمَا فِي (عَلَيْهِمْ).

(١) الكتاب ٢٠٩/١.

(٢) ينظر في معاني (على): التسهيل ص١٤٦، جواهر الأدب ص٤٦٢، الجنى الداني ص٤٤٤، مغني اللبيب ص٢٥.

(٣) حميد بن ثور، ديوانه ص٤١. وفي الأصل: القضاة. والعضاء: شجر له شوك.

وفيه مع (على) عشرُ لغاتٍ، وكلُّها قُرئَ بها^(١):

فمع ضَمِّ الهاءِ خَمْسٌ: سكون الميم، وقرأ بها حمزة. وضمَّها بواو بعدها، وقرأ بها الأعرج^(٢). وضمها بلا واو، ونُسِبَت لابنِ هُرْمَزٍ^(٣). وكسرها موصولةً بياءٍ وبغير ياء، وقُرئَ بهما.

ومع كسر الهاءِ خَمْسٌ: سكون الميم، وقرأ بها الجمهور. وكسرها موصولةً بياء، وقرأ بها الحَسَنُ. وبلا ياءٍ، وقرأ بها ابنُ فائدٍ^(٤). وضمَّها موصولةً بواو، وقرأ بها ابنُ كَثِيرٍ^(٥)، وقالون^(٦) بخلافٍ عنه. وبلا واو، وقرأ بها الأعرجُ.

م [١٥]: ووجهها ملخَّصٌ من كلام أبي البقاء^(٧) أنَّ الأصلَ في ميم الجمع الضمُّ والواو بعدها؛ لأنَّ الميم للزيادة على الواحد، فإنَّ أريدَ اثنان، زيدَ ألفٌ، وإنَّ أريدَ جمعٌ مذكَّرٌ زيدَ واوٌ؛ لأنَّ علامة الجمع في المؤنث حرفان، نحو: عليهنَّ، وهي نونٌ مشدَّدةٌ من حرفين. وكذا^(٨) ينبغي في المذكر وهي الميم والواو.

فَمَنْ قرأ بميم موصولةٍ بواو فعلى الأصل.

وَمَنْ حذف الواو اكتفى بدلالة الضمة عليها.

(١) ينظر: السبعة ص ١٠٨، الحجة للقراء السبعة ١/٥٧، الكشف ١/٣٥.

(٢) عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ت ١١٧هـ. (أخبار النحويين البصريين ص ١٦، غاية النهاية ١/٣٨١). وقراءته في المحتسب ١/٤٤، وكذلك الثانية.

(٣) هو الأعرج السابق، ولا بد من الإشارة إلى أن حميد بن قيس لُقِبَ بالأعرج أيضاً.

(٤) أبو علي الأسواري عمرو بن فايد. (غاية النهاية ١/٦٠٢).

(٥) عبد الله بن كثير المكي، أحد السبعة، ت ١٢٠هـ. (التيسير ص ٤، غاية النهاية ١/٤٤٣).

(٦) عيسى بن مينا، ت ٢٢٠هـ. (ميزان الاعتدال ٣/٣٢٧، غاية النهاية ١/٦١٥).

(٨) «د»: (فكذا).

(٧) التبيان ص ١٢.

وَمَنْ سَكَّنَهَا فَللاِسْتِقَالِ بِتَوَالِي الحِرَكَاتِ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ، نَحْوُ:
ضَرِبَهُمْ.

وَمَنْ كَسَرَ المِيمَ وَوَصَلَهَا بِيَاءٍ قَصَدَ إِتْبَاعَهَا بِحِرْكََةِ الهَاءِ إِذَا كُسِرَتْ
ثُمَّ قَلَبَ الوَاوِ يَاءً، لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا.

وَمَنْ حَذَفَ الياءَ اكْتَفَى بِدَلَالَةِ الكَسْرِ عَلَيْهَا.

وَمَنْ كَسَرَ المِيمَ مَعَ ضَمِّ الهَاءِ قَبْلَهَا رَاعَى ^(١) الياءَ الَّتِي ^(٢) قَبْلَ الهَاءِ
ثُمَّ قَلَبَ الوَاوِ يَاءً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا.

وَمَنْ حَذَفَهَا اكْتَفَى بِالكَسْرِ.

وَأَمَّا كَسْرُ الهَاءِ فَلأَجْلِ الياءِ.

وَأَمَّا ضَمُّهَا فَلأنَّ أَصْلَ الياءِ الألفَ، وَهِيَ تُضَمُّ بَعْدَ الألفِ.

﴿غَيْرِ﴾: مَفْرَدٌ مُذَكَّرٌ فِي جَمِيعِ الأَحْوَالِ.

م: ذَكَرَ صَاحِبُ الصَّحَاحِ ^(٣) أَنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى أَغْيَارٍ. انْتَهَى.

وَإِذَا أُرِيدَ بِهِ المَوْثُ جازَ التَّذْكِيرُ حَمَلاً عَلَى اللفْظِ، وَالتَّأْنِيثُ حَمَلاً
عَلَى المَعْنَى، نَحْوُ: غَيْرِ هِنْدٍ مِنَ النِّسَاءِ قَامَ وَقَامَتْ. وَمَدلولُهُ المَخَالَفَةُ
بِوَجْهِ مَّا، وَأَصْلُهُ الوِصْفُ، وَبُسْتَنِي بِهِ، وَتَلَزَمَهُ الإِضَافَةُ لِفِظاً أَوْ مَعْنَى،
نَحْوُ: لَيْسَ غَيْرَ.

م: وَذَكَرَ ^(٤) ابْنُ مالِكٍ ^(٥) فِي لَيْسَ غَيْرَ [١٥ب] الضَّمَّ وَالفَتْحَ، قالَ:
وَقد يُنَوَّنُ. انْتَهَى.

وَلا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الألفُ وَاللَّامُ، وَلا يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى مَعْرِفَةٍ.

(١) من «د». وفي الأصل: (فراعى).

(٢) ساقطة من «د».

(٣) الصحاح (غير).

(٤) مكررة في «د».

(٥) تسهيل الفوائد ص ١٠٧.

ومذهبُ ابنِ السَّراجِ^(١) أَنَّهُ يَتَعَرَّفُ إِذَا كَانَ الْمَغَايِرُ وَاحِدًا، نَحْوُ:
الحركة غير السكون.

وعلى مذهبِ س^(٢) يَتَعَرَّفُ إِذَا قُصِدَ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ التَّعْرِيفَ،
وقد تقدَّم في (ملك).

وقرأ الجمهورُ (غير) بالجرِّ. وفي إعرابه قولان:
أحدهما: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ (الذين)، قاله أبو علي^(٣)، أو من الضمير في
(عليهم). وَضُعِّفَ بَأَنَّ أَصْلَهُ الْوَصْفُ فَتَضَعَفَ فِيهِ الْبَدَلِيَّةُ.

الثاني: لسيبويه^(٤): أَنَّهُ نَعَتْ لِلذِّينِ. وهذا على أصله في أَنَّ كُلَّ مَا
إِضَافَتُهُ غَيْرَ مُحَضَّةٍ قَدْ يَتِمَحَّضُ فَيَتَعَرَّفُ إِلَّا الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ. ويتخرج أيضاً
على مذهبِ ابنِ السَّراجِ^(٥)؛ لِأَنَّ (المغضوب عليهم) ضِدُّ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ.
فَالْمَغَايِرُ وَاحِدٌ فَيَتَعَرَّفُ.

وقيل: لم يتعرَّف، ولكن (الذين) أُريدَ به الجنس فجاز وصفه
بالنكرة كما جاز وصف المعرف بأل الجنسية بالجملة، وهي نكرة،
كقوله^(٦):

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني

ورُدَّ بِأَنَّهُ عَلَى خِلافِ أَصْلِهِمْ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تُنْعَتُ إِلَّا بِالْمَعْرِفَةِ،
وَالْمُرَاعَى فِي ذَلِكَ اللَّفْظُ لَا الْمَعْنَى.

(١) الدر المصون ٧١/١.

(٢) الكتاب ١٣٥/٢.

(٣) الحجة للقراء السبعة ص ١٤٥.

(٤) الكتاب ٣٧٠/١. و(لسيبويه): ساقطة من «د».

(٥) ينظر: الأصول ٧٧/٢.

(٦) شمر بن عمرو الحنفي، وهو من شواهد سيبويه ٤١٦/١ وعجزه:

فمضيت ثمَّ قلت لا يعنيني

وقرأ ابنُ كثير: (غيرَ)، بالنصب، وفي رواية الخليل^(١) عنه. وفي إعرابه ثلاثة أقوال:

أحدها: للخليل على إضمارِ أعني.

الثاني: على الحال من [الضمير في (عليهم)، ومن (الذين)]، قاله المهدي^(٢) وغيره. وضَعَفَ بأنَّ مجيئِ الحال من [المضاف إليه الذي لا موضع له لا يجوز، بخلاف ما له موضعٌ، نحو: عجبت من ضربٍ هنديٍّ قائمةً، فإنَّ هندياً في موضع رفع أو نصب بالمصدر.

الثالث: [١٦] على الاستثناء المنقطع؛ لأنَّ ما قبله لم يتناوله. قاله الأخفش^(٣) والزجاج^(٤) وغيرهما.

ورَدَّه الفراء^(٥) بأنَّ بعده (لا) زائدة، وهي لا تُزادُ إلا إذا تقدَّمتها نفي، كقوله^(٦):

ما كان يرضى رسولُ اللهِ فِعْلَهُمْ والطَّيِّبانِ أبو بكرٍ ولا عُمَرُ

ولم يجز في نصبه غير الحال.

وأجيبَ بمنع ما ذكره من اشتراط تقدُّم النفي، واستدل^(٧) بقوله تعالى: ﴿مَا مَعَكَ إِلَّا تَسْجُدٌ﴾ [الأعراف: ١٢]، فهذه زائدة ولم يتقدمها نفي.

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٠هـ. (أخبار النحويين البصريين ص ٣٠، نور القبس ص ٥٦).

(٢) أبو العباس أحمد بن عمَّار، ت بعد ٤٣٠هـ. (جذوة المقتبس ص ١٠٦، معجم الأدياء ٣٩/٥).

(٣) معاني القرآن ص ١٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٦/١. والزجاج إبراهيم بن السري أبو إسحاق، ت ٣١١هـ. (طبقات النحويين واللغويين ص ١٢١، نور القبس ص ٣٤٢).

(٥) معاني القرآن ٨/١. (٦) جرير، ديوانه ص ٢٦٣.

(٧) من «د». وفي الأصل: (وأسند).

ويقول الأحوص^(١):

وَيَلْحَيْنِي فِي اللّهُو أَنْ لَا أُحِبَّهُ وَللَّهُو دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ
قال الطبري^(٢): أَي: [أَنْ] أُحِبَّهُ. ويقول^(٣):

أَبَى جَوْدُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ نَائِلُهُ
وله أَنْ يُجِيبَ عَنِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ (لَا) نَافِيَةٌ غَيْرُ زَائِدَةٌ، وَالْمَعْنَى:
إِرَادَةُ أَنْ لَا أُحِبَّهُ. وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ (لَا) مَفْعُولٌ بِقَوْلِهِ: (أَبَى)؛ أَي: لَا
يَنْطِقُ بِلَفْظَةِ (لَا)، وَلِذَلِكَ قَالَ: (وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ) فَجَعَلَهَا فَاعِلَةً،
(وَالْبُخْلَ) بَدَلَ مِنْ (لَا) أَوْ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ.

﴿الْمَغْضُوبِ﴾: اسم مفعول مخفوض بإضافة (غير) إليه. وقدر بعضهم مضافاً محذوفاً؛ أي: غير صراط المغضوب، وأطلق [هذا التقدير، فلم يُقَيِّدْهُ بِجَرِّ (غير) ولا نصبه]^(٤)، ولا يتأتى إلا بنصبها، إِمَّا عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لِلصَّرَاطِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِتَقَدُّمِ الْبَدَلِ وَهُوَ (صِرَاطُ الَّذِينَ) عَلَى الْوَصْفِ، وَالْأَصْلُ الْعَكْسُ، وَإِمَّا عَلَى [١٦] الْبَدَلِ مِنَ الصَّرَاطِ أَوْ مِنْ صِرَاطِ الَّذِينَ، وَفِيهِ تَكَرُّرُ الْأَبْدَالِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا فِي بَدَلِ النِّدَاءِ، وَإِمَّا عَلَى الْحَالِ مِنَ الصَّرَاطِ الْأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي.

﴿عَلَيْهِمْ﴾: فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِالْمَغْضُوبِ، وَفِي إِقَامَةِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا حُذِفَ خِلَافٌ.
م: وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ وَعَلَى أَنَّهُ لَا يُقَامُ فَالْمَقَامُ ضَمِيرٌ فِي الْمَغْضُوبِ يَعُودُ عَلَى الْمَصْدَرِ [وَاللَّهُ أَعْلَمُ].

(١) شعره: ص ١٧٩. وفي الأصل: (أبي الأحوص).

(٢) تفسير الطبري ٨١/١. والطبري أبو جعفر محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ. (تذكرة الحفاظ ص ٧١٠، طبقات المفسرين للداودي ١٠٦/٢).

(٣) بلا عزو في الخصائص ٣٥/٢، والأمالى الشجرية ٢٢٨/٢.

(٤) من البحر ٣٠/١، والدر المصون ٧٤/١ وبها يستقيم الكلام.

﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾: (لا) حرفٌ، ولا تكون اسماً خلافاً للكوفيين، وتجيء للنفي، نحو: لا رجلٌ في الدار. وللطلب، نحو: لا تَضْرِبْ زيداً. وزائدة، كما هنا، وفائدتها تأكيد معنى النفي، كأنه قيل: لا المغضوب عليهم ولا الضَّالِّينَ، وتعيَّن هنا^(١) دخولها لئلا يُتوهم عطف (الضَّالِّينَ) على (الذين).

وقرأ أبي^(٢): وغير الضَّالِّينَ، ورُوي عنه في (غير) الموضعين النصب والخفض. وتأكيد النفي بغير أبعدُ، وبلا أقربُ.

ولتقارُبِ معنى (غير) و(لا) أتى الزمخشري^(٣) بمسألةٍ يبيِّنُ بها ذلك فقال: وتقولُ: أنا زيداً غير ضاربٍ؛ لأنَّه بمنزلة: أنا زيداً لا ضاربٌ. وامتنع: أنا زيداً مثلُ ضاربٍ.

يريد أنَّ العاملَ إذا كان مضافاً إليه لم يتقدَّم معمولُهُ عليه ولا على المضاف. وإنَّما أجازوا تقديمَ^(٤) معمول ما أُضيفَ إليه (غير) على المضاف حملاً لها على (لا).

واعترضَ بأنَّ ما ذهب إليه^(٥) في (غير) مذهبٌ ضعيفٌ جداً، وأنَّه بناه على جواز التقديم في (لا).

وفيه ثلاثةٌ مذاهب: الجواز والمنع والتفضيل [١٧] بين أن تكون جوابَ قسمٍ فيمتنع التقدير أوَّلاً فيجوز، وبأنَّ كونَ اللفظِ يُقارِبُ اللفظَ في المعنى لا يقضي بأنَّ تجري أحكامه عليه، فلا يثبت إذ الجواز في غير السماع، ولم يُسمع. وقد ردَّ الأصحابُ قولَ من ذهب إليه^(٦).

(٢) المحرر الوجيز ١/١٣١.

(٤) «د»: تقدم.

(٦) البحر ١/٣٠.

(١) ساقطة من «د».

(٣) الكشاف ١/٧٣.

(٥) ساقطة من «د».

﴿الضَّالِّينَ﴾: الجمهورُ بالألفِ دونَ همزٍ. وقرئ شاذًّا بإبدال الألفِ همزة فراراً من التقاء الساكنين.

وحكى أبو زيد^(١): دأبة وشأبة في باب الهمزة.
وجاءت منه ألفاظ ومضوا على أنه لا ينقاس إذ لم يكثر.
قال أبو زيد^(٢): سمعتُ عمرو بنَ عبِيدٍ^(٣) يقرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ﴾ [الرحمن: ٣٩] فظننته لحنَ، حتى سمعتُ من العرب: دأبة.
قال ابن جنِّي^(٤): وعلى هذه اللغة قولُ كثيرٍ^(٥):
إذا ما الغواني بالعبيطِ احمأرتِ
وقول الآخر^(٦):

وللأرضِ أمَّا سُودُهَا فتَجَلَّلَتْ بياضاً وأمَّا بيضُهَا فادهاَمَّتِ
وعلى قولِ ابنِ جنِّي: إِنَّهُ لَغَةٌ، ينبغي أن^(٧) ينقاسَ.
(أمين)^(٨):

م: أبو البقاء^(٩): هو اسمُ فِعْلٍ، ومعناه^(١٠): استَجِبَ، وبني لوقوعِهِ موقعَ المبني. يعني فعل الأمر.

-
- (١) سعيد بن أوس الأنصاري، ت ٢١٥هـ. (إنباه الرواة ٣٠/٢، وفيات الأعيان ٣٧٨/٢).
 - (٢) البحر ٣٠/١.
 - (٣) أبو عثمان البصري المعتزلي، ت ١٤٤هـ. (الفرق بين الفرق ص ١٢٠، الملل والنحل ٤٨/١). وقراءته (جَانٌ). (المحتسب ٣٠٥/٢).
 - (٤) الخصائص ١٢٦/٣.
 - (٥) ديوانه ص ٢٩٤ وروايته:
 - (٦) وأنتِ ابنَ ليلَى خير قومك مشهداً إذا ما احمأرتِ بالعبيطِ العوامِلُ
كثير أيضاً، ديوانه ص ٣٢٣. (٧) «د»: (أنه).
 - (٨) ينظر في (أمين): تفسير غريب القرآن ص ١٢، الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ١٢٧/٢، الزاهر ١٦١/١، زاد المسير ١٧/١.
 - (٩) التبيان ص ١١.
 - (١٠) «د»: (بمعناه).

قلتُ: أو بُني لتضمينه لام الأمر، على قولٍ، وحُرِّك بالفتح لسكون الياء، والفتح فيه أقوى؛ لأنَّ قبل الياء كسرة، فلو كُسِرَت النون على الأصل لوقعت الياء بين كسرتين.

وفيه لُغَتَانِ: القصرُ، وهو الأصلُ، والمَدُّ.

قلتُ: ذكر القاضي عياض^(١) في (التنبيهات)^(٢) أنَّ المعروف فيه المَدُّ وتخفيفُ الميم، وأنَّ ثعلباً^(٣) حكى فيه القصر، وأنكره ابنُ دُرستويه^(٤) قال: وإنما ذلك في [١٧ب] ضرورة العشر. قال القاضي: وحكى الداودي^(٥): آمينَ، بالمَدِّ وتشديد الميم، وقال: إنها لغةٌ شاذَّةٌ، وذكر ثعلبٌ أنها خطأ. انتهى.

قال أبو البقاء^(٦): وليس من الأبنية العربية بل من العجمية كهابيل وقابيل.

وذكر السجاوندي عن أبي عليٍّ أن وَزَنَهُ (فَعِيل) والمَدُّ للإشباع، كقوله^(٧):

قَدْ قَلْتُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ

لأنَّه لَيْسَ فِي الْكَلَامِ (إِفْعِيل) وَلَا (أَفَاعِيل) وَلَا (فَعِيل) [وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بِالصَّوَابِ].

(١) عياض بن موسى السبتي، ت ٥٤٤هـ. (قلائد العقيان ص ٢٢٢، وفيات الأعيان ٣/٤٨٣). وينظر: مشارق الأنوار ١/١١٠.

(٢) اسمه: التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة.

(٣) الزاهر ١/١٦١.

(٤) عبد الله بن جعفر، ت ٣٤٧هـ. (الفهرست ص ٦٨، تاريخ العلماء النحويين ص ٤٦).

(٥) أحمد بن نصر، له كتاب تفسير الموطأ، ت ٤٠٢هـ. (فهرسة ابن خير ص ٨٧).

(٦) التبيان ص ١١.

(٧) سلف تخريجه.

ثبت المصادر والمراجع^(١)

- المصحف الشريف.

(١)

- إبراز المعاني من حرز الأمانى: أبو شامة الدمشقي، عبد الرحمن بن إسماعيل، ت ٦٦٥هـ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، البابي الحلبي بمصر ١٩٨٢م.
- الإنقان في علوم القرآن: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ، تحقيق أبي الفضل، مصر ١٩٦٧م.
- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله، ت ٣٦٨هـ، تحقيق د. محمد إبراهيم البناء، القاهرة ١٩٨٥م.
- أدب الكاتب: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ت ٢٧٦هـ، تحقيق محمد الدالي، بيروت ١٩٨٢م.
- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر: القلانسي، أبو العز محمد بن الحسين، ت ٥٢١هـ، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة ١٩٨٤م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد، ت ٧٤٣هـ، تحقيق د. عبد المجيد دياب، السعودية ١٩٨٦م.
- اشتقاق أسماء الله: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت ٣٣٧هـ، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، بيروت ١٩٨٦م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت ٨٥٢هـ، تحقيق البجاوي، مطبعة نهضة مصر ١٩٧١م.
- الأصول: ابن السراج، محمد بن السري، ت ٣١٦هـ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت ١٩٨٥م.
- الأعلام: الزركلي، خير الدين، ت ١٩٧٦م، بيروت ١٩٦٩م.
- أعيان الشيعة: محسن الأمين، دمشق.

(١) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته تذكر عند ورود اسمه أول مرة فقط.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السِّيد البطليوسي، عبد الله بن محمد، ت ٥٢١هـ، تحقيق مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، القاهرة ١٩٨١م.
- الأمالي الشجرية: ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله، ت ٥٤٢هـ، حيدر آباد ١٣٤٩هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت ٦٤٦هـ، تحقيق أبي الفضل، مطبعة دار الكتب بمصر ١٩٥٥م - ١٩٧٣م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦١م.

(ب)

- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٢٨م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني، محمد بن علي، ت ١٢٥٠هـ، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٤٨هـ.
- بصائر ذوي التمييز: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ٨١٧هـ، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٦٤م - ١٩٦٩م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق أبي الفضل، الحلبي بمصر ١٩٦٥م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، دمشق ١٩٧٢م.

(ت)

- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، ت ٤٦٣هـ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١م.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: التنوخي، المفضل بن محمد بن مسعر، ت ٤٤٢هـ، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، الرياض ١٩٨١م.
- التبصرة في القراءات: القيسي، مكي بن أبي طالب، ت ٤٣٧هـ، تحقيق د. محيي الدين رمضان، الكويت ١٩٨٥م.
- التبيان في إعراب القرآن: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦هـ، تحقيق البجاوي، البابي الحلبي بمصر ١٩٧٦م.

- التبيان في تفسير القرآن: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، ت ٤٦٠هـ، المطبعة العلمية في النجف ١٩٥٧م.
- تذكرة الحفاظ: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت ٧٤٨هـ، حيدر آباد الدكن، الهند ١٩٦٨م - ١٩٧٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك الطائي، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت ٦٧٢هـ، تحقيق محمد كامل بركات، مصر ١٩٦٧م.
- تفسير أسماء الله الحسنى: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ت ٣١١هـ، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دمشق ١٩٧٥م.
- تفسير الطبري (جامع البيان): أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، ت ٦٠٦هـ، المطبعة البهية المصرية ١٣٥٣هـ - ١٣٥٧هـ.
- تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مصر.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، حيدر آباد ١٣٢٥هـ.
- تهذيب الكمال: المزي، جمال الدين يوسف، ت ٧٤٢هـ، تحقيق د. بشار عواد معروف، بيروت ١٩٨٠م....
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد، ت ٤٤٤هـ، تحقيق أوتوبرتزل، استانبول ١٩٣٠م.

(ج)

- جذوة المقتبس: الحميدي، محمد بن فتوح، ت ٤٨٨هـ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٢م.
- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد، ت ٣٢٧هـ، حيدر آباد.
- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، ت ٣٩٥هـ، تحقيق أبي الفضل وقطامش، مصر ١٩٦٤م.
- الجنى الداني في حرف المعاني: المرادي، حسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ، تحقيق طه محسن، مطبعة جامعة الموصل ١٩٧٦م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: الإربلي، علاء الدين، ت نحو ٧٤١هـ، تحقيق د. حامد أحمد نيل، القاهرة ١٩٨٤م.

(ح)

- حجة القراءات: أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ق ٤هـ، تحقيق سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي ١٩٧٤م.
- الحجة للقراء السبعة: أبو عليّ النحوي، الحسن بن عبد الغفار، ت ٣٧٧هـ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دمشق ١٩٨٤م.
- حلية الأولياء: أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، ت ٤٣٠هـ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٨م.
- الحماسة: أبو تمام الطائي، حبيب بن أوس، ت ٢٣١هـ، تحقيق د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، الرياض ١٩٨١م.

(خ)

- خزانة الأدب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٩٧٩م - ١٩٨٦م.
- الخصائص: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.
- خصائص العشرة الكرام البررة: الزمخشري، محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ، تحقيق د. بهيجة الحسيني، بغداد ١٩٦٨م.

(د)

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، مصر ١٩٦٦م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت ٧٥٦هـ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٨٦م.
- دقائق التصريف: المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، ت بعد ٣٣٨هـ، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، ود. حسين تورال، بغداد ١٩٨٧م.
- ديوان أبي النجم العجلي: علاء الدين آغا، الرياض ١٩٨١م.
- ديوان جرير: تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر.
- ديوان حميد بن ثور: تحقيق اليميني، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥١م.
- ديوان ذي الرمة: تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، دمشق ١٩٧٢م - ١٩٧٣م.
- ديوان الشماخ: تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
- ديوان الفرزدق: تحقيق عبد الله الصاوي، القاهرة ١٩٣٦م.

- ديوان كثير: تحقيق د. إحسان عباس، بيروت ١٩٧١م.
- ديوان ليبد بن ربيعة: تحقيق د. إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢م.
- ديوان الهذليين: مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٦٥م.

(ر)

- رسالة الملائكة: أبو العلاء المعري، أحمد بن عبد الله، ت ٤٤٩هـ، تحقيق محمد سليم الجندي، بيروت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور، ت ٧٠٢هـ، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٧٥م.
- روضات الجنات: الخوانساري، محمد باقر الموسوي، ت ١٣١٣هـ، طهران ١٣٦٧هـ.

(ز)

- الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، ت ٣٢٨هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٧٩م.
- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: أبو حاتم الرازي، أحمد بن حمدان، ت ٣٢٢هـ، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني، القاهرة ١٩٥٧م - ١٩٥٨م.

(س)

- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، ت ٣٢٤هـ، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق د. حسن هندراوي، دمشق ١٩٨٥م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة: علم الدين السخاوي، علي بن محمد، ت ٦٤٣هـ، تحقيق محمد أحمد الدالي، دمشق ١٩٨٣م.
- السيرة النبوية: ابن هشام الحميري، عبد الملك، ت ٢١٣هـ، تحقيق السقا وآخرين، الحلبي بمصر ١٩٥٥م.

(ش)

- شأن الدعاء: الخطابي، حمد بن محمد، ت ٣٨٨هـ، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دمشق ١٩٨٤م.
- شرح التسهيل: ابن مالك الطائي، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، مصر ١٩٧٤م (الجزء الأول فقط).

- شرح الشافية: رضي الدين الأسترآبادي، ت٦٨٨هـ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، القاهرة ١٣٥٦ - ١٣٥٨هـ.
- شرح شعلة على الشاطبية: شعلة الموصلي، محمد بن أحمد، ت٦٥٦هـ، مصر.
- شرح الكافية: رضي الدين الأسترآبادي، تحقيق د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا ١٩٧٨م.
- شعر الأحوص: عادل سليمان، القاهرة ١٩٧٠م.
- شعر بشر بن منقذ (الأعور الشني): ضياء الدين الحيدري، بغداد ١٩٧٥م.
- شعر مزاحم العقيلي: د. نوري حمودي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، القاهرة ١٩٧٦م. (مستل من مجلة معهد المخطوطات م٢٢ ج١).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك الطائي، تحقيق د. طه محسن، بغداد ١٩٨٥م.

(ص)

- الصحاح: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، ت٣٩٣هـ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٩٥٦م.

(ض)

- ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن، ت٦٦٩هـ، تحقيق السيد إبراهيم أحمد، بيروت ١٩٨٠م.

(ط)

- طبقات المفسرين: الداودي، محمد بن علي، ت٩٤٥هـ، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٢م.
- طبقات المفسرين: السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٦م.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن، ت٣٧٩هـ، تحقيق أبي الفضل، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

(ع)

- عبث الوليد: أبو العلاء المعري، تحقيق نادية علي الدولة، دمشق.
- العققة والبررة: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، ت نحو ٢١٠هـ، تحقيق عبد السلام هارون، (نشر في نواذر المخطوطات ج٢)، القاهرة ١٩٥٤م.
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت١٧٠هـ، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، بغداد ١٩٨٠م - ١٩٨٥م.

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجَزَري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣هـ، تحقيق برجستراسر وبرتزل، القاهرة ١٩٣٢م - ١٩٣٥م.

(ف)

- الفرق بين الفرق: البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، ت ٤٢٩هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بمصر.
- الفهرست: ابن النديم، محمد بن إسحاق، ت ٣٨٠هـ، تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧١م.
- فهرسة ما رواه عن شيوخه: ابن خير الأشبيلي، أبو بكر محمد، ت ٥٧٥هـ، بيروت ١٩٦٢م.

(ق)

- فلائد العقيان: الفتح بن خاقان، ت ٥٢٩هـ، مصورة عن طبعة باريس، تونس ١٩٦٦م.

(ك)

- الكتاب: سيويه، عمرو بن عثمان، ت ١٨٠هـ، بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧هـ.
- الكشاف: الزمخشري، مطبعة الحلبي بمصر ١٩٥٤م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ت ١٠٦٧هـ، إستانبول ١٩٤١م.
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها: مكّي بن أبي طالب القيسي، ت ٤٣٧هـ، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق ١٩٧٤م.

(ل)

- اللامات: الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دمشق ١٩٨٥م.
- اللامات: الهروي، علي بن محمد، ت ٤١٥هـ، تحقيق د. أحمد عبد المنعم أحمد، القاهرة ١٩٨٤م.

(م)

- المبسوط في القراءات العشر: ابن مهران الأصبهان، أحمد بن الحسين، ت ٣٨١هـ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دمشق ١٩٨٦م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جنّي، تحقيق النجدي والنجار وشلبي، القاهرة ١٩٦٦م - ١٩٦٩م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الغرناطي، عبد الحق، ت ٥٤١هـ، تحقيق أحمد صادق الملاح، القاهرة ١٩٧٤م.
- المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، علي بن إسماعيل، ت ٤٥٨هـ، البابي الحلبي بمصر... ١٩٥٨م.
- مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠هـ، تحقيق برجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.
- المخصص: ابن سيده، بولاق ١٣١٨هـ.
- مرآة الجنان: اليافعي، عبد الله بن أسعد، ت ٧٦٨هـ، بيروت ١٩٧٠م.
- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، ت ٣٥١هـ، تحقيق أبي الفضل، مصر ١٩٥٥م.
- مشارق الأنوار عن صحاح الآثار: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت ٥٤٤هـ، تحقيق البلعمشي أحمد يكن، المغرب ١٩٨٢م.
- مشكل إعراب القرآن: مكّي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٨٤م.
- المعارف: ابن قتيبة، تحقيق د. ثروة عكاشة، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥هـ، تحقيق د. فائز فارس، الكويت ١٩٧٩م.
- معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ، ج ١ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥م.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، القاهرة ١٩٧٣م - ١٩٧٤م.
- معجم الأدباء: ياقوت الحموي، ت ٦٢٦هـ، مطبعة دار المأمون بمصر ١٩٣٦م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار مطابع الشعب.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس، بيروت ١٩٨٤م.
- مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١هـ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، لبنان ١٩٦٤م.
- الملل والنحل: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، ت ٥٤٨هـ، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، القاهرة ١٩٦٨م.

- الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب ١٩٧٠م.
- منثور الفوائد: الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٨٣م.
- المنصف: ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر ١٩٥٥م - ١٩٦٠م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، تحقيق البجاوي، البابي الحلبي بمصر.

(ن)

- نتائج الفكر: السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، ت ٥٨١هـ، تحقيق د. محمد إبراهيم البناء، مصر ١٩٨٥م.
- النجوم الزاهرة: ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف، ت ٨٧٤هـ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
- نزهة الألباء: الأنباري، تحقيق أبي الفضل، مطبعة المدني بمصر.
- نكت الهميان في نكت العميان: الصفدي، خليل بن أيبك، ت ٧٦٤هـ، القاهرة ١٩١١م.
- نور القبس المختصر من المقتبس: الحافظ اليعموري، يوسف بن أحمد، ت ٦٧٣هـ، تحقيق زلهائم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٤م.

(و)

- وفيات الأعيان، ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، ت ٦٨١هـ، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

القسم الثاني

وفيه

إعراب جزء عمّ

من أوّل سورة النبأ إلى آخر سورة الناس

يُنشر أوّل مرّة على أربع نسخ مخطوطة

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي أكرمنا بكتابه المُنزل، وشرفنا بنبيِّه المُرسَل، حمداً كثيراً طاهراً طيباً مُباركاً فيه، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمّدٍ أفصح العرب لساناً، وأبينهم حجّةً، وأقومهم عبارةً، وأرشدهم سبيلاً.

وبعد؛ فهذا هو القسم الثاني من الكتاب، ويشمل إعراب الجزء الثلاثين من القرآن الكريم، من أوّل سورة النَّبَأِ إلى آخر سورة النَّاسِ، وهو (جزء عمّ)، الذي يُنشر أوّل مرّة.

وقد اعتمدت في تحقيق هذا الجزء على أربع نسخ مخطوطة، ألحقتنا صورتين من كلِّ واحدة منها، وهي:

١ - نسخة دار الكتب الوطنية بتونس (الأصل):

وهي نسخة نفيسة كتبت سنة ٧٤٢هـ، وتبدأ من أوّل سورة مريم إلى آخر القرآن.

كُتبت بخط مغربي واضح، وكُتبت أسماء السور بخط كبير.

وتقع في ٢٣٧ ورقة، في كلِّ صفحة ٢٧ سطراً.

ويقع الجزء المحقق في إحدى وعشرين ورقة، وهي الأخيرة من هذا الجزء.

وفي النسخة زيادات كثيرة أخلّت بها النسخ الثلاث الأخرى.

وسقطت من هذه النسخة ورقتان. وقد جعلناها أصلاً.

٢ - نسخة المدينة المنورة (م):

وهي نسخة نفيسة مُقابلة، كُتبت بدمشق سنة ٧٤٩هـ.

وتقع هذه النسخة التي هي الجزء الثالث من الكتاب في ٣٠١ ورقة، وتبدأ بسورة طه إلى آخر سورة الناس.

ويقع الجزء المحقق في الأوراق (٢٧٠ - ٣٠١).

عدد الأسطر في كل صفحة ٢٥ سطراً.

وكتبت أسماء السور بخط كبير.

٣ - نسخة دار الكتب المصرية (د):

سلف وصفها في القسم الأول من هذا الكتاب، ويقع النص

المحقق في الأوراق (٣١٠ - ٣٣٠) من الجزء الثاني.

٤ - النسخة التونسية (س):

وهي نسخة جيدة غير مرقّمة، كُتبت بخط مغربي سنة ١٢٤٥هـ.

منها صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية ببغداد.

عدد الأسطر في كل صفحة ٣٣ سطراً.

يقع النص المحقق في تسع عشرة ورقة، وهي الأخيرة من الجزء الثاني.

ولا بدّ من الإشارة إلى: أنّ كلّ ما حُصر بين قوسين مربعين، من

غير إشارة، فهو زيادة من النسخ الأخرى.

وأنّ كلمة (إعراب)، قد أُضيفت قبل أسماء السور من النسخ

الأخرى في مواضع، من غير حصرها بين قوسين مربعين.

وأمر آخر يجب الإشارة إليه، وهو صدور كتاب (التحفة الوفية

بمعاني حروف العربية) للسفاسي، وهو ثاني كتاب من مؤلفاته يصل

إلينا، حقّقه د. صالح بن حسين العائد، الرياض ١٤١٨هـ.

منه وبينه من قول ابيض عليهم وهو ان الغضاب في الموت خرمها والغضاب الاذن
 والاعتزاز من كيان بالادب وفي الآية الاخرى لم يقصر الا في الغضاب انتهى التوسيع
 في انما في الصانع بانه ان مع النصب بانه في وزن له في النطق ولا يقترن ويلين
 في الوزن والاعتزاز في الايمان سيب في التحريف ويمكن ان يوجد الايمان بدون
 التحريف ومعنى التسببية فيه انه لا يوجد الثاني الا في الاول كما هو هنا كذا لانهم
 لا يكون منهم الاعتزاز الا ان يوجد لهم في النطق اما قوله وايضا ما اذن بتعزير
 لاسم الاعلى قال بعض منوال الاعلم انه قليل تسليح المسئلة ان لم يات به دليل يقطع
 بوجود ذلك القليل بالبناء على ما سلم انه كثير اول في كمال جمع كل من الاغصان
 في كل جمع كقوله كلوا واسمى بواضرب على اصناف القبول قليلا من غير
 على الظرف اي زمانا قليلا واما انما تقديرا متغا قليلا يكون عنده نفسا
 لصدور محروبه جو صون الجمهور بيا القبية وانما في رواية بتا الخطاب
 اعراب سورة التساول عمر يتسألون عم متعلق بتسألون
 ومن اعلم الله عما باثبات الالف وهو الاصل الجمهور بدونها وهو الاكثر اذا
 دخل عليها حرف الجر او اضيف اليها ومن اثبات قوله على ما قام يشتمق ليمح كخزير
 نقرع في زمانه وابن كثير في رواية عمه بعم السكت احر المرسل بحرف الوفاء
 اذا اكثر في الوفاء على ما الاستبهامية الخاقها السكت واذا اضيف اليها
 فلا بد منها في الوفاء نحو محمي مه واجاز الزمخشري ان يكون وفاء على عمه وانبتا
 بيتا لوزن عن التبا وحرف ما يتعلق به عمه لئلا تيسألون المفروق به عليه
 عن النبي متعلق محروبه ان يتسألون عن النبي ابن عطية اظم الحماة على انه
 متعلق بتسألون الظاهر كانه قبل لم يتسألون عن النبي العظيم قلت بظاهرة ان عن
 بعض اللام واجاز ابو البنا ان يكون في الامن عم تعزير لئلا تسبهم اي عن
 اي اعن النبي تسبهم لوزن الجمهور بيا القبية فيهما وانما في رواية عمه بتا الخطاب
 يسبهم بن الصالحين في الاصل بيتا الخطاب والثاني بيا القبية مهاذا الجمهور
 بضم الميم وبالالف اي وراشما هوها وغير مد بفتح الميم وسكون الهاء دون الهمز
 ان وراشما هوها بالفتح حال اي مما سبق مشتقا بعض من العصورات اي من السموات
 وبني الخطاب وهو من اعصر ان دخل في جن العصور فمنه ابن عباس بالباء بدل من المراد
 الرياح ثوبا حيا ان يثوبه الانصاب نخ الما ويجمع انا ثوبا تجو حيا يكون لان ثا

وواحد ابو الباقان ما بعض الذي والعابير محروم وان تكون محررية ويحتمل
 القوم معنى المخلوق او على باله اي من شئ خلقه اي ابتاعه انشى وعز المحروم
 ظاير مثال ابن طهينة وعمره من غير غير بعض المعتزلة القائلين بان الله لم يخلق
 الشئ من شئ بالتقوى ما خلق على التقوى وعلى فزاة مردودة مبنية على مذهب بلط
 انه خالق كل شئ انشى ولما وجه غير التقوى وهو ان يكون ما خلقه بلا انشى
 تقدير مضاب محروم اي من شئ من شئ ما خلق محروب الثاني له لانه الاول عليه
 ومن شئ عناسف اذ اوقف قبل الفاسق الليل ووقف اظلم ودخل على الناس
 وقيل الفاسق الفمر اذا دخل في ساهرة بحسب النفا نأت والجمهور
 يقع النون والحسن يضم النون ويغوي به رواية النفا نأت والحسن النفا نأت
 بغير الب كالكدرات سمورة الناس من الناس الا الناس الظا
 هو انهما صفتان ومثال النون محض عطف بيان وكما هو قوله انما علمنا بان لو احر
 قال الشيخ ولا يقل عن الحياة شيئا في عطف البيان هل يجوز ان يتكرر لعطف
 عليه واحدا لا والشهور ايضا في عطف البيان انه يكون بالجرام لا بالاشتق
 كهدى الوسواس النونى الوسواس اسم بمعنى الوسوسة كما انزال
 معنى النزلة واما المصروفيا الحكي كتر لزال والراد به الشيطان من المصدر
 كانه وسوسة في نفسه او اريد دو الوسواس وعز بقدم الكلام معه في النزلة
 في النزلة الخماس م ابو الفيا نقت للوسواس الذي سوس في موضع جر
 صفة للوسواس والنصب على التبع والرفع على احضار هو عن الحجة من التبعيض
 والجرور في موضع الحال كما ينافى الحجة واحراز النونى ان تكون لامر الغاية
 اي يوسوس في صلورهم من جهة الحجة ومن جهة الناس م واحراز ابو الباقان
 من شئ ان يكون بلا انشى ما عارة انما على اي من شئ الحجة وقد يدل من ذى الوسواس
 لان الوسواس من الحجة وقيل يدل من الناس اي في حوزر الحجة وجعل في التبعيض والاداب
 على الحزب اسم الناس لانهم يتم كون في مراد انهم والحزب الحجة لا يجوز وقيل من الحجة
 حال من الناس او كما ينش القليل والناش من شئ قيل معطوف على
 سواس من اي من شئ القليلين وقيل معطوف على الحجة

كتاب الطناب والحمل لله رب العلمين وحل الله على امره والله يعلم
 وذلك يوم الخميس سابع عشر جمادى الاخرة سنة اثنى عشر وستمائة

قال اذن والاهتداء مني بالفضل وفي الاية الاخرى لم يقصد
 الاتي القضا فانني الموت لسببه واظلمت العين الصامع بانسان
 منع النصب لانه قد مر ذكرهم في النطق والاعتراف فليس ذلك
 شرطه ان يرى ان الانسان سبب في التحدث ويمكن ان يوجد
 الانسان بدون التحدث وانما معنى السببية فيه انه لا يكون الثاني
 او الاول كما هو وهو كذلك لانه لا يكون متم له احد الا ان يرد
 لهم في النطق واسا قوله واصا فالاذن فتمس قد لا يسلمه الا علم
 مالك لكن قول الا علم انه قليل يسلم للمسئلة او لمات بدليل يتعلم
 بوجود ذلك العليل فالنبا عما سلم انه اكثر اولى في ظلال
 جمع ظل وفي الاعمش في ظلال جمع ظلة كلوا او امنى نوا منصوب
 على اضرار القول قلبا لا منصوب على السطوف اي زمانا فليلا
 مر واجاز ابو القاسم في معنا قلدا فنكون عنده معا المصدر محذوف
 بو همنون الجمهور ما الغيبة وان عامر في رواية سا الخطاب

أعراب

بسمونة التساؤل
 عم بنفسا لوز عم متعلق بنفسا لوز وتر اعد الله مما باثبات
 اللف ومما لاصل والجمهور بدونه وهو الاكثر في ما الاستفهام اذا
 دخل عليها حرف اعر او اصف اليها وسر الاثبات قوله

عما ما علم يستثنى لعم كحذف منوع في رماد

و ابن كثير في رواية بها السكت احبا للوهل مجرى الوقف اذا الاكثر
 في الوقف عا ما الاستفهام منه احاق ها السكت واذا اصف اليها فلا بد
 منها في الوقف نحو مئة واجاز الزمخشرى ان يكون وقف على

لعمش

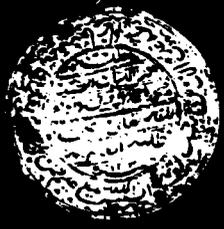
عهد وابدا بنفسا لوز عن النبا وحذف ما يتعلق به عهد لادالة نفسا
 المقروظ به عليه وتر اعد الله مثالي واصله نفسا لعمش الخطا
 فادع انما الثانية في السنين عن انما متعلق بمحذوف اي مسائل
 عن النبا ابن عطية اكثر للجملة على انه متعلق بنفسا لوز الظاهر

من الحجة واجاز الزمخشري ان يكفر لابن ابي العافية اي يوسوس
 صدورهم من حجة الحجة ومن حجة الناس هم واجاز ابو اليقين ان
 يكفر بدلا من شرا عانة العامل اي من شرا حجة وقيل يدل من ذي
 الرسواس لان الموسوس من الحجة وقيل يدل من ذي الناس اي
 في صدور الحجة وجعل من تيسرا واطلق على الجن اسم الناس لانهم
 يجركون في مراد انهم والجن والحجة بمعنى ونقل من الحجة حال من
 الناس اي كاشن من القتلين واما الناس الاخير فنقل معطوف
 على ذي الرسواس اي من بين القتلين ونقل معطوف على الحجة والله اعلم

عمر المخلص بمحمد حس عونه ط بد القدر لا عفور
 وعمه ورحمة محمد هبة الله الكبرى المعزة بدست المحرور
 اول بهار لقمه الاربعه الساعه والعشرون لسبعان الماركر
 من عام سبع والرخصه وسبوا به احسن الله عاقبتهم ورفع عن
 تسلس طاعونا وواهاها ط خير وفاضه اللهم آمين
 اللهم اعز كاتبه معمره بسبع الوفاة وارحمه رحمة
 تسلمه في الحياه والمات وارض عنه رضا لسبع محل العتاب
 وبني رجل العتاب وانظفه في سك من اجنتهم واحبوك
 ومن سمع حكروك ومعتمه مداوم النظر في الكرم وحكمك
 وحظهم في ذلك يوم لا اطل الا اطلق برحتك ما ارحم الراحين
 اللهم اغفر لي ذلك به وبوالديه ط استجني الاسلام وشاخصه واخواته
 اللهم وعز ما لا يستهلا اللهم آمين واجمع للمسلمين طبر العالمين
 اللهم صل على رسولا محمدوا افضل الصلاه وانها عدد كل شئ مني خلقت
 في كل لحظة ما قام وحكمك وعلى الله واحابه وارواجه اجعز اللهم صل
 على رسولا محمدوا جمع السنن والملائكة اجعز وعدلك بالماخين بيد
 المدين طلاه مقبوله معروض عليهم لا يوم الفتر وحسبي الله يوم الوكيل
 معتمره بالمسلم طلا حول ولا حق الا بالله العا العظيم اسمع له العظيم لئلا

طلع ما لم يطلع
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام

لا بالمشقة كغيره من الحروف التي هي في الوجود اسرها في الوصية كاللذات التي هي
 اللذات واما الصديق في المشقة كذا والارادة الشيطان من المصدر كما هو
 في نفسه او اريدة والوصواس وتقدم الكلام فيه في الزلزلة في الزلزلة
 ابو القاسم للوصواس العدد في موضع صفة للوصواس والمصباح في الشر
 والوضع على ارضه من التبيين والمجرب في موضع الحال اي كانه من
 الجنة وليا والوصواس ان يكون لا ينه الغاية اي يوصوس في صدورهم جهة
 الجنة ومن جهة الناس واهما زاب القتا ان يكون بدل من شر بالمادة العامل
 من شر الجنة وقيل بدل من ذي الوصواس لان الوصوس من الجنة وقيل بدل
 من الناس اي في صدور الجنة وجعل من تبيينها واطلق على الجن اسم
 الناس لا خير يتحرك في مراد الفخر والحق والجنة يعني وقيل
 من الجنة لمن الناس اي كانه من الجن والجن والجن
 الناس الاخر وقيل معطوف على ذي الوصواس
 اي من شر الجن والجن وقيل معطوف على الجنة
 والله اعلم ثم الجزاء المبارك محمد الله
 وحسن توفيقه وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى
 اله وصحبه



من المجتمع من الناس اي كائين من الفيليين واقا الناس واخير فيميل
 معقوب كاجد الوصو اسراي من نشر السيلين في ميل معقوب في الجزر واصاظم
 كسحل الخج اناي ودموقع تاليع الشيخ داماع العالغ العلامة برعاه الارين
 ابراهيم المباشع صفق اسد نرا او جعل الجنة ما واه كاجد
 كاتيد العبدوا انغير الخفير الزلزل ان ربه الخفير كاجد
 كاجد لغب الكين نر فح بن زروف نرا الخ المبعين الخفيري
 الخرتيني صفق الله فزوم يوم المصير ووفام
 نر فح عزان السعير لهم وجميع المسلمين في
 بارك العالغ واهول ايامه واهول ايامه
 العلي العطر اشهد ان لا اله الا
 الله وهو لا اله الا الله واشهد ان
 محمد بن عبد الله عبده ورسوله
 حاتم الضمر واهول ايامه
 اللهم صل وسلم على
 وعلى اله واهله
 وارزاقهم
 وسائرهم
 عثمان البراج صفق اواسع الناس
 جاهي اناي كمنه ١٢٤٥



[٢١٣ب] إعرابُ سورةِ التَّسَاوُلِ^(١)

﴿عَمَّ يَسْأَلُونَ﴾ [١]: ﴿عَمَّ﴾: متعلِّقٌ بـ ﴿يَسْأَلُونَ﴾. وقرأ عبد الله^(٢):
 عمّا، بإثباتِ الألفِ، وهو الأصلُ. والجمهورُ بدونها، وهو الأكثرُ في
 (ما) الاستفهامية إذا دخلَ عليها حرفُ الجَرِّ، أو أُضيفَ إليها. ومن
 الإثباتِ قوله^(٣):

على ما قامَ يشتمني لئيمٌ كخنزيرٍ تَمَرَّعَ في رمادِ
 وابنُ كثيرٍ^(٤)، في روايةٍ: عَمَّه^(٥)، بهاءِ السَّكْتِ، أجرى الوصلَ
 مجرى الوقفِ، إذ الأكثرُ في الوقفِ على (ما) الاستفهامية إلحاقُ هاءِ
 السَّكْتِ. وإذا أُضيفَ إليها فلا بُدَّ منها في الوقفِ^(٦)، نحو: مجيء (مَه).
 وأجازَ الزَّمخشرِيُّ^(٧) أن يكونَ وقفَ على (عَمَّه)، وابتدأ:

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٧/٣ - ٢٢٩، وللأخفش ٥٦٤/٢، وللزجاج ٢٧١/٥ - ٢٧٦، ومشكل إعراب القرآن ٣٣٢/٢ - ٣٣٥، والدر المصون ٦٤٧/١٠ - ٦٦٦ وهي النبأ في المصحف (الإتيان ٣٦٦/٢).

(٢) ابن مسعود، صحابي، ت ٣٢٢هـ. (أسد الغابة ٣/٣٨٤).

(٣) حسان بن ثابت، ديوانه ٢٧٨/١.

(٤) عبد الله المكي، ت ١٢٠هـ. (طبقات القراء السبعة ص ٦٥، وأحاسن الأخبار ص ١٨٥)، وقراءته برواية البرزي في: التهذيب للداني ص ٦٦، والاكتفاء ص ٧٣.

(٥) (عَمَّه): ساقطة من «د».

(٦) (على ما الاستفهامية... في الوقف): ساقط من «د» بسبب انتقال النظر، وهو ما يحدث في الجمل المتشابهة النهايات.

(٧) محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ. (طبقات المفسرين للسيوطي ص ١٢٠، وللداودي ٢/٣١٤). وقوله في الكشاف ١٧٦/٤.

﴿يَسَّأَلُونَ عَنِ النَّبِيِّ﴾، وحذف ما يتعلَّقُ بِهِ (عَمَّهُ) لدلالةِ ﴿يَسَّأَلُونَ﴾ المفلوظُ بِهِ عليه.

وقرأ عبد الله^(١): تَسَّاءِلُونَ، وَأَصْلُهُ: تَتَسَاءَلُونَ، بتاءِ الخطابِ، فأدغمَ التَّاءَ الثَّانِيَةَ فِي السَّيْنِ.

﴿عَنِ النَّبِيِّ﴾ [١]: متعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ أَي: يتساءلون عن النَّبِيِّ.

ابنُ عطية^(٢): أَكْثَرُ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿يَسَّأَلُونَ﴾ الظَّاهِرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لِمَ ﴿يَسَّأَلُونَ﴾ ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾؟ قُلْتُ: فَظَاهِرُهُ أَنَّ (عَنْ) بِمَعْنَى اللَّامِ.

وأجازَ أبو البقاء^(٣): أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ ﴿عَمَّهُ﴾، بِتَقْدِيرِ أَلْفِ الاسْتِفْهَامِ^(٤)؛ أَي: أَعْنِ النَّبِيَّ؟

﴿سَيَسَّأَلُونَ﴾ [٤، ٥]: الْجُمْهُورُ: بِيَاءِ الْغَيْبَةِ فِيهِمَا. وَابْنُ عَامِرٍ^(٥)، بِخِلَافِ عَنهِ: بِتَاءِ الْخِطَابِ فِيهِمَا. وَعَنْ الضَّحَّاكِ^(٦): الْأَوَّلُ بِتَاءِ الْخِطَابِ، وَالثَّانِي بِيَاءِ الْغَيْبَةِ.

﴿وَمَهْدًا﴾ [٦]: الْجُمْهُورُ بِكسْرِ الميمِ وَبِالْأَلْفِ؛ أَي: فَرِاشًا مَوْطَأً.

(١) شواذ القراءات ص ٥٠٠.

(٢) عبد الحق بن غالب الغرناطي، ت ٥٤١هـ. (طبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٦٠).
وقوله في المحرر الوجيز ٨/ ٥١٢.

(٣) عبد الله بن الحسين العكبري، ت ٦١٦هـ. (إنباه الرواة ٢/ ١١٦، وبغية الوعاة ٢/ ٣٨).
وقوله في التبيان ٢/ ١٢٦٦.

(٤) «د»: (حرف الاستفهام).

(٥) عبد الله الشامي، ت ١١٨هـ. (طبقات القراء السبعة ص ٧٤، وأحاسن الأخبار ص ٢٤٨).
والقراءة برواية ابن ذكوان عنه. (السبعة ص ٦٦٨).

(٦) ابن مزاحم، تابعي، ت ١٠٥هـ. (غاية النهاية ١/ ٣٣٧، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٢).
والقراءة في شواذ القراءات ص ٥٠٠، والبحر المحيط ٨/ ٤١١.

وعيسى^(١): «مَهْدًا»، بفتح الميم وسكونِ الهاءِ دونَ ألفِ .
 ﴿أَزْوَجًا﴾ [٨]: (م): أبو البقاء^(٢): حالٌ؛ أي: مُتجانسين مُتشابهين .
 ﴿مِنَ الْمَعْصِرَاتِ﴾ [١٤]: أي: من السَّمَوَاتِ . وقيل: السَّحَابِ . وهو
 من (أَعَصَرَ)؛ أي: دَخَلَ في حينِ العصرِ .
 وقرأ ابنُ عباس^(٣): بالباءِ بَدَل (مِنْ) . فالمرادُ^(٤) الرِّيحُ .
 ﴿تَجَاوَجًا﴾: أي: شديد الانصبابِ . ثَجَّ الماءُ، وَثَجَّجْتُهُ أَنَا ثَجًّا
 وَثَجُوجًا . يكونُ لازماً [٢١٤] بمعنى الانصبابِ، ومُتعدِّياً بمعنى الصَّبِّ .
 وقرأ الأعرجُ^(٥): بالحاءِ أخيراً^(٦) . ومثاجِحُ الماءِ: مَصَابُهُ . والماءُ
 يشجِحُ في الوادي^(٧) .
 ﴿أَلْفَافًا﴾ [١٦]: جمعُ (لَفٍّ) بكسرِ اللّامِ . قاله جمهورُ أهلِ اللّغةِ .
 قالوا: واللّفُّ: الجنّةُ المُلْتَفّةُ بالأغصانِ .
 وقالَ الكِسائيُّ^(٨): جمعُ (لَفِيف) .
 وقالَ ابنُ قُتَيْبَةَ^(٩): هو جمعُ الجَمِيعِ، فجمعُ (لَفَاء) على (لَفٍّ)، ثمَّ
 جمعُ (لَفٍّ) على (أَلْفاف) .

-
- (١) ابن عمر الهمدانيّ الكوفيّ القارئ، ت ١٥٦هـ . (معرفة القراء ٢٦٩/١، وغاية النهاية ٦١٢/١) . وينظر في قراءته: شواذ القراءات ص ٥٠٠، والبحر ٤١١/٨ .
 (٢) التبيان ١٢٦٦/٢ .
 (٣) عبد الله، صحابي، ت ٦٨هـ . (الاستيعاب ٩٣٣/٣، والإصابة ١٤١/٤) .
 (٤) «د»، «م»، «س»: قيل: (المراد الرياح) .
 (٥) عبد الرحمن بن هرمز، تابعي، ت ١١٧هـ . (معرفة القراء ١٨٠/١، وغاية النهاية ١/٣٨١) ، والقراءة في: مختصر في الشواذ ص ١٦٧، والبحر ٤١٢/٨ .
 (٦) «د»: (آخرًا) .
 (٧) وهو قول الزمخشريّ في الكشاف ١٧٧/٤ .
 (٨) علي بن حمزة، ت ١٨٩هـ . (طبقات القراء السبعة ص ٨٩، وأحاسن الأخبار ص ٤١٠) .
 (٩) عبد الله بن مسلم، ت ٢٧٦هـ . (إنباه الرواة ١٤٤/٢، وطبقات المفسرين ٢٤٥/١) . وقوله في كتابه: تفسير غريب القرآن ص ٥٠٩ .

[وقَالَ الزَّمخْشَرِيُّ^(١): لاَ وَاحِدَ لَهُ، كالأَوْزَاعِ والأَخْيَافِ. وقيلَ: جَمْعٌ (مُلتَفَّةٌ) بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الزَّوَائِدِ].

ولا حاجةَ إلى هذا التَّكْلِيفِ مع ما ذكرناه عن جَمْهِورِ أَهْلِ اللُّغَةِ من أَنَّ الوَاحِدَ لِفَتْ.

﴿يَوْمَ يُفْتَحُ﴾ [١٨]: بَدَلٌ من ﴿يَوْمَ الْفَصْلِ﴾ [١٧]. قَالَ الزَّمخْشَرِيُّ^(٢): أو عَطْفٌ بِبَيَانِ. (م): أَبُو البَقَاءِ^(٣): أو بَدَلٌ من ﴿مِيقَاتًا﴾ [١٧]. أو مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ: أَعْنِي.

﴿فِى الصُّورِ﴾: الجَمْهُورُ: بِسُكُونِ الواوِ. وَأَبُو عِيَاضِ^(٤): بِفَتْحِ الواوِ، جَمْعُ صُورَةٍ.

﴿أَفْوَاجًا﴾: (م): أَبُو البَقَاءِ^(٥): حَالٌ.

﴿وَفُيِّحَتْ﴾ [١٩]: الجَمْهُورُ: بِالتَّشْدِيدِ، وَالكُوفِيونَ: بِالتَّخْفِيفِ^(٦).

﴿إِنَّ جَهَنَّمَ﴾ [٢١]: الجَمْهُورُ: بِكُسْرِ الهَمْزَةِ، وَأَبُو عَمْرٍو^(٧):

بِفَتْحِهَا.

﴿مَرَصَادًا﴾: (مِفْعَالٌ) من الرِّصْدِ، يُسْتَعْمَلُ لِلْمَذْكَرِ وَالمؤنَّثِ بِغَيْرِ

تَاءٍ، وَفِيهِ مَعْنَى التَّسْبِ؛ أَيُّ: ذَاتِ رَصْدٍ.

(١) الكشاف ١٧٧/٤. والأوزاع والأخفاف من الناس: الضروب المختلفة الأخلاق والأشكال.

(٢) الكشاف ١٧٧/٤. (٣) التبيان ١٢٦٦/٢.

(٤) عمرو بن الأسود الحمصي. (تهذيب التهذيب ٥٦٩/٤). والقراءة في المحتسب ٢/٥٩.

(٥) التبيان ١٢٦٦/٢.

(٦) السبعة ص ٦٦٨، وجامع البيان ٤٧٣/٢، والاكفاء ص ٣٢٨.

(٧) كذا في النسخ الأربع، والبحر ٤١٣/٨، والدر المصون ٦٥٤/١٠. وفي مختصر في الشواذ ص ١٦٧: أبو معمر، وفي المحرر الوجيز ٥١٧/٨: أبو معمر المنقري، وهو عبد الله بن عمرو، ت ٢٢٤هـ. (معرفة القراء ٣٩٢/١، وغاية النهاية ٤٣٩/١).

وما جاء من الأخبار والصفات على معنى النَّصَبِ فللتكثير^(١) واللزوم.

وقال الأزهري^(٢): المِرْصَادُ: المكان الذي يُرْصَدُ فيه العدو.

﴿لَطَّغِينَ﴾ [٢٢]: (م): أجازَ أبو البقاء^(٣) أن يكونَ حالاً من ﴿مَأَابًا﴾؛ أي: مرجعاً للطاغين. وأن يكونَ صفةً لمرصاد. وأن تتعلَّقَ اللامُ بنفسِ مرصاد.

﴿لَيْثِينَ﴾ [٢٣]: حالٌ من الطاغين^(٤). والجمهورُ: بألفٍ، على وزن (فاعل)، ويدلُّ على مَنْ وُجِدَ منه الفعلُ. وحمزة^(٥): بلا أَلِفٍ، على وزن (فعل)، ويدلُّ مَنْ شأنُهُ ذلك، كَحَذِرُ.

﴿أَحْقَابًا﴾: تقدَّمَ في الكهف^(٦). وأجازَ الزَّمخشري^(٧) هنا أن يكونَ من: حَقَبَ عامناً، إذا قلَّ مطرُهُ وخيرُهُ^(٨)، وحَقَبَ فلانٌ: إذا أخطأهُ الرِّزْقُ، فهو حَقَبٌ، وجمعه: أَحْقَابٌ، فينتصبُ^(٩) حالاً عنهم؛ أي: لا يثينُ فيها حَقِيبٌ، ويكونُ قوله: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ [٢٤] تفسيراً له. والظاهرُ انتصابُهُ على الظرف؛ لأنَّ المشهور من لغتهم، وقوله: ﴿لَا يَذُوقُونَ﴾ مستأنفٌ. وأجازَ الزَّمخشري أيضاً^(١٠) انتصابه على الحال.

(١) «د»: (للتكثير).

(٢) محمد بن أحمد، ت ٣٧٠هـ. (إنباه الرواة ٤/١٧٧). وقوله في تهذيب اللغة ١٢/١٣٧.

(٣) التبيان ٢/١٢٦٧.

(٤) حال من الطاغين): ساقط من النسخ الثلاث.

(٥) ابن حبيب الزيات الكوفي، ت ١٥٦هـ. (طبقات القراء السبعة ص ٩٢، وأحاسن الأخبار ص ٣٠٣). والقراءة في: السبعة ص ٦٦٨، والمفتاح ص ٣٥٧.

(٦) آية ٦٠: ﴿أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾. (٧) الكشف ٤/١٧٨.

(٨) حقب عامنا... وخيره): ساقط من النسخ الثلاث، بسبب انتقال النظر.

(٩) «د»: (فتنصب). (١٠) (أيضاً): ساقطة من «د».

﴿إِلَّا حِمِيمًا وَعَسَاقًا﴾ [٢٥]: استثناءٌ متصلٌ من قوله: ﴿وَلَا شَرَابًا﴾. وقال الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): منقطعٌ. ﴿وَعَسَاقًا﴾: تقدّم^(٢).

﴿وَفَاقًا﴾ [٢٦]: مصدرٌ وُصِفَ به على حذفِ مضافٍ؛ أي: ذا وِفاقٍ. وقال الفَرَّاءُ^(٣): جمعٌ (وَفُق). والجمهورُ: بتخفيفِ الفاءِ. وقرأ أبو حَيَوَةَ^(٤): بتشديدِها، من وَفَّقَه كذا.

﴿كِدَابًا﴾ [٢٨]: الجمهورُ: بكسرِ الكافِ، وشَدِّ الذَّالِ، مصدرٌ كَذَبَ، مشدِّداً، وهي لغةٌ لبعضهم يمانيةٌ. يقولون في مصدرٍ (فَعَّلَ): فَعَّالًا. [وأنشد]^(٥):

لقد طال ما ثَبَطَنِي عن صحابتي وعن حاجةٍ قِضَاؤها من شفائيا
وغيرهم يجعلُ مصدره على (تفعيل). وجعلَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦) (فَعَّالًا)
فأشياء في (فَعَّلَ)، لا يقولونَ غيرَهُ. قال: وسمعتني بعضهم أفسرُ آيةً،
فقال: لقد فسرتها فساراً ما سُمِعَ بمثله.

وقرأ علي^(٧): بتخفيفِ الذَّالِ، مصدر (كَذَبَ) مُخَفَّفًا. قال صاحبُ
اللَّوامِحِ^(٨): وذلك لغةُ اليمنِ، يجعلونَ مصدر (كَذَبَ) مُخَفَّفًا: (كِدَابًا)

(١) الكشاف ١٧٨/٤.

(٢) في الآية ٥٧ من ص: ﴿وَعَسَاقًا﴾. (ينظر: المفتاح ص ٢٩٣).

(٣) يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ. (طبقات النحويين واللغويين ص ١٣١، وتحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ٢/٦٤٠). وينظر: معاني القرآن ٣/٢٢٩.

(٤) شريح بن يزيد الحضرمي، ت ٢٠٣هـ. (معرفة القراء ١/٣٥٤، وغاية النهاية ١/٣٢٥). والقراءة في: مختصر في الشواذ ص ١٦٧، والبحر ٨/٤١٤.

(٥) من الدر المصون ١٠/٦٥٨. والبيت بلا عزو في معاني القرآن للقراء ٣/٢٢٩، والبحر ٨/٤١٤، والدر المصون. وهو ساقط من النسخ «د»، «م»، «س».

(٦) الكشاف ١٧٨/٤.

(٧) ابن أبي طالب رضي الله عنه، صحابي، ت ٤٠هـ. (أسد الغابة ٣/٣٨٤، والإصابة ٤/٥٦٤). والقراءة في المحتسب ٢/٣٤٨، والبحر ٨/٤١٤.

(٨) أبو الفضل الرازي عبد الرحمن بن أحمد المقرئ، ت ٤٥٤هـ. (غاية النهاية ١/٣٦١).

مُخَفَّفًا، مثل^(١): كَتَبَ كِتَابًا. فالمصدرُ، على هذا^(٢)، من معنى الفعل دونَ لفظه^(٣)، كأعطيته عطاءً. قَالَ الْأَعشى^(٤):

فَصَدَقْتُهَا وَكَذَّبْتُهَا [٢١٤ب] والمرءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ

وعلى هذا فينتصبُ بفعلٍ مُقَدَّرٍ؛ أي: فَكَذَّبُوا كِذَابًا، مثل قوله [تعالى]: ﴿وَاللّٰهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]. قاله الزّمخشرى^(٥)، وَأَجَازَ أَنْ يَنْتَصِبَ بِ﴿كَذَّبُوا﴾؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى (كَذَّبُوا)؛ لِأَنَّ كُلَّ مُكَذَّبٍ بِالْحَقِّ كَاذِبٌ. وَأَجَازَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (المُكَاذِبَةُ) فينتصبُ بفعل^(٦) مُقَدَّرٍ؛ أي: وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَكَاذَبُوا مُكَاذِبَةً. قَالَ: أَوْ كَذَّبُوا بِهَا مُكَاذِبِينَ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ كَاذِبِينَ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَهُمْ كَاذِبِينَ، فَيَبْنُونَ مُكَاذِبَةً.

وَقُرِئَ بِضَمِّ الْكَافِ وَشَدِّ الدَّالِّ^(٧). فَخُرِّجَ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ (كَاذِبٍ)، وَانْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْرَدٌ لِلْمُبَالَغَةِ، فَيَكُونُ صِفَةً لِمَصْدَرٍ؛ أَي: تَكْذِيبًا كُذِّبًا؛ أَي: مُفْرَطًا.

﴿وَكُلُّ شَيْءٍ﴾ [٢٩]: الْجُمْهُورُ: بِالنَّصْبِ. (م): مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ مِنْ بَابِ الْإِسْتِغَالِ. [انتهى].

وَأَبُو السَّمَّالِ^(٨): بِالرَّفْعِ. (م): عَلَى الْإِبْتِدَاءِ^(٩).

﴿كِتَابًا﴾: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ مَعْنَى ﴿أَخْصَيْنَاهُ﴾، عَلَى

(١) (يجعلون... مثل): ساقط من النسخ الثلاث «د»، «م»، «س».

(٢) «د»، «م»، «س»: (هنا). (٣) (دون لفظه): ساقط من «د».

(٤) ديوانه (الصّبح المنير) ص ٢٣٨. (٥) الكشاف ١٧٩/٤.

(٦) (بفعل): ساقطة من «د». (٧) المحتسب ٤٨/٢.

(٨) قعنب بن أبي قعنب العدوي. (معرفة القراء ١/٢٦٦، وغاية النهاية ٢/٢٧). والقراءة في: مختصر في الشواذ ص ١٦٨، والبحر ٨/٤١٥.

(٩) إعراب القراءات الشواذ ٢/٦٧٢. و(م): من النسخ الثلاث، وليست في الأصل.

أَنَّ ﴿كُتِبَ﴾ بمعنى: إحصاء، أو ﴿أَحْصِيْنَهُ﴾ بمعنى: كتبناه. فالتجوزُ في المصدرِ أو في الفعلِ، أو يكونُ مصدرًا في موضعِ الحالِ؛ أي: مكتوبًا.

﴿مَفَازًا﴾ ﴿حَدَائِقَ﴾ [٣١، ٣٢]: مفازًا: اسمُ مكانٍ، فحدائق: بدلٌ منها، أو اسمُ مصدرٍ؛ أي: فوزًا، فحدائق: بدلٌ على حذفِ مُضافٍ؛ أي: فوزَ حدائق.

﴿دِهَاقًا﴾ [٣٤]: أي: ملأى.

﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [٣٥]: (م): أبو البقاء^(١): حال من الضمير في خبر إنَّ، يعني: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٣١]. ويجوزُ أن يكونَ مستأنفًا.

﴿وَلَا كَذِبًا﴾ [٣٥]: الجمهورُ: بالتشديد. والكِسائي^(٢): بالتخفيف، وقد تقدّم.

﴿جَزَاءً﴾ [٣٦]: قَالَ الزّمخشري^(٣): مصدر مؤكّد منصوب بمعنى قوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾، كأنه قال: جازى المتقين بمفاز.

﴿عَطَاءً﴾: قَالَ الزّمخشري^(٤): منصوب بـ ﴿جَزَاءً﴾، نصبَ المفعول به؛ أي: جزاهم عطاءً. وردّه الشيخ^(٥) بأنّه جعلَ ﴿جَزَاءً﴾ مصدرًا مؤكّدًا، والمصدر المؤكّد لا يعملُ؛ لأنّه لا ينحلُّ لحرف مصدريّ والفعل، ولا خلاف في ذلك.

قلتُ: إنّما قالَ الزّمخشريّ أنّه منصوب بجزاء، يعني الفعل، وكأنّ الشيخَ وجده منونًا فلهذا ردٌّ عليه، ولا عبرة بتنوينه؛ لأنّه من النّساخت،

(٢) قراءة الكسائي ص ١٢٩.

(٤) الكشاف ٤/١٧٩.

(٥) أبو حيّان في البحر ٨/٤١٥. وفي النسخ الثلاث: وردّ بأنه.

(١) التبيان ٢/١٢٦٧.

(٣) الكشاف ٤/١٧٩.

فمراده: أنّه منصوب بجزاء؛ أي: بما دلّ عليه جزاء المصدر من الفعل، ولهذا قدّر الناصب فعلاً^(١).

(م): وأعربه أبو البقاء^(٢) بدلاً من جزاء. انتهى.

﴿حَسَابًا﴾: صفة لـ ﴿عَطَاءً﴾؛ أي: كافياً. من: أحسبني الشيء، إذا^(٣) كفاني. وقرأ ابنُ قُطَيْبٍ^(٤): بفتح الحاء وشدّ السين.

قال ابنُ جنِّي^(٥): بُنِيَ (فَعَّال) من (أَفْعَل)، كدَرَّكَ من أدرك.

وَقُرِئَ^(٦): بكسرِ الحاءِ، وشدّ السين، مصدرًا ككِذَّاب، أُقِيمَ مقامَ الصِّفَةِ؛ أي: عطاءً مُحْسِبًا؛ أي: كافياً.

وَقُرِئَ^(٧): حَسَنًا، من الحُسْنِ.

وَقُرِئَ^(٨): حَسْبًا، بفتح الحاء، وسكون السين، وبالباءِ، كقولك: حَسْبُكَ كذا. ورؤيًا عن ابن عباسٍ.

﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ [٣٧]: الحَرَمِيَّانُ^(٩): برفع «رَبِّ» و﴿الرَّحْمَنِ﴾ على إضمار: هو «رَبِّ»، و﴿الرَّحْمَنِ﴾: صفةٌ، أو «رَبِّ»: [٢١٥] مبتدأ،

(١) قلت... فعلاً): ساقط من النسخ الثلاث.

(٢) التبيان ١٢٦٧/٢. (٣) «د»، «م»، «س»: (أي).

(٤) المحتسب ٣٤٩/٢، والبحر ٤١٥/٨، والدر المصون ٦٦٤/١٠. وفي «د»، «م»، «س»: (وقرئ شاذًا).

(٥) أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ. (إنباه الرواة ٣٣٥/٢، وتحفة الأديب ١٧٨/١). وقوله في المحتسب ٣٤٩/٢.

(٦) إعراب القراءات الشواذ ٦٧٢/٢، والبحر ٤١٥/٨.

(٧) مختصر في الشواذ ص ١٦٨.

(٨) البحر ٤١٥/٨، والدر المصون ٦٦٤/١٠.

(٩) نافع وابن كثير. (المفتاح ص ٣٥٧). وهي قراءة أبي عمرو أيضاً.

و﴿الرَّحْمَنُ﴾: صفة، و﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ﴾: الخبر، أو كلاهما خبرٌ عن «رَبِّ».

وابنُ عامر، وعاصم^(١): بالجرّ فيهما على بدل «رَبِّ» من «رَبِّكَ» [٣٦]. و﴿الرَّحْمَنُ﴾: صفةٌ لـ«رَبِّ»، أو عطف بيان، أو بدل منه. وفي كونه بدلاً من «رَبِّكَ» فيه نظرٌ، والظاهرُ المنعُ؛ لأنَّ البَدَلَ لا يتكرَّرُ كالصفاتِ.

وحمزة، والكسائي^(٢): بجرّ «رَبِّ» على ما تقدّم، ورفع «الرَّحْمَنُ».

(م): الزّمخشري^(٣): على أَنَّهُ مبتدأ، خبره: «لا يملكون»، [أو]: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو الرَّحْمَنُ.

﴿يَوْمَ يَقُومُ﴾ [٣٨]: ظرف لـ«لَا يَمْلِكُونَ»، أو لـ«لَا يَتَكَلَّمُونَ»، وضمير «يَتَكَلَّمُونَ»، عائد على «الرُّوحُ وَالْمَلَكَةُ»، وقيل: على جميع النَّاسِ.

﴿يَوْمَ يَنْظُرُ﴾ [٤٠]: (م): أجازَ أبو البقاء^(٤): أن يكون بدلاً من «عَدَابًا» على حذف مضاف؛ أي: عذاب يومٍ، وأن يكونَ صفةً لـ«قَرِيبًا»؛ أي: كائنًا.

﴿يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ﴾: الجمهورُ: بفتح الميم، وابنُ أبي إسحاق^(٥):

(١) ابن أبي النجود الكوفي، ت ١٢٨هـ. (طبقات القراء السبعة ص ٨٤، وأحسن الأخبار ص ٤٣٠). والقراءة في: السبعة ص ٦٦٩، والمفتاح ص ٣٥٧.

(٢) السبعة ص ٦٦٩. (٣) الكشف ٢١٠/٤.

(٤) التبيان ١٢٦٨/٢. (على حذف مضاف): ساقط من «د».

(٥) عبد الله الحضرمي، ت ١١٧هـ. (أخبار النحويين البصريين ص ٤٢، ونزهة الألباء ص ١٨). وينظر في ضمّ ميم المرء: البحر ٤١٦/٨، والدر المصون ١٠/٦٦٦.

بضمِّها. وضعَّفها أبو حاتم^(١)، ولا تُضعَّف^(٢)؛ لأنَّها على لغة مَنْ يُتَّبَعُ حركة الميم لحركةِ الهمزة.

﴿مَا قَدَّمْتَ﴾: ﴿مَا﴾ موصولةٌ منصوبةٌ بـ﴿يُنْظَرُ﴾، [بمعنى: ينتظر]. ويجوزُ أن يكونَ ﴿يُنْظَرُ﴾ من النَّظَر، وعُلِّقَ عن الجملةِ بناءً على [أنَّ] (ما) استفهامية منصوبة بـ﴿قَدَّمْتَ﴾، [والجملةُ في موضع نصب].



(١) سهل بن محمد السجستاني، ت ٢٥٥هـ. (نزهة الألباء ص ١٨٩، وإنباه الرواة ٥٨/٢).
 (٢) «د»، «م»، «س»: (تضعيف).

إعراب سورة النَّازِعَات (١)

﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾ [١]: ﴿وَالنَّازِعَاتِ﴾: قسمٌ، وما بعده معطوفٌ عليه، وموصوفاتها التي أُقيمت هذه الصفات مقامها محذوفةٌ.

وللناس في تعيينها خلافٌ كثيرٌ.

وأجازَ الرَّمْخَشِرِيُّ^(٢): أن تكونَ كلُّها للملائكة؛ أي: تنزِعُ الأرواحَ من الأجسادِ وتنشطها؛ أي: تخرجُها. و﴿وَالسَّيِّحَاتِ﴾ [٣]: أي: المُسرعاتِ إلى ما أمرت به فتدبِّرُ أمراً من أمور^(٣) العبادِ فيكون^(٤). وكلُّها للخيل؛ أي: أقسمُ بالخيل؛ أي: التي تنزِعُ في أعنتها نزعاً تغرقُ فيه الأَعِنَّةَ لطوفِ أعناقِها. ﴿وَالنَّشِيطَاتِ﴾ [٢]: أي: التي تخرجُ من دارِ الإسلامِ إلى دارِ الحربِ، من قولك: ثورٌ ناشِيطٌ، إذا خرجَ من بلدٍ إلى بلدٍ. ﴿وَالسَّيِّحَاتِ﴾: أي: التي تسبحُ في جريها فتسبقُ إلى الغاية فتدبِّرُ أمرَ العَلْبَةِ والطَّفْرِ، وإسنادَ التدبيرِ إليه؛ لأنَّها من أسبابِهِ. وأن تكونَ كلُّها للنجوم: فالنَّازِعَاتِ؛ أي: التي تنزِعُ من المشرقِ إلى المغربِ، وإغراقها في النَّزْعِ أن تقطعَ الفُلكَ كلَّه حتى تنحطَّ في أقصى المغربِ، والنَّاشِطَاتِ؛ أي: التي تخرجُ من بُرجِ إلى بُرجٍ، والسَّابِحَاتِ؛ أي: التي

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٣٣٦ - ٣٣٨، والبيان ٢/١٢٦٩، ١٢٧٠، والكتاب الفريد ٦/٣١٩ - ٣٢٩، والبحر ٨/٤١٦ - ٤٢٤، والدر المصون ١٠/٦٦٧ - ٦٨٤.

(٢) الكشاف ٤/٢١٢.

(٣) من «د»، «م»، «س». وفي الأصل: (أمر).

(٤) «م»، «س»: وأن يكون. «د»: (وأن كلها).

تسبحُ في الفلكِ من السّيارةِ فتسبقُ فتدبّرُ أمراً من علم الحساب .
قال الشيخ^(١): والذي يظهر أنّ ما عُطف بالفاء هو من وصف المقسم به قبلَ الفاء، وأنّ المعطوف بالواو من عطف الصّفات بعضها على بعض .

(م): أبو البقاء^(٢): ﴿غَرَقًا﴾: مصدر على المعنى، محذوف الزيادة؛ أي: إغراقاً. انتهى.

وجواب القسم محذوف؛ أي: لَتُبْعَثَنَّ، يدلُّ عليه ما بعده. قاله الفراء^(٣). وقيل: الجواب: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [٢٦].

واستقبحه ابن الأنباري^(٤) لطولِ الفصلِ.

وقيل: ﴿تَبِعُهَا﴾ [٧]، واللامُ مقدّرةٌ مع قوله: ﴿تَرْجُفُ﴾ [٦]، ولم تدخل النونُ في ﴿تَبِعُهَا﴾ للفصل بين اللام المقدرة والفعل.

وقيل^(٥): ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [١٤] [٢١٥] على التّقديم والتّأخير؛ أي: فإذا هم بالساهرة والتّازعات. وخطأه ابن الأنباري^(٦)؛ لأنّ الفاء لا يفتحُ بها الكلامُ.

وقيل: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾ على التّقديم والتّأخير أيضاً.

وقيل: ﴿هَلْ أُنثِقُ﴾ [١٥]؛ لأنّه في تقدير: قد أتاك.

﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾: العامل في ﴿يَوْمَ﴾ اذكرُ مضمرةً، ولتبعتن المحذوف.

(٢) التبيان ١٢٦٩/٢.

(١) البحر ٤٢٠/٨.

(٣) معاني القرآن ٢٣١/٣.

(٤) أبو بكر محمد بن القاسم، ت ٣٢٨هـ. (طبقات النحويين واللغويين ص ١٧١، وإنباه الرواة ٢٠١/٣). وفي «د»، «م»، «س»: واستقبح لطول الفصل. وينظر: الدر ١٠/٦٦٨.

(٥) القول لأبي حاتم في الدر المصون ١٠/٦٦٩.

(٦) الدر المصون ١٠/٦٦٩.

﴿تَبَعَهَا﴾: حالٌ من ﴿الرَّاحِفَةُ﴾ [٧]، أو مُستأنفٌ.

﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾ [٨]: ﴿قُلُوبٌ﴾: مبتدأ، و﴿وَاجِفَةٌ﴾: صفة، وهو العامل في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾.

و﴿أَبْصَرُهَا خَشِيعَةٌ﴾ [٩]: مبتدأ وخبر، في موضع خبر ﴿قُلُوبٌ﴾.

وجعل ابنُ عطية^(١) المسوِّغُ للابتداء بـ﴿قُلُوبٌ﴾ التخصيصَ بقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾. وردّ^(٢) بأنَّ الأجرامَ لا تتخصَّصُ بظروف الزمان. ومعنى ﴿وَاجِفَةٌ﴾: مضطربة.

﴿فِي الْحَافِرَةِ﴾ [١٠]: (فاعلة) بمعنى (مفعولة). وقيل: على النَّسَبِ؛ أي: ذات حَفْرٍ. وقيل: جمعُ (حافر).

وقرأ أبو حنيفة^(٣): في الحَفْرَةِ، بغير ألفٍ. فقيل: بمعنى الحافرة. وقيل: هي الأرضُ المُتَبَدِّلَةُ بِأَجْسَادِ مَوْتَاهَا، من قولهم: حَفَرْتُ أسنانهُ، إذا تَأَكَّلَتْ وَتَغَيَّرَتْ.

﴿نَخْرَةً﴾ [١١]: قرأ أبو بكر^(٤) وحمزة والكِسَائِيُّ: «ناخِرة»، بالألف. والباقون: بغير ألفٍ.

﴿تِلْكَ﴾ [١٢]: الإشارةُ إلى الرَّدَّةِ في الحافرة.

﴿يَالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [١٦]: تقدَّم في طه^(٥).

(١) المحرر الوجيز ٥٢٧/٨.

(٢) الرّاد هو أبو حيان في البحر المحيط ٤٢٠/٨.

(٣) المحتسب ٣٥٠/٢.

(٤) شعبة بن عياش الكوفي راوية عاصم، ت ١٩٣هـ. (معرفة القراء ٢٨٠/١)، وغاية النهاية

٣٢٥/١. والقراءة في: السبعة ص ٦٧٠، والتيسير ص ٢١٩.

(٥) الآية ١٢: ﴿... إِنَّكَ يَا لَوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾.

﴿هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَنْ تَرَكَّكَ﴾ [١٨]: ما يتعلّقُ به (إلى) محذوفٌ، وهو مبتدأ. والعربُ تقولُ^(١): هلْ لك إلى كذا؟ وهلْ لك في كذا؟ فيحذفون المبتدأ الذي يتعلّقُ به (إلى)؛ أي: هلْ لك رغبةٌ أو حاجةٌ؟
﴿نَكَالَ الْآخِرُونَ﴾ [٢٥]: في نصب ﴿نَكَالَ﴾ أوجهٌ.

أحدها: على المصدر، والعاملُ فيه: ﴿فَأَخَذَهُ﴾؛ لأنّه بمعناه. وعلى رأي المُبرّد^(٢): بإضمارِ فعلٍ من لفظهِ؛ أي: نكَلَ نكالاً. والنكالُ بمعنى التّنكيل، كالسّلامِ بمعنى التّسليم.

الثّاني: للزّمخشري^(٣): هو مصدرٌ مؤكّد لمضمونِ الجملة، ك﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٢٢]، لكته قدرَ التّاصبِ له: نكَلَ اللهُ به نكالاً، والذي يُقدّرُ له إنّما هو عاملٌ من معنى الجملة.

(م): الثّالث: لأبي البقاء^(٤): أنّه مفعولٌ له.

﴿أَوِ السَّمَاءِ﴾ [٢٧]: (م): أبو البقاء^(٥): السّماءُ مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ؛ أي: أمّ السّماءُ أشدُّ. و﴿بَنَنَهَا﴾: مُستأنفٌ.
﴿وَأَغْطَشَ﴾ [٢٩]: أي: أظلمَ.

﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [٣٠]: الجمهور: بنصب الأرض، وكذا ﴿وَالْجِبَالَ﴾ [٣٢].

(م): أبو البقاء^(٦): بفعل محذوف؛ أي: ودحا الأرض. وكذلك: ﴿فَحَشَرَ﴾؛ أي: وأرسي الجبال.

(١) ينظر: الكتاب ٤٦/٢.

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ. (أخبار النحويين البصريين ص ١٠٥، وإنباه الرواة ٣/٢٤١).

(٣) الكشاف ٤/٢١٤.

(٤) التبيان ٢/١٢٦٩. وفي «د»، «م»، «س»: مفعول به.

(٥) التبيان ٢/١٢٧٠. (٦) التبيان ٢/١٢٧٠.

وأبو السَّمال^(١): برفعهما. قلتُ: على الابتداء، والخبرُ في الجملة بعدهما. والتَّصِبُ أَرْجَحُ، لمناسبة الجملة الفعلية قبلهما. انتهى.

وعيسى^(٢): برفع «الأرض».

﴿أَخْرَجَ﴾ [٣١]: أَجَاَزَ الزمخشري^(٣) في هذه الجملة أَنْ تكونَ تفسيراً لقوله: ﴿دَحَنَهَا﴾، وَأَنْ تكونَ حالاً بإضمار (قد).

وما ذكره من إضمار (قد) هو قولُ جمهور البصريين، ومذهب الكوفيين والأخفش^(٤): أَنَّ الماضي يقع حالاً ولا يحتاجُ إلى إضمار (قد)، وهو الصَّحِيحُ لوقوعها بدونها كثيراً في كلامهم.

﴿وَمَرَعَهَا﴾: مَفْعَلٌ^(٥) من الرَّعِي، يكونُ مكاناً وزماناً ومصدرًا. وهو هنا مصدرٌ يُرادُ به اسمُ المفعول؛ أَي: الثَّبات الذي يُرعى.

﴿مَتَاعًا﴾ [٣٣]: الجمهورُ: بالنصب على المصدر؛ أَي: متَّعكم. ومتاعاً: واقع موقع: تمتيع.

(م): أبو البقاء^(٦): أو مفعول [٢١٦]. انتهى.

وابنُ أبي عَبِلَّة^(٧): بالرفع، خبر مبتدأ محذوف؛ أَي: ذلك متاعٌ.

﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ﴾ [٣٥]: بدلٌ من ﴿فَإِذَا﴾ [٣٤]. أو جواب إذا.

[م]: بيَّنة أبو البقاء^(٨) فقال: هو معنى قوله: ﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ﴾. انتهى.

(٢) الدر المصون ١٠/٦٨٠.

(١) البحر ٨/٤٢٣.

(٣) الكشاف ٤/٢١٥.

(٤) سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥هـ. (مراتب النحويين ص ١١١، وإنباه الرواة ٢/٣٦).

(٥) «د»، «م»، «س»: (مفعول). وينظر: البحر ٨/٤٢٣.

(٦) التبيان ٢/١٢٧٠.

(٧) إبراهيم الشامي، ت ١٥١هـ. (غاية النهاية ١/١٩، وتهذيب التهذيب ١/٧٥). وقراءته

في المحرر الوجيز ٨/٥٣٣، وشواذ القراءات ص ٥٠٢.

(٨) التبيان ٢/١٢٧٠.

قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ^(١): فَإِنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ.

وقيل: [جواب إذا]: عاينوا أو علموا.

ويُحتملُ أن يكونَ الجوابُ مقدراً؛ أي: انقسمَ الراؤونَ قسمين.

والأولى أن يكونَ الجوابُ: ﴿فَأَمَّا﴾ [٣٧] وما بعده، كما تقول: إذا

جاءك بنو تميم فأما العاصي فأهنته، وأما الطائع فأكرمه.

﴿وَبُرِّزَتْ﴾ [٣٦]: الجمهورُ: مبنياً للمفعول مشدّد الرّاء.

وعِكرمة^(٢): مبنياً للفاعل مُخفّفاً. ورُويت عن أبي عمرو^(٣).

﴿لَنْ يَرَى﴾: الجمهورُ: بياء الغيبة. وعِكرمة^(٤): بالتاء. فيجوزُ أن

يكونَ تاءُ الخطابِ للرسول ﷺ. وأن تكونَ تاءُ التأنيث لـ «الجحيم».

﴿هِيَ الْمَأْوَى﴾ [٣٩]: هي: مبتدأ، أو فضلٌ، وجملة ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ

الْمَأْوَى﴾: خبر ﴿مَنْ﴾ [٣٧]، والعائد عليها محذوف عند البصريين؛ أي:

المأوى له. وحسّن حذفه وقوع المأوى فاصلة، وعند الكوفيين (أل)

عوضٌ من الضمير.

وقال الزَّمخَشَرِيُّ^(٥): فَإِنَّ الْجَحِيمَ مأوَاهُ، كما تقولُ للرجل: غُضِّ

الظرف، تريد: طرفك. وليست الألف واللام بدلاً من الإضافة، ولكن

لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الظَّاعِي هو صاحبُ المأوى، وأنته لا يغضُّ الرَّجُلُ طرفَ

غيره تُرِكَتِ الإضافةُ، ودخل حرفُ التّعريفِ في المأوى، والظرف

للتعريف؛ لأنَّهُما معروفان^(٦).

(١) الكشاف ٢١٥/٤. (قال.. كذلك): ساقط من «د»، «م»، «س».

(٢) مولى ابن عباس، ت ١٠٥هـ. (وفيات الأعيان ٢٦٥/٣، وغاية النهاية ٥١٥/١).

(٣) ابن العلاء، ت ١٥٤هـ. (طبقات القراء السبعة ص ٧٧، وأحاسن الأخبار ص ٣٦٧).

وينظر في قراءة الآية: المحرر الوجيز ٥٣٣/٨، وشواذ القراءات ص ٥٠٢.

(٤) مختصر في الشواذ ص ١٦٨، وشواذ القراءات ص ٥٠٢.

(٦) «م» (معرفةً).

(٥) الكشاف ٢١٥/٤.

واعترضه الشّيخ^(١): بأنّه كلامٌ لا يتحصّلُ منه الرّابطُ العائدُ على المبتدأ، إذ قد نفى مذهب الكوفيين، ولم يُقدّر ضميراً^(٢) محذوفاً كما قدره البصريون.

قلت: بل هو موافق للبصريين في تقدير الضمير، ووجه الاستغناء عنه بالعلم به. ونفى مذهب الكوفيين بقوله: وليست الألف واللام بدلاً من الإضافة.

﴿مُنذِرٌ مِّن﴾ [٤٥]: الجمهور: بإضافة ﴿مُنذِرٌ﴾ إلى ﴿مِّن﴾.

وأبو عمرو^(٣) في رواية: «مُنذِرٌ» بالتنوين.

قال الزّمخشري^(٤): وهو الأصل، والإضافة تخفيفٌ، وكلاهما يصلح للحال والاستقبال، فإذا أُريدَ الماضي فليس إلا الإضافة، كقولك: منذرٌ زيدٍ أمسٍ. وما ذكره من أنّ الأصل الإضافة قولٌ سبقه به غيره. وقيل: الأصل الإضافة؛ لأنّه اسمٌ، وإضافة أصلٌ في الأسماء^(٥)، والعمل^(٦) إنّما هو بالشبّه.



(٢) «د»: (الضمير).

(٤) الكشف ٢١٦/٤.

(٥) (والإضافة.. الأسماء): ساقط من «د»، «م»، «س».

(٦) «د»: (والعامل).

(١) البحر ٤٢٣/٨.

(٣) السبعة ص ٦٧١.

إعراب سورة عَبَسَ^(١)

﴿عَبَسَ﴾ [١]: الجمهورُ: بتخفيفِ الباءِ. وزيد بن عليّ^(٢):

بتشديدها.

﴿أَنْ جَاءَهُ﴾ [٢]: الجمهورُ: بهمزة واحدة في (أَنْ)، مفعولاً له،
والعاملُ «تولّى» على مختار البصريين في الإعمال، و«عبس» على مختار
الكوفيين.

والحسن^(٣): أَنْ، بهمزة ومدّة بعدها.

وبعضهم^(٤): بهمزتين محققتين^(٥)، والهمزة فيهما للاستفهام.

والمعنى: أَلَا أَنْ جَاءَهُ كَانَ كَذَا.

﴿لَعَلَّهُ يَزْكُ﴾ [٣]: الظاهر انصباب ﴿يُدْرِيكَ﴾ عليه، فتكون الجملة في

موضع نصب به^(٦)، ولعلّ معلقة له، وقد تقدّم.

وقيل: تمّ الكلام عند قوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾؛ أي: وما يطلعك على

أمره. و﴿لَعَلَّهُ يَزْكُ﴾ [٢١٦ب] استئناف. وضمير لعلّه، ويزكّي: عائدٌ على

الأعمى. وقيل: على الكافر؛ أي: وما يدريك أنّ ما طمعت فيه كائن^(٧).

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٣٣٩، ٣٤٠، وزاد المسير ٩/٢٦-٣٦، والتبيان ٢/١٢٧١، والكتاب الفريد ٦/٣٤٠-٣٤٧، والبحر ٨/٤٢٥-٤٣٠، والدر ١٠/٦٨٥-٦٩٧.

(٢) الكوفي المقرئ، ت ٣٥٨هـ. (معرفة القراء ٢/٦٠٦، وغاية النهاية ١/٢٩٨).

(٣) البصري، ت ١١٠هـ. (معرفة القراء ١/١٦٨، وغاية النهاية ١/٢٣٥).

(٤) ينظر: مختصر في الشواذ ص ١٦٨، والمحتسب ٢/٣٥٢، وشواذ القراءات ص ٥٠٣.

(٥) «د»: (مختلفتين). (٦) (به): ساقطة من «د»، «م»، «س».

(٧) (وقيل: على... كائن): ساقط من «د»، «م»، «س».

﴿أَوْ يَذَّكَّرُ﴾ [٤]: الجمهورُ: بتشديد الذَّالِ والكافِ، وأصلُهُ: يتذكَّرُ، فأدغم.

وعاصم، في رواية: أو يَذَّكَّرُ، بسكونِ الذَّالِ وضَمِّ الكافِ^(١).
﴿فَنَنْفَعُهُ﴾: الجمهورُ: برفع العين، عطفاً على قوله: ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ﴾.
وعاصم في المشهور: بنصبها^(٢).

قال ابنُ عطية^(٣): في جواب التمني.

ورَدَّ^(٤): بأنَّهُ ترجَّحَ وليسَ تمنياً.

وقال الزَّمخشرى^(٥): جواباً للعلل، كقوله: ﴿فَأَطَّلَعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ﴾
[غافر: ٣٧]. وقد تقدَّم الكلامُ عليه هناك^(٦).

﴿تَصَدَّى﴾ [٦]: الجمهورُ: بتخفيف الصَّادِ، وأصلُهُ: تَصَدَّى^(٧)،
فُحذفت إحداهما تخفيفاً.

والحرميَّان: بتشديدها، أدغما^(٨) التاء في الصَّادِ.

وأبو جعفر^(٩): تُصَدَّى، بضمِّ التَّاءِ وتخفيف الصَّادِ؛ أي: تَصَدِّيكَ
بحرصِكَ على إسلامِهِ. يُقالُ: تصدَّى الرجلُ وصدَّيته.

﴿لَلَّغَىٰ﴾ [١٠]: يُقالُ: لَهِيَ عن الشَّيءِ، إذا اشتغلَ عنه، وليسَ من
اللَّهو الَّذي هو من ذوات الواو. ويمكنُ أن يكونَ منه؛ لأنَّ ما

(١) البحر ٨/٤٢٧.

(٢) التهذيب ص ١١٦.

(٣) المحرر الوجيز ٨/٥٣٧.

(٤) البحر ٨/٤٢٧.

(٥) الكشف ٤/٢١٨.

(٦) «د»: (يتصدى).

(٧) «د»: أدغم. وينظر في قراءة الحرمين (نافع وابن كثير): السبعة ص ٦٧٢.

(٨) «د»: «م»، «م»، «س»: على «أطلع».

(٩) يزيدي بن القعقاع المدني، أحد العشرة، ت ١٣٠هـ. (معرفة القراء ١/١٧٢، وغاية النهاية ٢/٩٣)، وهي قراءة شاذة. (مختصر في الشواذ ص ١٦٩).

يُبْنَى^(١) على (فَعَلَ) من ذوات الواو تنقلبُ واوه ياءً لكسرة ما قبلها، كَشَقِيَّ يَشْقَى. فإن جاءَ مصدرُهُ بالياء فهو من غير مادة اللّهُو.

وقرأ الجمهورُ: تلهى، بقاء واحدة مُخَفَّفَةٌ. والبزِّيُّ^(٢) عن ابن كثير: بإدغام تاء المضارعة في تاء (تَفَعَّلَ). وأبو جعفر: بضمها مبنياً للمفعول. وطلحة^(٣): بتاءين، وعنه: بقاء واحدة، وسكون اللّام.

﴿ذَكَرُكُمْ﴾ [١٢]: ذَكَرَ الضَّمير؛ لأنَّ التَّذكرةَ هي الذَّكَرُ.

﴿فِي صُحُفٍ﴾ [١٣]: (م): أبو البقاء^(٤): حال من الهاء. ويجوزُ أن يكونَ نعتاً لـ ﴿تَذَكَّرُ﴾، وأن يكونَ بتقدير^(٥): هو أو هي في صُحُفٍ. وكذا: ﴿بِأَيْدِي﴾ [١٥]. انتهى.

وقوله: ﴿مَنْ شَاءَ ذَكَرُكُمْ﴾ [١٢]: اعتراضٌ بين الموصوف وصفته.

﴿مَا أَكْفَرُوا﴾ [١٧]: تعجَّبُ مصروفٌ للمخلوقين؛ أي: هو ممَّا يُقالُ فيه: ما أكفره. وقيل: استفهام توقيف.

﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ﴾ [١٩]: (م): أبو البقاء^(٦)؛ من نُطْفَةٍ: متعلِّقٌ بخلقه هذه الثانية.

﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرُهُ﴾ [٢٠]: (م): أبو البقاء^(٧): السَّبِيلَ: مفعول فعل محذوف؛ أي: ثمَّ يَسَّرَ السَّبِيلَ للإنسان. ويجوزُ أن ينتصبَ بأنّه مفعول ثانٍ لِيَسَّرَهُ، والهاء للإنسان؛ أي: يَسَّرَهُ السَّبِيلَ؛ أي: هداه له.

(١) «د»، «م»: (بني).

(٢) أحمد بن محمد، رواية ابن كثير، ت ٢٥٠هـ. (غاية النهاية ١/١١٩). والقراءة في التهذيب ص ٦٣.

(٣) ابن مصرف، ت ١١٢هـ. (غاية النهاية ١/٣٤٣). والقراءة في البحر ٨/٤٢٨.

(٤) التبيان ٢/١٢٧١. (٥) «د»، «م»: (التقدير).

(٦) التبيان ٢/١٢٧٢. (٧) التبيان ٢/١٢٧٢.

﴿أَنْشُرُمُ﴾ [٢٢]: الجمهورُ: بهمزة قبلَ النونِ. وقرأ شُعيب بن أبي حمزة^(١): نَشْرُهُ، بغير همز، وهما لُغْتَانِ^(٢).

﴿مَا أَمْرُو﴾ [٢٣]: أبو البقاء^(٣): (ما) بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ؛ أي: ما أَمْرُهُ بِهِ.

﴿أَنَا صَبِينَا﴾ [٢٥]: الجمهورُ: بكسر (إنا) على الاستئناف. والكوفيون: بالفتح، بدلاً من ﴿طَامِيئِهِ﴾ [٢٤].

وردّه قومٌ^(٤) بأنَّ الثاني ليسَ الأوَّل. وأجيبوا^(٥): بأنَّ المعنى: فلينظر الإنسانُ إلى إنعامنا في طعامِهِ. فترتبَ البدلُ وصحَّ، وكأنَّهم جعلوه بدلَ كلِّ من كلِّ^(٦). والظاهر أنَّه بدل اشتمال.

وقرأ الحسنُ بن عليّ^(٧)، [عَبَسْنَا]: أنى، بفتحِ الهمزة ممالاً؛ أي: فلينظر الإنسانُ كيف صَبِينَا.

﴿وَقَضْبًا﴾ [٢٨]: الخليل^(٨): الفِضْفِصَةُ الرَّطْبَةُ. ويُقالُ: بالسَّين. فإذا يبست فهي القَتُّ. قالَ: والقَضْبُ: اسمٌ يقعُ على ما يقعُ من أغصانِ [٢١٧] الشَّجَرَةِ، ليتخذ منها سِهَامٌ أو قِسيٌّ.

(١) الحمصي، ت ١٦٢ هـ. (التاريخ الكبير ٢/٢/٢٢٢، وتهذيب التهذيب ٢/١٧٢).

والقراءة في المحرر الوجيز ٨/٥٤٠، والبحر ٨/٤٢٩.

(٢) (أنشروه... لغتان): ساقط من «د»، «م»، «س»..

(٣) التبيان ٢/١٢٧٢. (٤) «د»، «م»، «س»: (واعترض بأن).

(٥) «د»، «م»، «س»: (وأجيب).

(٦) (وكانهم... كل): ساقط من «د»، «م»، «س».

(٧) توفي نحو ٥٠ هـ. (الاستيعاب ١/٣٨٣، وأسد الغابة ٢/١٠). والقراءة في مختصر في الشواذ ص ١٦٩، والبحر ٨/٤٢٩.

(٨) ابن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٥ هـ. (مراتب النحويين ص ٥٤، وأخبار النحويين البصريين ص ٥٤). وينظر: العين ٥/٥٢.

﴿عَبَأَ﴾ [٣٠]: جمعُ عَبَاءٍ. يُقَالُ: حَديقَةٌ عَبَاءٌ: غليظةُ الشَّجَرِ

ملتفتة.

﴿وَأَبَأَ﴾ [٣١]: الأبُّ: المَرْعَى؛ لَأَنَّهُ يُؤَبُّ؛ أَي: يُؤَمُّ وَيُنْتَجِعُ.

وقيلَ: ما يأكلُهُ الأدميون من التَّباتِ يُسَمَّى: الحَصِيدُ، وما يأكلُهُ غيرُهُم يُسَمَّى: الأبُّ.

﴿الصَّاعَةُ﴾ [٣٣]: الخليل^(١): صَيْحَةٌ تصخُّ الآذانَ صَحْخًا؛ أَي:

تصمُّها لشدَّةِ وقعِها. وقيلَ: مأخوذٌ من: صَحَّه بالحجرِ، إذا صَكَّه.

وقالَ الزَّمخشرِيُّ^(٢): صَحَّ لحدِيثِهِ، مثل: أصاحَ له.

﴿يَوْمَ يَرُّ﴾ [٣٤]: بدلٌ من (إذا)، وجوابٌ إذا محذوفٌ؛ أَي: اشتغلَ

كلُّ إنسانٍ بنفسِهِ، يدلُّ عليه: ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [٣٧].

﴿يُغْنِيهِ﴾: الجمهورُ: بضمِّ الياءِ، وبالغينِ المعجمة.

الزَّهريُّ^(٣): بفتحِ الياءِ، وبالعينِ المهملة، من قولهم: عناني الأمر:

قصدني.

﴿قَتْرَةٌ﴾ [٤١]: القَتْرَةُ: سوادٌ كالِدَّخانِ. أبو عبيدة^(٤): الغبارُ.

وقرأَ الجمهورُ: بفتحِ التَّاءِ، وابنُ أبي عبَّلة: بإسكانها^(٥).



(٢) الكشاف ٤/٢٢٠.

(١) العين ٤/٢٨٦.

(٣) محمد بن مسلم، ت ١٢٤هـ. (الطبقات الكبرى: القسم المتمم ص ١٥٧ - ١٨٦).
والقراءة في: مختصر في الشواذ ص ١٦٩، والبحر ٨/٤٣٠، والدر ١٠/٦٩٦.

(٤) معمر بن المثنى، ت نحو ٢١٠هـ. (معجم الأدياء ٦/٢٧٠٤). وقوله في مجاز القرآن
٢/٢٨٦. وفي «د»، «م»: (أبو عبيد).

(٥) البحر ٨/٤٣٠، والدر ١٠/٦٩٧. و(قرأ... بإسكانها): ساقط من «د»، «م»، «س».

إعراب سورة التكوير^(١)

﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [١]: أعرَبَ الزَّمخْشِرِيُّ^(٢) (الشَّمْس) فاعِلاً بفعلٍ مقَدَّرٌ يدلُّ عليه (كُوِّرَتْ). وهذا على اصطلاحه في تسمية المفعول الذي لم يُسمَّ فاعِلهُ فاعِلاً، ومنع أن يرتفع بالابتداء؛ لأنَّه (إذا) تطلبُ الفعلَ لِمَا فيها من معنى الشرط.

قالَ الشَّيْخُ^(٣): وليسَ ما ذكره من الإعرابِ مُجمِعاً على تحتمه، بل يجوزُ رفعُ الشَّمْسِ على الابتداءِ عند الأَخْفِصِ والكوفيين؛ لأنَّهم أجازوا مجيءَ الجملةِ بعدَ (إذا)، نحو: إذا زيدٌ مُكْرِمُكَ فأكرمه.

قُلْتُ: إن كانَ أوردَ هذا على جهة الإيرادِ عليه فلا يُردُّ؛ لأنَّ الزَّمخْشِرِيَّ لم يتعرضَ لخلافٍ ولا وفاقٍ^(٤).

﴿عَطَّلَتْ﴾ [٤]: الجمهورُ: بتشديدِ الطاءِ. وفي كتاب (اللوامح)^(٥)، عن ابن كثير: تخفيفها. قال: فقيل: هو وَهْمٌ، إنَّما هو عَطَّلَتْ، بفتحِين، بمعنى: تعَطَّلَتْ؛ لأنَّ التَّشْدِيدَ فيه للتعدي، يُقالُ منه: عَطَّلْتُ الشَّيْءَ، وَأَعَطَّلْتُهُ، فَعَطَّلَ بِنَفْسِهِ، وَعَطَّلَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ عَاطِلٌ، إذا لم يكن عليها الحُلِيِّ. ولعلَّ هذه القراءة عن ابن كثير استوى فيها (فَعَلْتُ) و(أَفَعَلْتُ).

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٤١/٢، والنكت في القرآن ٧٠٨/٢، ٧٠٩، والكتاب الفريد ٣٤٨/٦ - ٣٥٣، والبحر ٤٣٠/٨ - ٤٣٥، والدرر ٦٩٩/١٠ - ٧٠٨.

(٢) الكشاف ٢٢١/٤.

(٣) البحر ٤٣٢/٨. والقول ساقط من «د»، «م»، «س».

(٤) قلت... وفاق: ساقط من «د»، «م»، «س».

(٥) النص في البحر ٤٣٢/٨.

﴿حُسِرَتْ﴾ [٥]: الجمهورُ: بتخفيفِ الشَّينِ. والحَسَنُ: بتشديدها^(١).

﴿سُجِرَتْ﴾ [٦]: جُمِعَتْ: بلغةِ خِثْعَم. وقرأ ابنُ كثير، وأبو عمرو: بتخفيفِ الجيم. والباقون: بتشديدها^(٢).

﴿زُوجَتْ﴾ [٧]: الجمهورُ: بواو مشددة. وعاصِم، في رواية: زُوجَتْ، بوزنِ: فُوعِلَتْ^(٣).

﴿المَوْودَةُ﴾ [٨]: ادعى الزَّمخشرى^(٤) أنَّ وأدَّ يئُدُّ، مقلوبٌ من آدَّ يؤوُدُّ، إذا أثقلَ، قال تعالى: ﴿وَلَا يُؤَدُّهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ورد^(٥) بأنَّ كلاَ منهما كاملُ التصرفِ في الماضي والأمر والمضارع والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، فلا يكونُ واحدٍ منهما مقلوباً من الآخر؛ لأنَّ الذي يُعلمُ به ذلك يكونُ أحدهما له حكمٌ يشهدُ له بالأصالة بخلافِ الآخرِ، كَيْسَ وأيسَ، أو يكونُ مجرداً من حروفِ الزيادة، والآخر فيه مزيد، كطامن واطمان، أو يكونُ أكثرَ تصرفاً، كشوائع وشواع، أو يكونُ أكثرَ استعمالاً، [٢١٧ب] كَلْعَمَرِي ورَعَمَلِي، وليس فيما ادعى شيئاً من ذلك.

وقرأ الجمهور: الموءودة، بهمزة بين الواوين، اسم مفعول. والبزِّي^(٦) في رواية: [المؤودة]، بهمزة مضمومة على الواو، فيحتملُ أن يكونَ كقراءة الجمهور، ثمَّ نقلَ حركةَ الهَمْزة إلى الواو بعدَ حذفِ الهَمْزة، ثمَّ همزَ الواو المنقولَ إليه الحركة. ويحتملُ أن يكونَ اسم

(١) مختصر في الشواذ ص ١٦٩.

(٢) السبعة ص ٦٧٣، ومفردة ابن كثير ص ١٠٤، ومفردة أبي عمرو ص ١٥٢.

(٣) البحر ٨/٤٣٣.

(٤) الكشاف ٤/٢٢٢.

(٥) البحر ٨/٤٣٣.

(٦) ينظر في قراءة الآية: شواذ القراءات ص ٥٠٤، والبحر ٨/٤٣٣، والدر ١٠/٧٠٣.

مفعول من (آد)، فالأصلُ: مأوودة فحذف إحدى الواوين على الخلاف، هل المحذوف واو المدّ أو الواو التي هي عينٌ، كمَقوول، حيث قالوا: مَقول.

وَقُرِيءَ: المَووودة، بضمّ الواو الأولى، بعدَ حذفِ الهمزة ونقل حركتها إلى الواو.

وَقَرَأَ الأعمشُ^(١): المَووودة، بسكون الواو، بوزن (الفَعلة).

وكذا وقف ابنُ مجاهد^(٢) لحمزة^(٣). وعَلَّله أبو الحسن بن الباذش^(٤) بأنّه حذف الهمزة اعتباراً، فالتقى ساكنان فحذف الثاني.

وعَلَّله مكِّي^(٥) بأنّه خُفِّفَ على القياس، فجاء المَووودة فاستثقلَ الضمّة على الواو فحذفها، والتقى ساكنان فحذف.

﴿سِيلَتْ﴾: الجمهورُ: مبنياً للمفعول. وكذا قرأوا: ﴿قِيلَتْ﴾، مع تخفيف تاءه وثبوت تاء التأنيث.

وَقَرَأَ الحَسَنُ: سِيلَتْ، بكسر السين، وذلك على لُغَةٍ مَنْ قَالَ: (سأل)، بغير همز.

ومجاهد^(٦): سَأَلَتْ، مبنياً للفاعل.

(١) سليمان بن مهران، ت ١٤٨هـ. (معرفة القراء ١/٢١٤، وغاية النهاية ١/٣١٥).

(٢) أبو بكر أحمد بن موسى، ت ٣٢٤هـ. (معرفة القراء ٢/٥٣٣، وغاية النهاية ١/١٣٩).

(٣) ابن حبيب، أحد السبعة، ت ١٥٦هـ. (معرفة القراء ١/٢٥٠، وغاية النهاية ١/٢٦١).

(٤) علي بن أحمد، ت ٥٢٨هـ. (معرفة القراء ٢/٩٤١، وغاية النهاية ١/٥١٨). وينظر: الإقناع ١/٤٢٧.

(٥) ابن أبي طالب القيسي، ت ٤٣٧هـ. (إنباه الرواة ١/٣٠٢). وقوله في التبصرة ص ١٠٠.

(٦) ابن جبر المكي، ت ١٠هـ. (غاية النهاية ٢/٤١، وطبقات المفسرين ٢/٣٠٥).

وينظر: المحرر الوجيز ١٦/٢٤٠، والبحر ٨/٤٣٣.

وقرأ أبو جعفر: بتشديد تاء (قُتِلْتُ)؛ لأنَّ الموءودة اسم جنس،
فناسب التكثير باعتبار الأشخاص.

وقرأ ابن مسعود: سألتُ، مبنياً للفاعل، قُتِلْتُ: بسكون اللام وضمّ
التاء، حكاية لكلامها.

وعن أبي^(١): سألتُ: مبنياً للفاعل، قُتِلْتُ: مبنياً للمفعول،
وتاء التأنيث فيه إخباراً عنه، ولو حكى كلامها لقال: قُتِلْتُ، بضمّ
التاء.

﴿شُرِّتْ﴾ [١٠]: نافع، وابنُ عامر، [وعاصم]: بتخفيف الشين.
والباقون: بتشديدها^(٢).

﴿كُيِّطَتْ﴾ [١١]: أي: أزيَلتُ. والجُمهور: بالكاف. وعبد الله:
قُشِطَتْ، بالقاف^(٣). وكثيراً ما يتعاقبان، كعربيّ قُحَّ وكُحَّ^(٤).

﴿سُعِرَتْ﴾ [١٢]: نافع، وابنُ عامر، وحفص^(٥): بتشديد العين.
والباقون: بتخفيفها.

﴿عَمِتْ﴾ [١٤]: جواب (إذا)، و(ما): عطف عليه.

﴿أَلْجَوَارِ﴾ [١٦]: (م): أبو البقاء^(٦): صفة للخُنس^(٧).

﴿عِنْدَ﴾ [٢٠]: متعلق بـ﴿مَكِينٍ﴾.

(١) ابن كعب، ت نحو ٢٢هـ. (معرفة الصحابة ١٦٣/٢، والاستيعاب ٦٥/١).

وينظر: مختصر في الشواذ ص ١٦٩، والبحر ٤٣٣/٨، والدر ٧٠٤/١٠.

(٢) السبعة ص ٦٧٣، وفي «م»: (بتخفيفها).

(٣) مختصر في الشواذ ص ١٦٩.

(٤) الإبدال لابن السكيت ص ١١٣، ولأبي الطيّب اللغوي ٣٥٧/٢.

(٥) السبعة ص ٦٧٣. (وحفص): ساقطة من «د»، «م»، «س».

(٦) «د»: (الكنس).

(٧) التبيان ١٢٧٣/٢.

- ﴿نَمَّ﴾ [٢١]: ابنُ مِقْسَمٍ^(١): بضَمِّ الثَّاءِ، حرف عطف^(٢).
والجمهورُ: بفتحها، ظرف مكان للبعيد.
- (م): أبو البقاء^(٣): وثَمَّ معمول ﴿مُطَاعٍ﴾، أرادَ الظرفية.
- ﴿بِضَيْنٍ﴾ [٢٤]: ابنُ كثير، وأبو عمرو، والكسائي: بالظاء؛ أي: بمُتَّهِمٍ. والباقون: بالضاد؛ أي: ببخيل^(٤).
- (م): أبو البقاء^(٥): و﴿عَلَى﴾: تتعلَّقُ به على الوجهين.
- ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [٢٦]: (م): أبو البقاء^(٦): أي: فإلى أين، فحذف حرف الجرِّ، كما قالوا^(٧): ذهبُ الشَّامِ. ويجوزُ أن يُحملَ على المعنى، كأنه قال: أين تؤمنون.
- ﴿لَمَنْ شَاءَ﴾ [٢٨]: بدلٌ من ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [٢٩].
- (م): أبو البقاء^(٨): بإعادة الجارِّ.



(١) أبو بكر محمد بن الحسن البغدادي العطار، ت ٣٥٤هـ. (معرفة القراء ٥٩٧/٢، وغاية النهاية ١٢٣/٢). والقراءة في البحر ٤٣٤/٨.

(٢) (عطف): ساقطة من «د».

(٣) التبيان ١٢٧٣/٢.

(٤) الاكتفاء ص ٣٣١، والمفتاح ص ٣٦٠. وينظر: الضاد والظاء ص ٣٦، والفرق بين الضاد والظاء ص ٣٨، والظاء ص ٧١.

(٥) التبيان ١٢٧٣/٢.

(٦) التبيان ١٢٧٣/٢.

(٧) «د»، «م»: (قال).

(٨) التبيان ١٢٧٣/٢.

إعراب سورة الانفطار^(١)

﴿فَجِرَّتْ﴾ [٣]: الجمهورُ: بتشديد الجيم مبنياً للمفعول. ومجاهد:
بتخفيفها مبنياً للمفعول. وعنه: مبنياً للفاعل^(٢).

﴿بُعِثَتْ﴾ [٤]: قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ^(٣): [أ٢١٨] بَعَثَ وَبَحَثَ بمعنى، وهما
مرتببان من البعث والبحث مع راء مضمومة إليهما.

واعترض^(٤) بأنَّ ظاهرَ كلامه أنَّ الرَاءَ زائدة، لقوله: مع راء
مضمومة وليست من حروف الزيادة، بل (بعث) و(بعثر) مادتان مختلفتان،
وكذلك (بحث) و(بحثر) وإن اتفقا معنى، ك(دمث) و(دمثر)، و(سبط) و(سبطر).

﴿عَلِمَتْ﴾ [٥]: (م): أبو البقاء^(٥): جواب «إذا».

﴿مَا عَرَكَ﴾ [٦]: ما: استفهامية^(٦). وقرأ ابنُ جُبَيْرٍ^(٧): ما أَعَرَكَ،
بهمزة، فيحتمل أن يكون تعجباً، وأن تكون (ما) استفهامية.

﴿فَعَدَّلَكَ﴾ [٧]: نافع، وابنُ كثير، وأبو عمرو، وابنُ عامر:

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٤٢/٢، والمحرر الوجيز ٥٥٣/٨ - ٥٥٥، والكتاب
الفرید ٣٥٤/٦ - ٣٥٧، والبحر ٤٣٦/٨، ٤٣٧، والدرّ ٧٠٩/١٠ - ٧١٣.

(٢) مختصر في الشواذ ص ١٧٠. (٣) الكشف ٢٢٧/٤.

(٤) البحر ٤٣٦/٨. (٥) التبيان ١٢٧٤/٢.

(٦) «د»: (استفهام).

(٧) سعيد، تابعي، ت ٩٥هـ. (معرفة القراء ١/١٦٥، وغاية النهاية ٣٠٦/١). والقراءة في
المحتسب ٣٥٣/٢.

بالتشديد. والباقون: بالتخفيف^(١). فيحتمل أن يكونَ كقراءة التشديد؛ أي: قَوْمَ خَلْقِكَ، وأن يكونَ بمعنى: صرفَكَ عن الخلقة المكروهة.

﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [٨]: الجمهور: على أن ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ﴾ تتعلق بركبك، و﴿مَا﴾: زائدة، و﴿شَاءَ﴾: في موضع الصفة لصورة.

[م]: وأجاز أبو البقاء^(٢): أن تكون ﴿مَا﴾ شرطية. انتهى.]

وقيل: يتعلّق بمحذوف؛ أي: ركبك حاصلًا في بعض الصور.

وقيل: يتعلّق بعدلك؛ أي: فعدلك في صورة أيّ صورة.

و﴿أَيِّ﴾ تقتضي التعجب والتعظيم، و﴿مَا﴾ على هذا منصوبة بشاء،

كأنه قال: أيّ تركيبٍ حسنٍ شاء ركبك.

﴿كَلَّا﴾: ردّع وزجر. وأدغم خارجة^(٣) عن نافع كاف ﴿رَكَّبَكَ﴾ في

كاف ﴿كَلَّا﴾.

﴿تُكَذِّبُونَ﴾: الجمهور: بقاء الخطاب. وأبو جعفر: بياء الغيبة^(٤).

﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ [١٠]: جملة مستأنفة. والظاهر أنها في

موضع الحال، والواو واو الحال.

﴿كِرَامًا﴾ [١١]: أبو البقاء^(٥): نعت، يريد لحافظين.

و﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٢] كذلك. ويجوز أن يكونَ حالاً؛ أي: يكتبون

عالمين.

(١) التيسير ص ٥١٤، والاكتفاء ص ٣٣٢، والمفتاح ص ٣٦١.

(٢) التبيان ١٢٧٤/٢.

(٣) ابن مصعب، ت ١٦٨هـ. (الكاشف ٢٦٦/١، وغاية النهاية ٢٦٨/١). والقراءة في السبعة ص ٦٧٤.

(٥) التبيان ١٢٧٤/٢.

(٤) المبسوط ص ٤٦٥.

﴿يَصَلُّونَهَا﴾ [١٥]: الجمهورُ: مضارع (صَلَّى) مخففاً. وابنُ مقسم (١):
مشدداً مبنياً للمفعول.

(م): وأجازَ أبو البقاء (٢) أن تكونَ الجملةُ حالاً من الضميرِ في
الخبر، وأن تكونَ نعتاً لجحيم.

﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ [١٩]: ابنُ كثير، وأبو عمرو (٣): برفعِ ميمِ يومٍ؛
أي: هو يومٌ.

وأجازَ الزمخشري (٤) فيه: أن يكونَ بدلاً من ﴿يَوْمٌ﴾ [١٨] قبله.

وعن أبي عمرو (٥): «يَوْمٌ» بالرفع والتنوين، فيكون ﴿لَا تَمْلِكُ﴾ في
موضع الصفة له، والعائد محذوف؛ أي: لا تملك فيه، والباقون:
بالفتح. فعلى مذهب البصريين: الفتحة للإعراب فقط، فيحتمل أن يكونَ
في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف؛ أي: الجزاء يوم، أو منصوباً على
الظرف؛ أي: يُدانون يوم، أو مفعولاً به؛ أي: اذكر يوم.

وعلى مذهب الكوفيين يحتملُ أن تكونَ للإعراب فكما تقدّم، وأن
تكون (٦) للبناء، فكقراءة الرفع (٧)، في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف؛
أي: هو (٨) يومٌ.



(٢) التبيان ١٢٧٤/٢.

(١) البحر ٤٣٧/٨، والدر ٧١٣/١٠.

(٤) الكشف ٢٢٩/٤.

(٣) السبعة ص ٦٧٤، والمفتاح ص ٣٦١.

(٦) «م»: (يكون).

(٥) الدر المصون ٧١٣/١٠.

(٧) بعدها في «د»، «م»: (يجوز أن يكون).

(٨) «م»: (لهو).

إعراب سورة الْمُطَفِّين^(١)

﴿لِلْمُطَفِّينَ﴾ [١]: التَّطْفِيفُ: التُّقْصَانُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الطَّفِيفِ، وَهُوَ النَّزْرُ الْحَقِيرُ.

﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ﴾ [٢]: قَالَ الْفَرَّاءُ^(٢): (من)، و(على) يتعاقبان هنا، تقول: اکتلتُ على النَّاسِ، واکتلتُ من النَّاسِ^(٣)، فاکتلتُ منك؛ أي: استوفيتُ منك، واکتلتُ عليك؛ أي: أخذتُ ما عليك.

وقال [٢١٨ب] الزمخشري^(٤): لَمَّا كَانَ اکتيالهم من النَّاسِ اکتيالاً يضرهم ويتحاملُ فيه عليهم، أبدلَ [على] مكان (من) الدالة على ذلك. وعلى هذا فعلى متعلّقة بـ﴿أَكَلُوا﴾.

وأجاز الزمخشري أن تتعلّق بـ﴿يَسْتَوْفُونَ﴾؛ أي: يستوفون على النَّاسِ خاصّةً، فأما أنفسهم فيستوفون لها.

﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾ [٣]: كَالٌ، وَوزنٌ يتعديان بحرف الجرّ، تقول: كِلْتُ لك، ووزنتُ لك. ويجوزُ حذفُ اللّامِ، كنصحتُ لك ونصحتك، وشكرتُ لك وشكرتك. فضمير (هم) على هذا في موضع نصبٍ تعدّي إليه الفعلُ، وهو (كالوا) بنفسه، بعد حذفِ اللّامِ، والمفعول الذي يتعدى إليه بنفسه، وهو المكيّلُ والموزون، محذوفٌ.

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٣٤٣ - ٣٤٥، والكتاب الفريد ٦/٣٥٨ - ٣٦٦، والذّرّ المصون ١٠/٧١٥ - ٧٢٨.

(٢) معاني القرآن ٣/٢٤٦.

(٣) (واکتلت من النَّاسِ): ساقط من «س». (٤) الكشف ٤/٢٣٠.

وقال عيسى^(١)، وحمزة: (هم) ضمير رفع مؤكّد لضميرِ الفاعلِ في (كالوا)، وهو الواو، فعلى هذا المكيّل والمكيّل له محذوفان.

واعترضَ الزّمخشري^(٢) ما قالاه بأنّ الكلامَ يخرجُ به إلى نظمٍ فاسدٍ؛ لأنّ المعنى^(٣): إذا أخذوا من الناسِ استوفوا. وإذا أعطوهم أخسروا. وإن جعلتَ الضّميرَ للمطففين انقلبَ إلى قولك: إذا أخذوا من الناسِ استوفوا^(٤)، وإذا تولّوا الكيلَ أو الوزنَ هم على الخصوص أخسروا، وهو متنافر^(٥)؛ لأنّ الحديثَ واقعٌ في الفعلِ لا في المباشر^(٦).

وأجيب^(٧): بمنع التّنافرِ بل غايته أنّ المكيّل له والموزون له محذوفٌ في: ﴿كَالْوَهْمِ﴾، و﴿وَزَنُوهُمْ﴾، كما حُذِفَ المكيّل والموزون، للعلم به، إذ من المعلوم أنّهم إنّما يُخسِرُونَ إذا كالوا ووزنوا لغيرهم.

(م): وذكر أبو البقاء^(٨) فائدة الخلاف في أنّ (هم) ضميرٌ نصب، فتكتب: كالو ووزنو، بغير ألفٍ أو ضمير رفع للتأكيد، فيكتبان بألف^(٩).

﴿يُخْسِرُونَ﴾ [٣]: منقولٌ بهمزة التّعدية من: حَسِرَ الرَّجُلُ.

﴿أَلَا يَظُنُّ﴾ [٤]: (م): ذكر أبو البقاء^(١٠) أنّ (لا) هنا هي التّافية دخلت عليها همزة الاستفهام، وليست ﴿أَلَا﴾ التي للتّبيه؛ لأنّ ما بعد أَلَا التّبيهية مُثَبَّتٌ، وهو هنا نفيٌّ.

(١) ابن عمر الهمدانيّ الكوفيّ، سلفت ترجمته. وقولهما في المحرر الوجيز ٥٥٧/٨، ٥٥٨، والدر المصون ٧١٨/١٠.

(٢) الكشف ٢٣٠/٤.

(٣) (بأنّ الكلام... المعنى): ساقط من سائر النسخ، وفيها: بأن مقتضاه.

(٤) (وإذا أعطوهم... استوفوا): ساقط من سائر النسخ.

(٥) سائر النسخ: وفيه تنافر.

(٦) «د»: (المباشرة).

(٨) التبيان ١٢٧٦/٢.

(٧) البحر ٤٣٩/٨.

(١٠) التبيان ١٢٧٦/٢.

(٩) سائر النسخ: بالألف.

﴿يَوْمَ يَفُومٌ﴾ [٦]: الجمهورُ: بنصبِ ﴿يَوْمَ﴾ على الظرفِ، والعاملُ فيه مقدرٌ؛ أي: يُبْعَثُونَ يَوْمَ. ويجوزُ أَنْ يعملَ فيه ﴿مَبْعُوثُونَ﴾، ويكون فيه ^(١) معنى: ليوم؛ أي: لحساب يوم.

وقال الفراء ^(٢): هو بدلٌ من (يوم عظيم)، لكنه بُني، يعني أَنَّ موضعه جرٌّ، والفتحةُ بناءٌ، وهذا على مذهب الكوفيين في جوازِ بناءِ الظرفِ المضافِ ^(٣) إلى المضارع.

(م): وأجازَ أبو البقاء ^(٤) أَنْ يكونَ بدلاً ^(٥) من ﴿لِيَوْمَ﴾ على الموضع. وفيه نَظْرٌ. قال: وقيل: التقدير: أعني. انتهى.

وقرئ ^(٦): (يوم) بالجرِّ، وهو بدلٌ من: (ليوم).

وقرأ زيد بن علي ^(٧): بالرفع؛ أي: ذلك يومٌ، فيكون خبر مبتدأ محذوف.

﴿كَلَّا﴾ [٧]: رَدْعٌ لهم عن التّطيف.

﴿سَجِّين﴾: قيل: نونهُ بدلٌ من لام. وقيل: أصليّة، واشتقاقه من السَّجْنِ، وجاءَ على (فِعِيل) كسكِّير، للمبالغة، فهو صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ؛ أي: موضع سَجِّين.

وقال الزمخشري ^(٨): هو اسمٌ علمٍ منقولٌ من وَصَفٍ، وانصرفَ لأنَّهُ ليسَ فيه إلا سببٌ واحدٌ، وهو [أ٢٧٧] التعريفُ.

(١) (فيه): ساقطة من سائر النسخ.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢٤٦/٣.

(٣) (المضاف): ساقطة من «س».

(٤) التبيان ١٢٧٦/٢.

(٥) من «د»، «س». وفي الأصل، و«م»: (بدل).

(٦) أبو معاذ في مختصر في شواذ القرآن ص ١٧٠، والبحر ٤٤٠/٨.

(٧) توفي ٣٥٨هـ. (معرفة القراء ٦٠٦/٢، وغاية النهاية ٢٩٨/١). والقراءة في شواذ

القراءات ص ٥٠٦.

(٨) الكشاف ٢٣١/٤.

﴿كِتَبٌ﴾ [٩]: بدلٌ من ﴿سَجِّينٌ﴾ [٨]، على أَنَّ السَّجِّينَ كِتَابٌ. وإنَّ كَانَ موضِعاً فكِتَابٌ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كتابٌ مرقومٌ. وضمير (هو) المقدرٌ عائدٌ على ﴿كِتَبَ الْفُجَّارِ﴾ [٧]، أو على ﴿سَجِّينٌ﴾ على حذفٍ؛ أي: هو محلُّ كتابٍ مرقومٍ.

(م): ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿كِتَبٌ﴾ بدلاً من السَّجِّينِ على أَنَّهُ موضِعٌ^(١)، إمَّا على حذفٍ مضافٍ من ﴿سَجِّينٌ﴾؛ أي: وما أدراك ما كتابٌ سَجِّينٌ، أو على حذفٍ مضافٍ من ﴿كِتَبٌ﴾؛ أي: محلُّ كتابٍ. وهذا متنزَعٌ من كلامِ أبي البقاء^(٢). انتهى.

وارتفع ﴿كِتَبٌ﴾ عندَ ابنِ عطية^(٣) على أَنَّهُ خبرٌ لِإِنَّ، بناءً على أَنَّ السَّجِّينَ موضعٌ، وقوله: ﴿لَفِي سَجِّينٌ﴾ ملغى.

رُودٌ: بأنَّ اللَّامَ دخلتْ عليه، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ خبراً، إذ لا يصحُّ أَنْ يكونَ معمولاً للخبر، وهو كتابٌ؛ لأنَّه وُصِفَ بقوله: مرقومٌ، ولا لصفته، وهو مرقومٌ، إذ لا تدخلُ اللَّامُ في معموله، ولا يتقدَّمُ أيضاً معمولُهُ على موصوفِهِ، وإذا تعيَّنَ أَنْ يكونَ ﴿لَفِي سَجِّينٌ﴾ خبراً بَطَلَ أَنْ يكونَ ملغىً.

﴿بَلْ رَانَ﴾ [١٤]: الجمهورُ: بإدغامِ اللَّامِ في الرَّاءِ. وقُرئ: بالإظهارِ. ووقفَ حفص^(٤) على ﴿بَلْ﴾ وقفاً يسيراً لتبيينِ الإظهارِ.

وقال أبو جعفر بن الباذش^(٥): وأجمعوا، يعني القراء، على إدغامِ

(١) «س»: (موضوع). (٢) التبيان ٢/١٢٧٧.

(٣) المحرر الوجيز ٨/٥٦٠.

(٤) ابن سليمان، راوية عاصم، ت ١٨٠هـ. (معرفة القراء ١/٢٨٧، وغاية النهاية ١/٢٥٤). وينظر: التيسير ص ٥١٥.

(٥) الإقناع ١/٢٤٢ و ٢/٨٠٦.

الَّلَامِ فِي الرَّاءِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سَكْتِ حَفْصِ عَلِيٍّ ﴿بَلَّ﴾، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿رَانَ﴾.

وَرَدَّ بِأَنَّ فِي كِتَابِ [٢٧٧ب] الْمَبْهَجِ^(١)، عَنْ قَالُونَ^(٢)، مِنْ جَمِيعِ طَرَقِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿بَلَّ رَفَعَهُ﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿بَلَّ رَبَّكَ﴾ [الأنبياء: ٥٦]: الإظهار.

وَفِي ابْنِ عَطِيَّةٍ^(٣) فِي ﴿بَلَّ رَانَ﴾ الْإِظْهَارَ، عَنْ نَافِعٍ.

وَقَالَ (س)^(٤) فِي اللَّامِ مَعَ الرَّاءِ: الْبَيَانُ وَالْإِدْغَامُ حَسَنَانِ^(٥). وَقَالَ فِي نَحْوِ: لَامِ (هَلْ) وَ(بَلَّ): الْإِدْغَامُ فِي بَعْضِهَا أَحْسَنُ، وَذَلِكَ: (هَرَأَيْتَ)، وَإِنْ لَمْ تَدْغَمْ فَقُلْتَ: (هَلْ رَأَيْتَ)، فَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ جَائِزَةٌ.

﴿عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [١٥]: الْعَامِلُ فِيهِمَا ﴿لَمَّخْرُوبُونَ﴾، وَتَنْوِينِ (إِذْ) عَوْضٌ مِنْ جُمْلَةٍ مَحْذُوفَةٍ؛ أَيُّ: يَوْمَ إِذْ يَقُومُ النَّاسُ.

﴿ثُمَّ يُقَالُ﴾ [١٧]: الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ الْجُمْلَةُ، قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٦).

(م): أَبُو الْبَقَاءِ^(٧): مَضْمُرٌ تُفَسِّرُهُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ.

﴿مَا عَلَيُّونَ﴾ [١٩]: جَمْعٌ وَاحِدُهُ (عَلِيٌّ)، مُشْتَقٌّ مِنَ الْعُلُوِّ، لِلْمُبَالَغَةِ.

قَالَهُ يُونُسُ^(٨).

(١) ق ٦٤ب، والمطبوع ٢٩٨/١، وفيه: وقرأ نافع أيضاً بالإدغام والإمالة.

(٢) عيسى بن مينا، راوية نافع، ت ٢٢٠هـ. (معرفة القراء ٣٢٦/١، وغاية النهاية ١/٦١٥). وتنظر: مفردة نافع ص ٤٠.

(٣) المحرر الوجيز ٥٦١/٨.

(٤) الكتاب ٤١٧/٢. (س) رمز لسيبويه وهو عمرو بن عثمان، ت ١٨٠هـ. (مراتب النحويين ص ٦٥، وإنباه الرواة ٣٤٦/٢).

(٥) «س»: (جنسان).

(٦) المحرر الوجيز ٥٦١/٨.

(٧) التبيان ١٢٧٧/٢.

(٨) ابن حبيب البصري، ت ١٨٢هـ. (أخبار النحويين البصريين ص ٥١، وإنباه الرواة =

قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ^(١): وَسَبِيلُهُ أَنْ يُقَالَ: عَلِيَّةٌ، كَمَا يُقَالُ لِلْعُرْفَةِ: عَلِيَّةٌ، فَحَذَفُوا التَّاءَ وَعَوَّضُوا مِنْهَا الْجَمْعَ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ.

وَقِيلَ: هُوَ وَصَفٌ لِلْمَلَائِكَةِ فَجُمِعَ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ.

وَقَالَ الْفَرَّاءُ^(٢): اسْمٌ مَوْضُوعٌ عَلَى صِفَةِ الْجَمْعِ، وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، كَعَشْرِينَ وَثَلَاثِينَ. وَالْعَرَبُ إِذَا جَمَعَتْ جَمْعاً، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بِنَاءٌ مِنْ وَاحِدِهِ وَلَا مِنْ تَثْنِيَّتِهِ، قَالُوا فِي الْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثُوثِ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ.

﴿ كَتَبَ ﴾ [٢٠]: إِعْرَابُهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي ﴿ كَتَبَ تَرْقُومٌ ﴾ [٩]. وَأَعْرَبَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٣) كإِعْرَابِ ﴿ كَتَبَ تَرْقُومٌ ﴾، وَالرَّدُّ عَلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ.

﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ [٢٣]: (م): أَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) أَنْ يَكُونَ حَالاً، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفاً، وَ﴿ عَلَى الْأَرْيَافِ ﴾: يَتَعَلَّقُ بِهِ، أَوْ هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ، أَوْ مِنَ الْفَاعِلِ فِي ﴿ يَنْظُرُونَ ﴾.

﴿ تَعْرِفُ ﴾ [٢٤]: الْجُمْهُورُ: بِنَاءِ الْخِطَابِ لِلرَّسُولِ ﷺ، أَوْ لِلنَّازِرِ. وَنَصَبَ ﴿ نَضْرَةً ﴾ مَفْعُولاً بِ﴿ تَعْرِفُ ﴾.

وَقَرَأَ يَعْقُوبُ^(٥): (تُعْرِفُ) مَبْنِيّاً لِلْمَفْعُولِ، وَرَفَعَ ﴿ نَضْرَةً ﴾ مَفْعُولاً^(٦) لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ قَرَأَ: (يُعْرِفُ) بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ (النُّضْرَةَ) مُجَازِيٌّ^(٧).

= (٦٨/٤). وَقَوْلُهُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ١٤٨/٢٢.

(١) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤٤٢/٨. (٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/٢٤٧.

(٣) الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ ٥٦٠/٨، وَقَدْ سَلَفَ ذَكَرَهُ.

(٤) التَّبْيَانُ ١٢٧٧/٢.

(٥) مَفْرَدَةُ يَعْقُوبَ لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِي ص ١٠١، وَابْنُ الْفَحَامِ ص ٢٨١. وَيَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ، أَحَدُ الْعَشْرَةِ، ت ٢٠٥ هـ. (مَعْرِفَةُ الْقُرَاءِ ٣٢٨/١، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ ٣٨٦/٢).

(٦) «س»: (مَفْعُولٌ). (٧) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤٤٢/٨.

- ﴿خَتَمُهُ﴾ [٢٦]: وقرأه الكسائي^(١): خاتمه، بالألفِ بعد الخاءِ، وفتح التاءِ.
- ﴿تَسْنِيمٍ﴾ [٢٧]: الزمخشري^(٢): مصدرٌ سُمِّيَتْ بِهِ العَيْنُ، مِنْ سَنَمَهُ، إِذَا رَفَعَهُ. ﴿عَيْنًا﴾ [٢٨]: منصوبٌ على المدحِ.
- وقال الزَّجَّاجُ^(٣): على الحالِ.
- (م): أبو البقاء^(٤): ﴿مِنْ تَسْنِيمٍ﴾: وهو علمٌ. انتهى.
- وقال [١٢٧٨] الأَخْفَشُ^(٥): يُسْقَوْنَ عَيْنًا.
- (م): أبو البقاء: وقيلَ: ﴿تَسْنِيمٍ﴾ هو النَّاصِبُ عَيْنًا.
- ﴿يَتَرَبُّ بِهَا﴾ [٢٨]: ذُكِرَ فِي الْإِنْسَانِ [٦].
- ﴿فَكَيْهِنَ﴾ [٣١]: الْجُمْهُورُ: بِالْفِ. وحفص: بغير ألف^(٦).
- ﴿رَأَوْهُمْ﴾ [٣٢]: ضَمِيرُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الْوَاوُ، عَائِدٌ عَلَى الْمَجْرَمِينَ، وَضَمِيرُ النَّصْبِ عَائِدٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ. وقيلَ: بالعكسِ.
- ﴿فَالْيَوْمَ﴾ [٣٤]: منصوبٌ بـ﴿يَضْحَكُونَ﴾.
- ﴿يَنْظُرُونَ﴾ [٣٥]: حالٌ من ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي ﴿يَضْحَكُونَ﴾.
- ﴿هَلْ قُوبَ﴾ [٣٦]: أَي: هَلْ جُوزِي. والاستفهامُ بمعنى التقريرِ للمؤمنين. والجمهورُ: بإظهارِ لامِ ﴿هَلْ﴾. وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: بإدغامِها في التاءِ^(٧). والجملةُ مستأنفةٌ، أو في موضعِ نصبٍ بـ﴿يَنْظُرُونَ﴾، على إسقاطِ حرفِ الجرِّ، وهو (إلى)، و﴿يَنْظُرُونَ﴾ معلقٌ.
- ﴿مَا كَانُوا﴾: أَي: جِزَاءُ مَا كَانُوا، فَحُذِفَ الْمُضَافُ.

(١) قراءة الكسائي ص ١٣١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٠١/٥. والزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ت ٣١١هـ. طبقات النحويين واللغويين ص ١١١، ونور القبس ص ٣٤٢.

(٣) التبيان ١٢٧٧/٢.

(٤) السبعة ص ٦٧٦، والبديع ص ٢٩٧، والتيسير ص ٥١٥، والاكتفاء ص ٣٣٣.

(٥) السبعة ص ٦٧٦، والموضح في وجوه القراءات وعللها ١٣٥٢/٣ - ١٣٥٣.

(٦) الكشاف ٢٣٣/٤.

(٥) معاني القرآن ٥٧٣/٢.

إعراب سورة الانشقاق^(١)

﴿إِذَا﴾ [١]: جواب إذا محذوف، وهو ما قُدِّرَ في التكوير والانفطار.

وقيل: ما يدلُّ عليه: ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ [٦].

وقال الأخفش^(٢)، والمبرد^(٣): هو ﴿فَمَلَقِيهِ﴾ [٦]؛ أي: إذا انشقت السماء فأنت مُلاقية.

وقيل: ﴿يَتَأَيُّهَا﴾ [٦].

(م): جعله أبو البقاء^(٤) جواباً على تقدير القول؛ أي: فقال:

يا أيها. انتهى.

وقيل: ﴿وَأَذِنَتْ﴾ [٢]، والواو زائدة، والعامل فيها جوابها المحذوف

أو المذكور.

قال ابن عطية^(٥): وقال بعض النحاة: العامل انشقت، وأباه كثيرٌ

من أئمتهم؛ لأنَّ ﴿إِذَا﴾ مُضافة إلى ﴿أَنشَقَّتْ﴾، ومن يجيزُ ذلك تضعفُ عنده الإضافة، ويقوى معنى الجزاء.

وقيل: لا جواب لها؛ لأنها منصوبة بـ«اذكر» نصبَ المفعول به،

فليست شرطاً.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٤٩ - ٢٥٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٤٦، والنكت في القرآن ٢/٧١٤، ٧١٥، والكتاب الفريد ٦/٣٦٧ - ٣٧٠، والدر المصون ١٠/٧٢٩ - ٧٤١.

(٢) زاد المسير ٩/٦٣.

(٣) معاني القرآن ٢/٥٧٤.

(٤) المحرر الوجيز ٨/٥٦٩.

(٥) التبيان ٢/١٢٧٨.

وقال الأخفش^(١): ﴿إِذَا السَّمَاءُ﴾ مبتدأ، خبره: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ﴾ [٣].
والواو زائدة.

﴿أَنْشَقَّتْ﴾: الجمهور بسكون تاء انشقت، وما بعده وصلأ ووقفاً.
وعن أبي عمرو^(٢): بإشمام الكسر وقفاً، ولم تختلف في الوصل
إسكاناً.

قال صاحب اللوامح^(٣): وفي هذا الإشمام بيان أن هذه التاء من
علامات ترتيب الفعل للإنانث وليست مما ينقلب فيه كالأسماء. فصار
ذلك فارقاً بين الاسم والفعل في مَنْ وقف على ما في الأسماء بالتاء،
وذلك لغة طيبي. انتهى.

ونقل ابن خالويه^(٤) عن أبي عمرو: [٢٧٨ب] كسر التاء.

قال أبو حاتم^(٥): سمعت أعرابياً فصيحاً في بلاد قيس يكسر هذه
التاءات، وهي لغة. انتهى.

وكما أن هذه التاء تُكسر في القوافي، كقوله^(٦):

وما أنا بالداعي لعزة بالردى ولا شاميت إن نعل عزة زلت

كُسرَت في الفواصل؛ لأنَّ إجراءها مجرى الوقف معروف، كقوله:
﴿الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿الرَّسُولَا﴾ [الأحزاب: ٦٦].

(١) معاني القرآن ٥٧٤/٢.

(٢) السبعة ص ٦٧٧.

(٣) أبو الفضل الرّازي، سلفت ترجمته. وقوله في البحر ٤٤٥/٨، والدر المصون ١٠/٧٣٠.

(٤) الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠هـ. (نزهة الألباء ص ٣١١، وإشارة التعيين ١٠١). وقوله
في مختصر في الشواذ ص ١٧٠.

(٥) المحرر الوجيز ٥٦٧/٨، والدر المصون ٧٣١/١٠.

(٦) كثير، ديوانه ص ١٠٢.

وَحَمَلُ الوصل على الوقف أيضاً موجود في الفواصل.

﴿وَأَذْنَتْ﴾ [٢]: أي: استمعت.

﴿وَحَقَّتْ﴾: مبني للمفعول، والفاعل هو الله تعالى؛ أي: حقَّ اللهُ عليها الاستماع.

﴿فَمَلَقَيْهِ﴾: قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(١): الفاء عطفت جملة الكلام على التي قبلها؛ أي: فأنت مُلاقية.

ولا يتعيَّن ما قالَ بجواز أن يكونَ معطوفاً على ﴿كَادِحٌ﴾ عطف المفردات، والهاء في مُلاقية عائدة على الكدح، وقيل: على ربك.

﴿وَيَنْقَلِبُ﴾ [٩]: قرأ زيد بن علي^(٢): وَيُقَلَّبُ، مضارع قَلَبَ، مبنياً للمفعول.

﴿مَسْرُورًا﴾: (م): أبو البقاء^(٣): حال.

﴿وَيَصَلِّي﴾ [١٢]: أبو عمرو، وحمزة، [وعاصم]: بفتح الياء مبنياً للفاعل.

والباقون: بضمَّ الياء، وفتح الصَّاد، تشديد اللّام مبنياً للمفعول^(٤).

وعن نافع، وأبي عمرو: بضمَّ الياء، وسكون الصَّاد، وتخفيف اللّام مبنياً للمفعول من المتعدي بالهمزة، كما أنَّ المشدَّد بُنِيَ من المتعدي بالتضعيف.

﴿بَلَى﴾ [١٥]: إيجابٌ بعدَ التّفي؛ أي: بلى ليحورن؛ أي: ليرجعن.

(١) المحرر الوجيز ٥٦٩/٨.

(٢) شواذ القراءات ص ٥٠٧، والبحر ٤٤٦/٨.

(٣) التبيان ٧٧٧/٢.

(٤) السبعة ٦٧٧، والكتاب المختار ٩٦٥/٢، والتيسير ص ٥١٦.

﴿بِالشَّفَقِ﴾ [١٦]: هو الحمرةُ الحاصلةُ بعدَ مغيبِ الشَّمسِ، وأصلُهُ من الرِّقَّة، يُقالُ: شيءٌ شَفَقَ؛ أي: لا يمالكُ لرقَّتِهِ. ومنه: أشفقَ عليه: رَقَّ قلبُهُ. والشَّفَقَةُ: الاسمُ من الإشفاقِ، وكذا الشَّفَق.

﴿وَمَا وَسَقَ﴾ [١٧]: (م): أبو البقاء^(١): (ما) بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، أو مصدرية. انتهى.

﴿وَسَقَ﴾: ضَمَّ وَجَمَعَ. ومنه: الوَسَقُ للأصواعِ المجموعة.

﴿أَسَقَ﴾ [١٨]: قال الفراء^(٢): اتَّسَقَ القَمَرُ: امتلاؤه واستواؤه ليالي البدر. وهو افتعال من الوَسَقِ، وهو الجمعُ.

﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾ [١٩]: حمزة، والكسائي، وابنُ كثير^(٣): بتاءِ الخطابِ، وفتحِ الباءِ، للرسول ﷺ؛ أي: حالاً بعدَ حالٍ من معالجةِ الكُفَّارِ.

وقال الزمخشري^(٤): الخطابُ للإنسانِ في: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ﴾ [٦]. وقيل: التَّاءُ للتأنيثِ، وضميرُ الفاعِلِ عائِدٌ على السَّماءِ، [٢٧٩] أي: لتركبنَّ السَّماءَ في أهوالِ القيامةِ حالاً بعدَ حالٍ، كالمُهَلِّ وكالدهانِ، وتنفطرُ وتنشقُّ.

وقرأ ابنُ عباس^(٥): بالياءِ من أسفل، وفتح [الباءِ]، وضميرُ الغائبِ عائِدٌ على النبي ﷺ. وقيل: على القمرِ؛ لأنَّهُ يتغيَّرُ سراراً^(٦) واستهلالاً. وقال الزمخشري^(٧): على الإنسانِ.

وباقِي السَّبْعَةِ: بتاءِ الخطابِ، وضمَّ الباءِ؛ أي: لتركبنَّ أيها النَّاسُ.

(١) التبيان ٧٧٧/٢. (٢) ينظر: معاني القرآن ٢٥١/٣.

(٣) التيسير ص ٥١٦، والمفتاح ص ٣٦٣. (٤) الكشاف ٢٣٦/٤.

(٥) البحر المحيط ٤٤٧/٨.

(٦) السُّرَّار: آخر ليلة فيه. (الأزمنة وتلبية الجاهلية ص ٢٢).

(٧) الكشاف ٢٣٦/٤.

وَقُرِّئَ^(١): بِيَاءِ الْغَيْبَةِ، وَضَمُّ الْبَاءِ، وَضَمِيرُ الْغَائِبِ عَائِدٌ عَلَى الْكُفَّارِ؛ أَيٌّ: حَالًا بَعْدَ حَالٍ مِنَ الذَّلَّةِ وَالْهُوَانِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ^(٢): بِكَسْرِ التَّاءِ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٍ.

وَقُرِّئَ^(٣): بِالتَّاءِ، وَكَسْرِ الْبَاءِ، خُطَابًا لِلنَّفْسِ.

﴿طَبَقًا﴾: (م): أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): مَفْعُولٌ. يَرِيدُ: تَرَكِبَنَّ عَنْ طَبَقٍ.

﴿عَنْ﴾: بِمَعْنَى (بَعْدَ). (م): أَبُو الْبَقَاءِ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا؛ أَيٌّ: طَبَقًا حَاصِلًا عَنْ طَبَقٍ. انْتَهَى.

﴿عَنْ طَبَقٍ﴾: فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ، لِقَوْلِهِ: ﴿طَبَقًا﴾، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي: ﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾.

﴿يُكْذِبُونَ﴾ [٢٢]: الْجُمْهُورُ: بِالتَّشْدِيدِ. وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ^(٥): بِالتَّخْفِيفِ، وَفَتْحِ الْبَاءِ.

﴿يُؤْعُونَ﴾ [٢٣]: الْجُمْهُورُ: مِنْ أَوْعَى يُوعِي؛ أَيٌّ: يَجْمَعُونَ. وَأَبُو رَجَاءٍ^(٦): بِمَا يُعُونَ، مِنْ: وَعَى يَعِي.

﴿إِلَّا الَّذِينَ﴾ [٢٥]: (م): أَبُو الْبَقَاءِ^(٧): يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا، وَأَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعًا.



(١) عمر بن الخطاب في معاني القرآن للفراء ٢٥٢/٣، وشواذ القراءات ص ٥٠٨.

(٢) شواذ القراءات ص ٥٠٨، والبحر ٤٤٨/٨.

(٣) تفسير القرطبي ١٧٥/٢٢. (٤) التبيان ١٢٧٩/٢.

(٥) مختصر في الشواذ ص ١٧٠: (يُكْذِبُونَ).

(٦) عمران بن تميم العطاردي البصري، ت نحو ١٠٥هـ. (معرفة القراء ١٥٣/١، وغاية النهاية ٦٠٤/١). وينظر: البحر المحيط ٤٤٨/٨.

(٧) التبيان ١٢٧٩/٢؛ أَيٌّ: الاستثناء.

إعراب سورة البروج^(١)

﴿وَالسَّمَاءِ﴾ [١]: جوابُ هذا القسم، وما عَطِفَ عليه، محذوفٌ؛ أي: لَتُبْعَثُنَّ^(٢).

وقال الزمخشري^(٣): إنهم ملعونون، يدلُّ عليه ﴿قِيلَ﴾.

وقيل: الجوابُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا﴾ [١٠].

وقال المبرِّد^(٤): ﴿إِنَّ بَطْشَ﴾ [١٢].

وقيل: ﴿قِيلَ﴾ [٤]، واللامُ محذوفةٌ؛ أي: لَقِيلَ، وحَسَنَ حذفها

كما حَسَنَ في قوله: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١]، ثم قال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]؛ أي: لقد.

وإذا كانَ ﴿قِيلَ﴾ جواباً فهو خَبْرٌ، وقيل: هو دعاءٌ، فالجوابُ غيره.

﴿الْمَوْعُودِ﴾ [٢]: أي: الموعود به.

﴿قِيلَ﴾ [٤]: الجمهورُ: بالتخفيفِ. والحَسَنُ^(٥): بالتشديدِ.

﴿النَّارِ﴾ [٥]: الجمهورُ: بالجرِّ، بدل اشتمال من ﴿الْأَضْدُودِ﴾ [٤]،

أو بدل كلِّ من كلِّ، على حذفٍ مضافٍ؛ أي: أخذود النارِ.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٢ - ٢٥٤، وللأخفش ٢/ ٥٧٥، ٥٧٦، ومشكل

إعراب القرآن ٢/ ٣٤٧، ٣٤٨، والدر المصون ١٠/ ٧٤٣ - ٧٥٠.

(٢) الكتاب الفريد ٦/ ٣٧٢، وتفسير القرطبي ٢٢/ ١٨٤.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٣٧. (٤) المقتضب ٢/ ٣٣٧.

(٥) مفردته ص ٢٨٧. والحسن البصري، ت ١١٠هـ. (معرفة القراء ١/ ١٦٨)، وغاية النهاية

وَقُرِيٍّ^(١): بالرفع؛ أي: قَتَلْتَهُمُ النَّارُ، فتكون فاعلاً بفعلٍ مَقْدَرٍ.
 (م): وأعرِبُهُ أبو البقاء^(٢): خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو النَّارُ.
 ﴿الْقَوْدُ﴾: الحَسَنُ^(٣): بضمِّ الواو، وهو مصدرٌ. والجمهورُ:
 [٢٧٩ب] بفتحها، وهو ما يوَقَدُ به.

وحكى (س)^(٤): أَنَّهُ بِالْفَتْحِ أَيْضاً مَصْدَرٌ كَالْمَضْمُومِ.

﴿إِذْ هُرِّمَ﴾ [٦]: العَامِلُ فِي ﴿إِذْ﴾ قَتِيلَ.

(م): أبو البقاء^(٥): وَقِيلَ: التقدير: اذْكُرْ.

﴿وَمَا نَقَمُوا﴾ [٨]: الجمهورُ: بفتح القاف. وزيد بن علي^(٦):

بكسرها؛ أي: ما عابوا ولا أنكروا إِلَّا الإيْمَانَ، كقوله: ﴿هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ ءَامَنَّا﴾ [المائدة: ٥٨].

﴿الْوَدُودُ﴾ [١٤]: مبالغة في الواو. وقيل: المعنى: مفعول،

كركوب، وحلوب؛ أي: يُوَدُّهُ عِبَادُهُ الصَّالِحُونَ.

﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [١٥]: الجمهورُ: ﴿ذُو﴾ بالواو، صفةٌ أو خبرٌ

بعد خبرٍ. وابنُ عامر^(٧): بالياء، صفة لـ ﴿رَبِّكَ﴾ [١٢].

﴿الْمَجِيدُ﴾: حمزة، والكسائي، والمفضل^(٨) عن عاصم: بخفض

الدال، صفة للعرش.

(١) في الشاذ. (تفسير القرطبي ١٨٤/٢٢، والبحر المحيط ٤٥٠/٨).

(٢) التبيان ١٢٨٠/٢.

(٣) مفردته ص ٢٨٧، ومصطلح الإشارات ص ٥٥٤.

(٤) الكتاب ٢٢٨/٢. (٥) التبيان ١٢٨٠/٢.

(٦) شواذ القراءات ص ٥٠٨. وهي قراءة أبي حنيفة في مختصر في الشواذ ص ١٧١.

(٧) مختصر في الشواذ ص ١٧١، وشواذ القراءات ص ٥٠٩.

(٨) الضبي، ت ١٦٨هـ. (معرفة القراء ٢٧٥/١، وغاية النهاية ٣٠٧/٢). والقراءة في

الكفاية الكبرى ص ٣١٧.

وَمَنْ قَرَأَ: (ذي) بالياءِ، فيجوزُ أَنْ يكونَ (المجيدِ) بالخفضِ صفةً لذي. والباقون: بالرفع، صفة أو خبر. والأحسنُ جعل هذه المرفوعات كلها أخباراً عن (هو)، فيكون ﴿فَعَالٌ﴾ [١٦] خبراً.

ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿أَلُوذُودٌ﴾ ﴿ذُو الْعَرْشِ﴾ [١٤، ١٥] صفتين للغفور، و﴿فَعَالٌ﴾: خبر مبتدأ محذوف، وأتت بصيغة (فَعَال) للكثرة.

﴿فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ﴾ [١٨]: بدل من ﴿الْجُنُودِ﴾ [١٧]، وكأنه على حذف مضاف؛ أي: جنود فرعون.

﴿قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ [٢١]: الجمهور: بتنوين (قرآن)، ورفع (مجيد) صفة له. وابن السَّمِيعِ^(١): بإضافة (قرآن) إلى (مجيد).

ابنُ الأنباري^(٢): معناه: بل هو قرآنُ ربِّ مجيدٍ، كقولهِ^(٣):

ولكنَّ الغِنَى ربُّ غفورُ

أي: غنى ربِّ. وعلى هذا الوجه خرَّجه الزمخشري^(٤). وخرَّجه ابنُ عطية^(٥): على إضافة (قرآن) إلى (مجيد)، على أن المجيد هو الله تعالى. ويجوزُ أَنْ يكونَ من بابِ إضافة الموصوفِ لصفته، وهو أولى لتتفق القراءتان.

﴿فِي لُوحٍ﴾ [٢٢]: الجمهور: بفتح اللام. وقرئ^(٦): [٢١٩] بضمِّها.

(١) محمد بن عبد الرحمن اليماني. (غاية النهاية ١/٢٦١). والقراءة في المحرر الوجيز ٥٨١/٨.

(٢) أبو بكر محمد بن القاسم، ت ٣٢٨هـ. (الفهرست ص ٨٢، وإنباه الرواة ٣/٢٠١).

(٣) عروة بن الورد، ديوانه ص ٩٢، وصدرة: قليلٌ عيبه والعيبُ جَمٌّ. والبيت من شواهد ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٦٨.

(٤) الكشاف ٤/٢٤٠. (٥) المحرر الوجيز ٥٨١/٨.

(٦) يحيى بن يعمر وابن السميع. (تفسير القرطبي ٢٢/٢٠٠، والدر المصون ١٠/٧٥٠).

﴿تَحْفُوظٌ﴾: الجمهورُ: بالخفضِ، صفةٌ للوحِ. ونافعٌ^(١)، بخلافِ
 عنه: بالرفعِ، صفةٌ لقرآنِ.



(١) السبعة ص ٦٧٨، والتيسير ص ٥١٧، وفي الأصل: الأعرج، وما أثبتناه من سائر النسخ. والرفع قراءة الأعرج أيضاً. (البحر المحيط ٨/٤٥٣).

إعراب سورة الطارق^(١)

﴿وَالطَّارِقُ﴾ [١]: طَرَقَ يَطْرُقُ طُرُوقًا: أتى ليلاً. وَأَصْلُهُ: الضَّرْبُ؛ لَأَنَّ الطَّارِقَ يَطْرُقُ البابَ، ومنه: المِطْرَقَةُ. واتَّسَعَ فيه فكلُّ جاءٍ بالليلِ يُسَمَّى طَارِقًا. وَأَطْرَقَ: أَمْسَكَ عن الكلام، وَأَطْرَقَ بعينه: رمى بهما نحو الأرض^(٢).

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [٤]: الجمهورُ: بتخفيفِ ﴿إِنْ﴾، و﴿لَمَّا﴾، ورفع (كل). و﴿إِنْ﴾: عندَ البصريين مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، و﴿كُلُّ﴾: مبتدأ، وَاللَّامُ الداخلةُ للفرقِ بينَ ﴿إِنْ﴾ النّافيةِ و﴿إِنْ﴾ المُخَفَّفَةِ، و﴿مَا﴾ زائدة. و﴿حَافِظٌ﴾: خبر المبتدأ، و﴿عَلَيْهَا﴾ متعلِّقٌ به.

ومذهبُ الكوفيين: (إِنْ): نافية، وَاللَّامُ بمعنى (إِلَّا)، و﴿مَا﴾ زائدة، و﴿كُلُّ﴾: مبتدأ، و﴿حَافِظٌ﴾: خبره.

وابنُ عامر وعاصم وحمزة، وأبو عمرو ونافع بخلافِ عنهما^(٣): ﴿لَمَّا﴾: مشدّدة بمعنى (إِلَّا): لغة مشهورة في هذيل وغيرهم، تقول العربُ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا؛ أَي: إِلَّا فَعَلْتَ كَذَا^(٤)، قاله الأَخفش^(٥).

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٥٤، ٢٥٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٤٩، ٣٥٠، والنكت في القرآن ٢/٧٢٢ - ٧٢٤، والكتاب الفريد ٦/٣٧٦ - ٣٨٠، والدر المصون ١٠/٧٥١ - ٧٥٧.

(٢) ينظر: عمدة الحفاظ ٣/١٥٥٥، والقاموس والتاج (طرق).

(٣) المحرر الوجيز ٨/٥٨٤. وينظر: السبعة ص ٦٧٨، والتيسير ص ٥١٨.

(٤) (كذا): ساقطة من «م». (٥) المحرر الوجيز ٨/٥٨٤.

فعلى هذه القراءة يتعيَّن أن تكونَ (إن) نافية؛ أي: ما كلُّ نفسٍ إلَّا عليها حافظٌ.

وَقُرِيءُ^(١): (إن) بالتشديد، ونصب (كل)، واللام هي الداخلة في خبر (إن)، و(ما) زائدة، و(حافظ) خبر إن، وجوابُ القسم ما دخلت عليه (إن) مخففة كانت أو مشددة، وكلاهما يتلَقَى القسمُ به، فبالمشددة مشهورٌ، وبالمخففة ﴿تَأَلَّهُ إِنَّ كِدْتَ﴾ [الصفات: ٥٦]، وبالنافية: ﴿وَلَيْنَ زَالَا إِنَّ أَمْسَكُهُمَا﴾ [فاطر: ٤١]. وقيل: الجواب: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ [٨]، وما بينهما اعتراضٌ.

﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [٥]: مِمَّ: استفهامٌ متعلقٌ بخَلِقَ، والجملَةُ في موضع نصب بقوله: ﴿فَلْيَنْظُرِ﴾، وهي معلقةٌ.

﴿دَافِقٌ﴾ [٦]: قيل: بمعنى (مدفوق)، وهي قراءةُ زيد بن عليّ^(٢). ومذهب الخليل و(س)^(٣): على النَّسَبِ، كلاينٍ وتاميرٍ؛ أي: ذي دُفُقٍ.

وقال ابنُ عطية^(٤): الدَّفُقُ: دَفَعُ الماءُ بعضه ببعض، تدفق^(٥) الوادي والسييل إذا جاء يركب^(٦) بعضه بعضاً. ويصحُّ أن يكون الماء دافِقاً؛ لأنَّ بعضه يدفعُ بعضاً، فمنه دافِقٌ ومنه مدفوقٌ.

واعترضَ بأنَّه ركبٌ ما قاله^(٧) على تدَفَّقَ، وهو لازمٌ، دَفَّقْتُهُ فتَدَفَّقَ، نحو: كسرتهُ فتكسَّرَ. ودَفَّقَ أيضاً في اللِّغَةِ ليس معناه ما فسَّره من^(٨) دفع الماءِ بعضه بعضاً، بلُ بمعنى الصَّبِّ.

(٢) شواذ القراءات ص ٥٠٩.

(١) الدر المصون ٧٥٢/١٠.

(٤) المحرر الوجيز ٥٨٤/٨.

(٣) الكتاب ٩٠/٢.

(٦) «س»: (إذا تركب).

(٥) المحرر: كدفع.

(٧) «س»: (قبله)، واعتراض الشيخ في البحر ٤٥٥/٨.

(٨) «م»، «د»: من أنه.

(م): أبو البقاء^(١): وقيل: هو على المعنى؛ لأنَّ اندفق الماء بمعنى: نزل.

﴿يَخْرُجُ﴾ [٧]: الجمهورُ: مبنياً للفاعلِ، وضميرُ الفاعِلِ عائِدٌ على الماءِ. وابنُ أبي عَبلَةَ^(٢): مبنياً للمفعولِ.

﴿الصُّلْبِ﴾: الجمهورُ: بضمِّ الصَّادِ، وسكونِ اللَّامِ^(٣). وابنُ أبي عَبلَةَ^(٤): بضمِّ الصَّادِ واللَّامِ. واليمانيُّ^(٥): بفتحهما.

﴿وَالرَّأْيِ﴾: جمعُ تَريبِيةٍ، وهو موضعُ القلادةِ من الصَّدْرِ، قال^(٦):
مُهْفَهْفَةٌ بيضاءٌ غيرُ مُفَاضَةٍ ترائبها مَصْفُولةٌ كَالسَّجَنَجَلِ
﴿عَلَى رَجْعِهِ﴾ [٨]: الضميرُ عائِدٌ على الإنسانِ. وقيل: على الماءِ.
والمصدرُ مضافٌ إلى المفعولِ.

﴿يَوْمَ تَبْيَأُ﴾ [٩]: قيل: العاملُ في ﴿يَوْمَ﴾: ﴿نَاصِرٍ﴾ [١٠].
ورَدٌ^(٧): بأنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يعملُ فيما قبلها. وكذلك (ما) النافيةُ
على المشهورِ.

وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٨): العاملُ: [٢١٩] ﴿رَجْعِهِ﴾.
ورَدٌ^(٩): بأنَّ فيه فَضْلاً بَينَ الموصولِ، وهو رجعه المصدر؛ لأنَّهُ
بتقديرِ الموصولِ، ومتعلِّقِهِ، وهو من تمامِ الصَّلَةِ، بقولِهِ: «لَقَادِرٍ»، وهو
أجنبيٌّ، وذلك لا يجوزُ.

(١) التبيان ١٢٨١/٢.

(٣) (وابن أبي... اللام): ساقط من «د»، «م»، «س»، بسبب انتقال النظر، وهو ما يحدث في الجمل المتشابهة النهايات.

(٤) الكامل في القراءات ص ٦٥٩، وزاد المسير ٨٢/٩.

(٥) البحر المحيط ٤٥٥/٨، والدر المصون ٧٥٤/١٠. واليماني هو ابن السميع.

(٦) امرؤ القيس، ديوانه ص ١٥.

(٧) البحر ٤٥٥/٨.

(٨) الكشف ٢٤١/٤.

(٩) البحر ٤٥٥/٨.

وقال الحُدَّاقُ: العاملُ فيه مضمَّرٌ يدلُّ عليه المصدر؛ أي: يَرْجِعُه يومَ تُبْلَى.

وأجاز ابنُ عطية^(١): أن يكونَ العاملُ فيه^(٢) «لِقَادِرٍ»، ووجهه بما ملخصه: أنه إنما خصَّصَ هذا الوقتَ لأنه الأهمُّ، وذلك لا ينفي التعلُّقَ بغيره.

وهذه الوجوهُ على أن ضميرَ ﴿رَجَّيْهِ﴾ عائدٌ على ﴿الْإِنْسَانُ﴾، وأما إن كانَ عائداً على الماءِ فهو منقطعٌ مما قبله، والعاملُ مقدَّرٌ؛ أي: اذكر يومَ.

﴿أَمَهُلَهُمْ﴾ [١٧]: لما كرَّرَ الأمرَ توكيداً خالفَ بينَ اللَّفْظَيْنِ، على أن الأوَّلَ مُطلقٌ، وهذا الثاني مُقيَّدٌ بقوله: ﴿رُوَيْدًا﴾.

وقرأ ابنُ عباس^(٣): (مَهْلَهُمْ): بفتحِ الميمِ وشدِّ الهاءِ، موافقةً للفظِ الأمرِ الأوَّلِ.

﴿رُوَيْدًا﴾: (م): أبو البقاء^(٤): نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: إمهالاً رُوَيْدًا. ورُوَيْدًا: تصغيرٌ لرُوَيْدٍ. وقيل: هو مصدرٌ محذوفٌ الزيادة^(٥)، والأصلُ^(٦): إزوَادًا^(٧).

فهو مُصَغَّرٌ تصغيرَ ترخيمٍ، ويُستعملُ مصدرًا، نحو: رُوَيْدَ عمرو، بالإضافة؛ أي: إمهالِ عمرو، كقولِهِ: ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، ونَعْتًا

(١) المحرر الوجيز ٥٨٦/٨.

(٢) مضمَّر... العامل فيه): ساقط من «د»، «س»، بسبب انتقال النظر.

(٣) المحتسب ٣٥٤/٢، وشواذ القراءات ص ٥٠٩.

(٤) التبيان ١٢٨٢/٢. (٥) «س»: (الرواية).

(٦) «م»: (فالأصل).

(٧) من التبيان، وفي الأصول الأربعة: إرواد. وبها ينتهي نصُّ أبي البقاء.

لمصدرٍ، نحو: ساروا سيراً رُوَيْدًا، وحالاً، نحو: سارَ القومُ رُوَيْدًا،
واسمَ فِعْلٍ^(١).



(١) (فهو مصغّر... واسم فعل): ساقط من النسخ الثلاث «م»، «د»، «س». وينظر:
البحر ٨/٤٥٣.

إعراب سورة الأعلى (١)

﴿أَسْمَ رَبِّكَ﴾ [١]: قِيلَ: بِمَعْنَى مُسَمَّى رَبِّكَ، وَقِيلَ: عَلَى بَابِهِ؛ أَي: نَزَّهُهُ عَنِ أَنْ يُسَمَّى بِهِ صِنْمٌ أَوْ وَثْنٌ، أَوْ عَنِ أَنْ تَذَكَرَهُ إِلَّا وَأَنْتَ خَاشِعٌ.

(م): أَبُو الْبَقَاءَ^(٢): وَقِيلَ: لَفْظَةُ (اسْم) زَائِدَةٌ، وَقِيلَ: فِي الْكَلَامِ حَذْفُ مُضَافٍ؛ أَي: سَبَّحَ مُسَمَّى [اسْم] رَبِّكَ. ذَكَرَهُمَا أَبُو عَلِيٍّ^(٣).

﴿الْأَعْلَى﴾: يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِرَبِّكَ، فَيَكُونُ مَخْفُوضًا، أَوْ صِفَةً لَاسِمٍ، فَيَكُونُ مَنْصُوبًا، لَكِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَصْحُحُ عَلَى أَنْ يَكُونَ ﴿الَّذِي﴾ [٢] مَقْطُوعًا، عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أَوْ مَنْصُوبًا عَلَى: أَمْدَحُ. وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِرَبِّكَ فَلَا يَجُوزُ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْفَضْلِ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ، وَهُوَ ﴿رَبِّكَ﴾، وَصِفَتِهِ، وَهُوَ الَّذِي بِصِفَةِ غَيْرِهِ، وَهُوَ الْأَعْلَى؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لَاسِمٍ، وَلَا يَجُوزُ، إِذْ لَوْ قُلْتَ: (رَأَيْتُ غَلَامًا هِنْدِي الْعَاقِلَ الْحَسَنَةَ) لَمْ يَجْزُ.

﴿قَدَّرَ﴾ [٣]: الْجُمْهُورُ: بِالْتَشْدِيدِ، مِنَ الْقَدْرِ وَالْقَضَاءِ، أَوْ مِنَ التَّقْدِيرِ وَالْكَسَائِيِّ^(٤): بِتَخْفِيفِ الدَّالِ، مِنَ الْقُدْرَةِ، أَوْ مِنَ التَّقْدِيرِ وَالْمَوَازِنَةِ.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٥٦، ٢٥٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٥١، والنكت في القرآن ٢/٧٢٥ - ٧٢٧، والكتاب الفريد ٦/٣٨١ - ٣٨٣، والدر المصون ١٠/٧٥٩ - ٧٦٤.

(٢) التبيان ٢/١٢٨٣، وفيه: ذكرهما أبو عليٍّ في كتاب الشعر.

(٣) الحسن بن أحمد الفارسي، ت ٣٧٧هـ. (نزهة الألباء ص ٣١٥، وإنباه الرواة ١/٢٧٣). ولم أقف على قوله في كتابه (إيضاح الشعر).

(٤) قراءة الكسائي ص ١٣٢.

﴿عُثَاءٌ أَحْوَى﴾ [٥]: العُثَاءُ مُخَفَّفُ الثَّاءِ ومَشَدَّدُهَا^(١): ما يُقَدِّمُهُ السَّيْلُ عَلَى جَانِبِ الوَادِي مِنَ الحَشِيشِ والنَّبَاتِ والقِمَاشِ، قَالَ امرؤ القيس^(٢):

كَأَنَّ طَمِيَّةَ المُجَبِّمِ غُدْوَةٌ مِنْ السَّيْلِ والأَغْثَاءِ فَلَكَّةٌ مِعْزَلِ
ورَوَاهُ الفَرَّاءُ^(٣): والأغثاء، على الجمع، وجمع (فُعَال) على (أفْعَال) غَرِيبٌ.

والظَّاهِرُ أَنَّ (أَحْوَى) صِفَةٌ لِعُثَاءٍ. وَقِيلَ: (أَحْوَى) حَالٌ مِنْ ﴿الْمَرْعَى﴾ [٤]; أَي: أَخْرَجَ المَرْعَى أَحْوَى؛ أَي: لِلسَّوَادِ مِنْ شِدَّةِ خُضْرَتِهِ، وَحَسَنَ تَأْخِيرِهِ لِلفَوَاصِلِ.

﴿فَلَا تَسَى﴾ [٦]: الظَّاهِرُ أَنَّ (لَا) نَافِيَةٌ. وَقِيلَ: نَاهِيَةٌ، وَتَثَبَتِ الأَلْفُ لِتَوَافُقِ رُؤُوسِ الأَيِّ.

(م): أَبُو البَقَاءِ^(٤): وَقِيلَ: الأَلْفُ [٢٢٠] نَاشِئَةٌ عَنِ إِشْبَاعِ الفَتْحَةِ.

﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ﴾ [٧]: الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الاستِثْنَاءَ مَقْصُودٌ؛ أَي: إِلا مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَنْسَاهُ بِنَسْخِ أَوْ إِنْسَاءِ^(٥).

وَقَالَ الفَرَّاءُ وَجَمَاعَةٌ^(٦): هُوَ صِلَةٌ فِي الكَلَامِ عَلَى سَنَةِ اللهِ فِي الاستِثْنَاءِ^(٧)، وَلَيْسَ ثَمَّ شَيْءٌ أُبَيِّحُ استِثْنَاؤَهُ.

(١) «م»، «د»، «س»: (بتخفيف الثاء وتشديدها)..

(٢) ديوانه ص ٢٥. وفيه: من السيل والغثاء. وطمية: اسم جبل.

(٣) البحر ٤٥٧/٨، والدر المصون ١٠/٧٦٠.

(٤) التبيان ٢/١٢٨٣.

(٥) ينظر: الوسيط ٤/٤٧٠، وتفسير البغوي ٨/٤٠١، وفيهما: الإنشاء: نوع من النسخ.

وفي «س»: (استيثار).

(٦) البحر ٨/٤٥٩، والدر المصون ١٠/٧٦٢.

(٧) من البحر والدر، وفي النسخ الأربع: (الكلام).

وقال الشيخ^(١): وأخذ ذلك الرّمخشري^(٢)، فقال: الغرضُ به نفيُ النسيان، كما يقولُ الرجلُ لصاحبه: أنت سَهيمي^(٣) فيما أملكُ إلا ما شاء الله، ولا يقصدُ استثناءَ شيءٍ، وهو من استعمالِ القِلّةِ في معنى النفي. وألزمهما الشيخُ^(٤) أن يكونَ الاستثناءُ كلا استثناء، ولا يصحُّ.

قُلْتُ^(٥): فيه نظرٌ؛ لأنَّ النفيَ بالاستثناءِ أبلغُ من مطلقِ النفي؛ لأنَّ استعماله في هذا المعنى مجازٌ، وهذا أبلغُ من الحقيقة، وكان المعنى: إلا ما شاء الله أن ينساه، وليس ثمَّ شيءٌ يشاءُ الله أن ينساه. فهذا ظاهر من كلام الرّمخشري، فلا يلزمه ما ألزمه، ويُقويهِ كونهُ أسندٌ إلى نفسه، فلا بُدَّ له من مزيةٍ على غيره، أو يكون ذكر الاستثناء في الكلام على معنى التبرُّك، وهو ظاهرُ كلامِ الفراء. وقولُ الشيخ: إنَّ الرّمخشريَّ أخذَ قولَ الفراءِ فليسَ بشيءٍ، بل هما معنيان متغايران، كما بيّناه.

﴿وَيُسِّرْكَ﴾ [٨]: معطوفٌ على ﴿سُقْرَتُكَ﴾ [٦]، وما بينهما اعتراضٌ.

﴿إِنْ نَفَعْتَ﴾ [٩]: (إن) على بابها، ولا حذف، والمعنى: على

استبعادِ انتفاعهم بالذكرى.

وقال الفراءُ^(٦) والنحاسُ^(٧): معناه: وإن لم تنفع، فاقترضَ على

القسم الواحد لدلالته على الثاني. وقيل: (إن) بمعنى (إذ).

(١) (وقال الشيخ): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٢) الكشاف ٤/٢٤٣، وفي «م»، «د»، «س»: ونحوه للزمخشري قال.

(٣) (سهيمي): ساقطة من «م»، «د»، «س».

(٤) «م»، «د»، «س»: (وألزم أن يكون).

(٥) قلت... كما بيناه: ساقط من «م»، «د»، «س».

(٦) البحر ٨/٤٥٩، والدر ١٠/٧٦٣.

(٧) إعراب القرآن ٥/٢٠٦. والنحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، ت ٣٣٨هـ. (إنباه الرواة

١/١٠١، وطبقات المفسرين ٢/٦٧).

- ﴿نَمَّ لَا يَمُوتُ﴾ [١٣]: نَمَّ: للتراخي بين الرتبتين، وما بعدها أشدَّ.
- ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [١٦]: الجمهورُ: بناءِ الخطابِ.
- (م): أبو البقاء^(١): أي: قُلْ لهم ذلك. انتهى.
- وأبو عمرو^(٢): بياء الغيبة.
- ﴿الضُّحْفُ﴾ [١٨]: الجمهورُ: بضمِّ الحاءِ، كالثَّاني [١٩]. وعن أبي عمرو^(٣): بسكونها. وفي كتاب اللوامح، عنه: بسكونها فيهما، وهي لغة تميم^(٤).
- ﴿إِزْهِيمَ﴾ [١٩]: الجمهورُ: بألفٍ وبياءٍ والهاء مكسورة. وأبو رجاء^(٥): بحذفهما، والهاء مفتوحةٌ ومكسورةٌ معاً. وابنُ الزبير^(٦): إبراهيم: بألفين في كلِّ القرآن. ومالك بن دينار^(٧): إبراهيم: دون ياءٍ، وفتح الـهاء. وعبد الرحمن بن أبي بكر^(٨): كذلك، إلا أنَّه كسرَ الـهاء في جميع القرآن.
- قال ابنُ خالويه^(٩): وقد جاء: إبراهيم. يعني: بألفٍ، وضمُّ الـهاءِ.



(١) التبيان ١٢٨٣/٢.

(٢) مفردة أبي عمرو ص ١٥٣، والتهديب ص ٧٩.

(٣) الكامل ص ٦٦٠، والمححر الوجيز ٥٩٤/٨.

(٤) البحر ٤٦٠/٨.

(٥) البحر ٤٦٠/٨. وفيه كذلك قراءة ابن الزبير، ومالك بن دينار، وعبد الرحمن بن أبي بكر.

(٦) عبد الله، صحابي، ت ٧٣هـ. (أسد الغابة ٢٤٢/٣، والإصابة ٨٩/٤).

(٧) البصري، ت ١٢٧هـ. (سير أعلام النبلاء ٣٦٢/٥، وغاية النهاية ٣٦/٢).

(٨) الصَّدِّيق، صحابي، ت ٥٢هـ. (أسد الغابة ٤٦٦/١، والإصابة ٢٩١/٢ و ٣٢٥).

(٩) مختصر في الشواذ ص ١٧٢.

إعراب سورة الغاشية^(١)

﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ [١]: قيل: بمعنى (قد).

﴿وَجُودٌ﴾ [٢]: مبتدأ. وسوَّغ الابتداء به، وهو نكرة، التفصيل.

(م): وجعل أبو البقاء^(٢): ﴿عَامِلَةٌ﴾ [٣] وصفاً لها، بما كانت عليه في الدنيا، فيكون هذا أيضاً مسوَّغاً. قال: و﴿خَشِيعَةٌ﴾: هو الخبر، و﴿يَوْمِيذٍ﴾: متعلق بالخبر.

ولم تتقدّم جملة صريحة بكون التّنين في ﴿يَوْمِيذٍ﴾ عوضاً منها، لكنّ تقدّمت جملة مقدّرة، وهي التي تنحل إليها لفظ ﴿الْغَاشِيَةِ﴾؛ أي: التي غشيت، فالتّنين عوضٌ من هذه الجملة المقدّرة^(٣).

﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [٣]: أي: عاملةٌ في الدنيا ناصبةٌ يوم القيامة. والجمهورُ برفعهما. قلت: على أنّهما خبرٌ بعد خبرٍ، أو على الوصف، أو خبر مبتدأ محذوف. [٢٢٠ب] انتهى.

وابنٌ كثير، في رواية شبل^(٤): بنصبهما على الذمّ.

﴿تَصَلَّى﴾ [٤]: الجمهورُ: بفتح التاء. وأبو عمرو وأبو بكر:

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٧/٣ - ٢٥٩، ومشكل إعراب القرآن ٣٥٢/٢، ٣٥٣، والكتاب الفريد ٣٨٤/٦ - ٣٩٠، والدر المصون ٧٦٥/١٠ - ٧٧٥.

(٢) التبيان ١٢٨٤/٢.

(٣) (ولم تتقدم... المقدرة): ساقط من «م»، «د»، «س». وينظر: البحر ٤٦٢/٨.

(٤) ابن عباد المكي، ت نحو ١٦٠هـ. (معرفة القراء ٢٧١/١، وغاية النهاية ٣٢٣/١). والقراءة في المحتسب ٣٥٦/٢، وشواذ القراءات ص ٥١٠.

بِضْمِهَا^(١). وخارجة^(٢): بضمّ التاء، وفتح الصاد، مشدّد اللام.
﴿إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ﴾ [٦]: قَالَ الْخَلِيل^(٣): نَبْتُ أَحْضَرُ مَتْنُ الرَّائِحَةِ يَرْمِي
به البحرُ. وموضعه رفعٌ بدلاً من اسمٍ ليسَ؛ أي: الإطعام من ضريحٍ.
﴿لَا يُسْمِنُ﴾ [٧]: أَجَازَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٤): أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ
جَرِّ صِفَةٍ لَضَرِيحٍ، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ^(٥) صِفَةً لَطَعَامٍ.
وَرَدَّ^(٦) الثَّانِي: بِأَنَّ الطَّعَامَ مَنْفِيٌّ، وَ(لَا يُسْمِنُ) مَنْفِيٌّ، فَلَا يَصِحُّ
تَرْكِيبُهُ، إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ إِلَّا
مِنْ ضَرِيحٍ.

قلتُ: في هذا الرّدّ نظرٌ؛ لأنّ المعنى حينئذٍ ليسَ لهم طعامٌ غير
مسمِنٍ إلّا من ضريحٍ، و(لا) هنا مع الجملة بعدها وصفٌ، فلا يمتنع أن
تقع بعد التّفي، كما تقولُ: (ليسَ في الدّارِ رجلٌ لا يعطي إلّا زيدٌ)،
وإنّما يمتنع ذلك في (لا) العاطفة، نحو: (قامَ زيدٌ لا عمرو). انتهى.
ويصحُّ أن تكونَ الجملةُ في موضعِ رفعٍ صِفَةً للمحذوفِ المقدّر
في: ﴿إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ﴾، كما تقدّم.

وأجازَ الزّمخشري^(٧) أيضاً: أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ: لَا طَعَامَ لَهُمْ أَصْلًا؛
لأنّ الضّريحَ ليسَ بطعامٍ للبهائم فضلاً عن الإنسانِ؛ لأنّ الطّعامَ ما أشبعَ أو
أسمنَ، وهو منهما بمعزّلٍ، كما تقولُ: (ليسَ لفلانٍ ظلٌّ إلّا الشّمسُ)،
تريدُ نفي الظلِّ على التوكيد.

(١) السبعة ص ٦٨١، والتيسير ص ٥١٩.

(٢) مختصر في الشواذ ص ١٧٢، وشواذ القراءات ص ٥١٠.

(٣) العين ٢٧٠/١، وفيه: والضريح في كتاب الله: ببس الشبرق. وينظر: المحكم ١/٢٥٠.

(٤) الكشاف ٢٤٦/٤.

(٥) (رفع): ساقطة من «م».

(٦) البحر ٤٦٣/٨.

(٧) الكشاف ٢٤٦/٤.

قال الشيخ^(١): فعلى هذا يكون الاستثناء منقطعاً، إذ لم يندرج الكائن من الضريع تحت لفظه (طعام)، إذ ليس بطعام، والظاهر فيه الاتصال.

قلت: بل الظاهر من كلامه فيه الاتصال. والمعنى: إن كان الضريع مما يمكن أن يكون طعاماً فهو لهم، ولا يتأتى ما قصده من التوكيد والمبالغة إلا على معنى الاتصال، لا على معنى الانقطاع، فتأمل^(٢).

﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾ [١١]: نافع^(٣)، وابن كثير، وأبو عمرو: بقاء التأنيث، مبنياً للمفعول، ورفع (لاغية): مفعولاً لم يُسم فاعله، وهو وصف لموصوفٍ محذوفٍ؛ أي: كلمة لاغية، أو جماعة لاغية، أو يكون مصدرأ؛ أي: (لغو)، كالعاقبة. وابن كثير، وأبو عمرو: كذلك، إلا أنهم قرأوا: بالياء^(٤)؛ لأن التأنيث مجازي. والجحدري^(٥): بالياء، إلا أنه نصب (لاغية)، من قولك: (أسمعت زيدا)؛ أي: لا يسمع فيها أحد.

ونافع، في رواية^(٦)، وأبو عمرو، بخلاف عنه^(٧)، وباقي السبعة: بقاء الخطاب، والمخاطب الرسول ﷺ، أو كل مخاطب، أو التاء للتأنيث، وضيم الفاعل عائد على الوجوه. ونصب (لاغية) مفعولاً به.

(١) البحر ٨/٤٦٣. وقال الشيخ: ساقط من «م»، «د»، «س».

(٢) (إذا لم يندرج... فتأمل): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٣) وقد تفرّد بذلك: «لا تُسْمَعُ فِيهَا لاغِيَةً». (السبعة ص ٦٨١، والتهديب ص ٣٦).

(٤) «لا يُسْمَعُ فِيهَا لاغِيَةً». (مفردة ابن كثير ص ١٠٦، ومفردة أبي عمرو ص ١٥٣، والتيسير ص ٤١٩).

(٥) عاصم بن أبي الصباح، ت ١٢٨هـ. (معرفة القراء ١/٢١٠، وغاية النهاية ١/٣٤٩).
وقراءته في البحر ٨/٤٦٣، والدر ١٠/٧٦٩.

(٦) في رواية خارجة. (السبعة ص ٦٨١). (٧) السبعة ص ٦٨١، والبحر ٨/٤٦٣.

﴿الإِبِلِ﴾ [١٧]: الجمهورُ: بكسرِ الباءِ، وتخفيفِ اللّامِ.

الأصمعيّ^(١)، عن أبي عمرو: بإسكانِ الباءِ.

وابن عباس: بشدّ اللّامِ، ورُوِيَتْ عن أبي عمرو، والكسائيّ^(٢).

وعن قومٍ من أهلِ اللّغة: أنّها [السّحاب] ^(٣).

والإِبِلُ: لا واحدَ له من لفظِهِ، وهو مؤنثٌ ^(٤)، ولذلك تدخلُهُ

الهَاءُ ^(٥) في التصغيرِ، قالوا: أُبَيْلَةٌ، وقالوا في الجمعِ: أَبَالٌ. وقد اشتقوا

من لفظِهِ، فقالوا: (تَأْبَلُ الرَّجُلُ) ^(٦). وتعجّبوا من هذا [١٢٢١] الفعلِ على

غيرِ قياسٍ، فقالوا: (ما أَبَلَ زيدا) ^(٧).

وإِبِلٌ: اسمٌ جاءَ على (فِعَلٍ)، ولم يحفظ (س) ^(٨) ممّا جاءَ على

هذا الوزنِ غيرُهُ.

﴿كَيْفَ خُلِقَتْ﴾: كيفَ: سؤالٌ عن حالٍ، والعامِلُ فيها: خُلِقَتْ،

والجملةُ في موضعِ البدلِ من (الإِبِلِ)، إلّا أنّ ﴿يَنْظُرُونَ﴾ تعدّى إليها على

سبيلِ التعلّيقِ، وإلى الإِبِلِ بواسطة (إلى). وقد تُبدلُ الجملةُ الاستفهاميةُ

من الاسمِ وليسَ فيه استفهامٌ، نحو: (عرفتُ زيداَ أبو مَنْ هو) على أصحِّ

الأقوالِ. على أنّ العربَ أدخلت (إلى) على (كيفَ)، فحكيَ عنهم:

(انظر إلى كيفَ يصنعُ)، وإذا علّقَ الفعلُ عمّا فيه الاستفهامُ لم يبقَ على

حقيقتهِ.

(١) عبد الملك بن قريش، ت ٢١٦هـ. (نور القبس ١٢٥ - ١٧٠). وروايته في الكامل

٥٦٦٠هـ.

(٢) شواذ القراءات ص ٥١١هـ.

(٣) مختصر في الشواذ ص ١٧٢. (وعن قوم... السحاب): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٤) المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٥٣، وللمبرد ١١٠.

(٥) «م»، «د»، «س»: التاء. وينظر: تفسير القرطبي ٢٥٢/٢٢.

(٦) أي: كثرت إبِلُهُ. وينظر: الغريب المصنف ٥٣٠/٢، واللسان والتاج (أبل).

(٧) أي: ما أكثر إِبِلَ زيد. (٨) الكتاب ٣١٥/٢.

وقرأ الجمهورُ: ﴿خُلِقَتْ﴾ بتاءِ التَّائِيثِ مَبْنِيًّا للمفعولِ. وكذا:
﴿رُفِعَتْ﴾ [١٨]، و﴿نُصِبَتْ﴾ [١٩]، و﴿سُطِحَتْ﴾ [٢٠].

وعليٌّ^(١): بتاءِ المتكلمِ مَبْنِيًّا للفاعِلِ، والمفعولُ محذوفٌ؛ أي: خَلَقْتُهَا، ورفَعْتُهَا، ونَصَبْتُهَا، وَسَطَّحْتُهَا.

﴿سُطِحَتْ﴾: الجمهورُ: بالتخفيفِ. والحسنُ^(٢): بالتشديدِ.

﴿يُمَصِّطِرُ﴾ [٢٢]: الجمهورُ: بالصادِ، وكسرِ الطَّاءِ. وابنُ عامرٍ، في روايةٍ، وعن قُتَيْبٍ^(٣)، وحفص: بالسینِ. وحمزة، في روايةٍ: بإشمامِ الرَّايِ. وهارون^(٤): بفتحِ الطَّاءِ، على لغةِ تميم: في تعدية (سَيَطِرُ)، ويدلُّ عليه فعلُ المطاوعةِ، وهو: تَسَيَطِرُ.

وليسَ في كلامهم على هذا الوزنِ إلَّا: مُسَيَطِرٌ، ومُهَيِّمِنٌ، ومُبَيِّطِرٌ، ومُبَيِّقِرٌ، أسماءُ فاعلينِ من: سَيَطِرَ، وهَيِّمَنَ، وبَيَّطَرَ، وبَيَّقَرَ.

وجاء: مُجَيِّمِرٌ، اسمٌ وادٍ، ومُدَيِّبِرٌ. ويمكنُ أن يكونَ أصلهما: مُدْبِرٌ، ومُجْمِرٌ، فَصُغُرَا.

﴿إِلَّا مَنْ﴾ [٢٣]: الجمهورُ: بالاستثناءِ، فقيلَ: متصلٌ، من ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّطِرٍ﴾، وقيلَ: من ﴿فَذَكِّرْ﴾ [٢١]، وما بينهما اعتراضٌ. وقيلَ: منقطعٌ.

(١) ابن أبي طالب، ت ٤٠هـ. (تاريخ الخلفاء ١٩٨ - ٢٢١). وقراءته في المحتسب ٢/ ٣٥٦.

(٢) المحرر الوجيز ٦٠٨/٨، وتفسير القرطبي ٢٥٢/٢٢، والبحر ٤٦٤/٨. وليست في مفردته.

(٣) محمد بن عبد الرحمن، راوية ابن كثير، ت ٢٩١هـ. (معرفة القراء ٤٥٢/١)، وغاية النهاية ١٦٥/٢.

(٤) ابن موسى الأعرور، ت نحو ١٧٠هـ. (تاريخ بغداد ٣/١٤)، وغاية النهاية ٣٤٨/٢. وينظر في قراءات هذا الحرف: المحرر الوجيز ٦٠٢/٨، والبحر ٤٦٤/٨.

وقرأ زيد بن أسلم^(١): (أَلَا) حرف تنبيه واستفتاح.

﴿إِيَابَهُمْ﴾ [٢٥]: الجمهور: بتخفيف الياء، مصدر: أَبَ إِيَابًا، كقَامَ قِيَامًا.

وأبو جعفر^(٢): بتشديدها، على أَنَّ (أَبَ) بُنِيَ منه (فَيَعْلُ)، فجاء مصدره على (فيعال)، أو: (فَوَعْلُ) كحَوَقْلُ، فجاء مصدره أيضاً على (فيعال) كحِقَالُ، أو (فَعْوَلُ) كجَهْوَرُ، فجاء مصدره على (فَعْوَالُ) كجَهْوَارُ.

فأصله على الأول: إِيَوَابُ، وعلى الثاني والثالث: إِيَوَابُ، فقلبت فيهما الواو الأولى ياءً، لانكسار ما قبلها، فصار: (إِيَوَابُ) كالأوَّلُ، فاجتمع ياءٌ وواوٌ، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء الأولى فيها، ولم يمنع الإدغام من القلب؛ لأنَّ الواو والياء ليستا عينين من الفعل، بل الياء في (فَيَعْلُ)، والواو في (فَوَعْلُ) و(فَعْوَالُ) زائدتان.

وقال صاحب اللوامح^(٣)، وتبعه الزمخشري^(٤): أصله: إِيَوَابُ، من أَوَّبَ، ككذَّابٍ من كذَّبَ، ثمَّ قِيلَ: إِيَوَابُ، فقلبت الواو الأولى ياءً لانكسار ما قبلها.

قال الزمخشري^(٥): كديوان في دِوَانٍ، ثمَّ قلبت الواو ياءً، وأدغم، كما تقدَّم.

(١) المدني، ت ١٣٦هـ. (الكاشف ١/٣٣٦، وغاية النهاية ١/٢٩٦). وقراءته في مختصر في الشواذ ص ١٧٢، وشواذ القراءات ص ٥١١.

(٢) المبسوط ص ٤٦٩، والمستنير ٢/٥٢٩، ومصطلح الإشارات ص ٥٥٧.

(٣) البحر ٨/٤٦٥. (٤) الكشاف ٤/٢٤٨.

(٥) الكشاف ٤/٢٤٨.

واعترض^(١): بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ (أَوَّاب) لما انقلبت الواو الأولى ياءً؛ لأنَّ الواو إذا كانت موضوعة على الإدغام لم تُقلَب ياءً لانكسار ما قبلها، كاخْرَوَّاط: مصدر اخْرَوَّط^(٢). وقالوه أيضاً في أوَّاب، مصدر: أَوَّاب؛ لأنها لما وُضِعَتْ على الإدغام حَصَّنَهَا ذَلِكَ مِنَ الْإِبْدَالِ [٢٢١ب] ولم تتأثَّر للكسرة. وتمثيلاً بديوان لا يصح؛ لأنَّهم لم ينطقوا بها مُدْغمة، ولولا الجمعُ على دواوين لم يُعلم أنَّ أصلَ هذه الياء واو. وأيضاً فقد نصَّوا على شذوذ (ديوان) فلا يُقاس عليه^(٣).

قلتُ: ما أوردَهُ على الزَّمخشري وصاحب اللوامح لا يردُّ عليهما، إذ لا يلزمُ من قولهما: أصله أوَّاب، وقوع الإدغام إلَّا بناؤه عليه. والمعنى بقولهما: أصله أوَّاب، موافقة أن يجيء على هذا الأصل. وما ذكره الزَّمخشري من (ديوان) فليس على وجه جائز، وإنَّما هو تأسيسٌ بالنظير له مِنَ الشذوذ^(٤).

وأجاز ابنُ عطية^(٥): أن يكونَ من أَوَّاب، فيجيءُ مصدره: إئوَّاباً، سُهِّلَتِ الهمزة، وكانَ اللَّازِمُ في الإدغامِ يردُّها: إوَّاباً، لكنَّ استحسنْتُ فيه الياء على غير قياسٍ.

واعترض^(٦) قوله: فكانَ اللَّازِمَ، بأنَّ اللَّازِمَ للإدغامِ أن يكونَ إِيَّاباً؛ لأنَّهُ قد اجتمعتُ ياء، وهي المُبدِلة من الهمزة بالتسهيل، وواو، وهي عينُ الكلمة، واحداهما ساكنةٌ، فقلبتِ الواو ياءً، وتُدغمُ فيها الياء فيصيرُ إِيَّاباً.

(٢) أي: أسرع.

(١) البحر ٤٦٥/٨.

(٣) بعدها في «م»، «د»، «س»: غيره.

(٤) قلت... من الشذوذ): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٦) البحر ٤٦٥/٨.

(٥) المحرر الوجيز ٦٠٣/٨.

إعراب سورة الفجر^(١)

﴿وَالْفَجْرِ﴾ [١]: جوابه محذوف، قَدَرَهُ الرَّمَحْشَرِيُّ^(٢): (لِيُعَذِّبَنَّ)،
يدلُّ عليه قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [٦]، إلى قوله: ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطًا
عَذَابٍ﴾ [١٣].

وقيل: لِإِيَابِهِمْ إِلَيْنَا وَحَسَابِهِمْ عَلَيْنَا، يدلُّ عليه آخرُ سورة الغاشية.
وقيل: مذكورٌ، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٣): ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ﴾ [١٤].
وقيل: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ﴾ [٥]، و(هل) بمعنى (إن). وليس بشيء؛ لَأَنَّ
معناه حينئذٍ: الْقَسَمُ عَلَى تَعْظِيمِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ، فَيَبْقَى الْقَسَمُ فِي الْحَقِيقَةِ
بِلا جوابٍ.

وقرأ أبو الدینار الأعرابي^(٤): بتنوين: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [١]، ﴿وَالْوَتْرِ﴾
[٣]، و﴿يَسِّرٍ﴾ [٤].

وخرَّجَهُ ابْنُ خَالَوَيْهِ عَلَى تَنْوِينِ الْقَوَافِي وَقَفَاءً، كَقَوْلِهِ^(٥):

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلٌ وَالْعَتَابَاً وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَاً

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٩/٣ - ٢٦٣، وللزجاج ٣٢١/٥ - ٣٢٥، وإعراب القرآن ٢١٧/٥ - ٢٢٦، ومشكل إعراب القرآن ٣٥٤/٢، ٣٥٥، والدر ٧٧٧/١٠ - ٧٩٥.

(٢) الكشاف ٢٤٩/٤. (٣) إيضاح الوقف والابتداء ٩٧٦/٢.

(٤) مختصر في الشواذ ص ١٧٣، والبحر ٤٦٧/٨.

(٥) جرير، ديوانه ص ٨١٣. وهو من شواهد الكتاب ٢٩٨/٢، والمقتضب ٢٤٠/١، والخصائص ١٧١/١، والمنصف ٢٢٤/١، والإنصاف ص ٥٢٧، وينظر فيه أيضاً: شرح أبيات سيويه ٣٤٩/٢.

وهذا أحدُ الوجهين لهم في القوافي المطلقة إذا لم يترنموا،
والآخرُ: الوقفُ، يقولون: العتابُ، وأصابُ، كوقفهم على الكَلِمِ في
الكلامِ لا في الشُّعْرِ^(١).

﴿وَلَيْالٍ عَشْرٍ﴾ [٢]: الجمهورُ: بتنوينِ (ليالٍ). وابنُ عباسٍ^(٢):
بالإضافة. فضَبَطَهُ بعضهم: وليالٍ عشرٍ، بدونِ ياءٍ آخرِهِ. وبعضُهُم:
بالياءِ، والمُرَادُ: وليالي أيامٍ عشرٍ، فلَمَّا حُذِفَ الموصوفُ المعدودُ، وهو
مذكَّرٌ، حُذِفَ التَّاءُ من عدديهِ.

﴿وَأَلْوَرٍ﴾ [٣]: الجمهورُ: بفتحِ الواوِ، وسكونِ التَّاءِ، وهي لغَةٌ
قريش. وحمزة، والكِسائِيُّ: بكسرِ الواوِ، وهي لغَةٌ تميم.
واللُّغَتَانِ فِي الفَرْدِ، فَأَمَّا الدَّحْلُ^(٣) فبالكسرِ لا غير.
وَحَكَى الأَصمعيُّ^(٤) فِيهِ اللُّغَتَيْنِ، ويونس، عن أبي عمرو: بفتحِ
الواوِ، وكسرِ التَّاءِ^(٥).

﴿إِذَا يَسِرُّ﴾ [٤]: (م): أبو البقاء^(٦): العَامِلُ فِي (إِذَا) محذوفٌ؛
أَي: أَقْسِمُ بِهِ إِذَا يسري. انتهى.

الجمهورُ: يَسِرُّ، بحذفِ الياءِ وَضَلًّا وَوَقْفًا. وابنُ كثير: بإثباتِها
فيهما. ونافع، وأبو عمرو بخلافِ عنه: بإثباتِها وَضَلًّا، وحذفِها
وقفًا^(٧).

(١) ينظر: شرح أبيات إصلاح المنطق ص ٥٣١، والبحر ٨/٤٦٧.

(٢) الكشاف ٤/٢٤٩، وتفسير القرطبي ٢٢/٢٥٧.

(٣) الدَّحْل: الحقد والثأر والعداوة. (٤) البحر ٨/٤٦٨.

(٥) شواذ القراءات ص ٥١٢، والبحر ٨/٤٦٨.

(٦) التبيان ٢/١٢٨٥.

(٧) السبعة ص ٦٨٣ - ٦٨٤، والتيسير ص ٥٢١.

﴿بِعَادٍ ١﴾ إِرْمَ ذَاتِ أَلْعَمَادِ ﴿٦، ٧﴾: الجمهورُ: بصرفِ (عَادٍ)، على أَنَّهُ اسْمٌ لِلْحَيِّ [٢٢٢٢] أَوْ لِلْقَبِيلَةِ^(١)، ولو حظ فيه معنى الجنسَيْنِ^(٢)، أَوْ جَاءَ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ صَرَفِ هِنْدَاءَ، وَكَسَرَ هَمْزَةَ (إِرْمَ) وَفَتَحَ رَاءَهُ وَمِيمَهُ، مَمْنُوعِ الصَّرْفِ لِلتَّائِيثِ وَالْعَلَمِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْقَبِيلَةِ، وَ﴿إِرْمَ﴾: بَدَلٌ مِنْ (عَادِ)، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ لَهُ.

وَإِنْ كَانَ ﴿إِرْمَ﴾ اسْمَ مَدِينَةٍ، فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ؛ أَيُّ: بَعَادٍ أَهْلُ إِرْمَ.

وَقَرَأَ الْحَسَنُ^(٣): (بِعَادَ): غَيْرُ مَصْرُوفٍ، مُضَافاً إِلَى ﴿إِرْمَ﴾، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿إِرْمَ﴾ أَباً أَوْ جَدًّا أَوْ مَدِينَةً، وَالْإِضَافَةُ إِلَيْهِ بَيْنَةٌ.

وَالضَّحَّاكُ^(٤): بِفَتْحِ الدَّالِ، وَمَا بَعْدَهَا مَمْنُوعِي الصَّرْفِ، وَإِعْرَابُ^(٥) ﴿إِرْمَ﴾ كإِعْرَابِهِ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ.

وَإِبْنُ الزُّبَيْرِ^(٦): بِإِضَافَةِ (عَادِ) إِلَى (أِرْمِ) مَفْتُوحِ الْهَمْزَةِ، مَكْسُورِ الرَّاءِ، لُغَةٌ فِي الْمَدِينَةِ.

وَالضَّحَّاكُ^(٧): ﴿بِعَادٍ﴾ مَصْرُوفاً، وَغَيْرُ مَصْرُوفٍ. أَرْمَ: بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ، تَخْفِيفَ (أِرْمِ) بِكسْرِ الرَّاءِ^(٨).

وَإِبْنُ عَبَّاسٍ^(٩): أَرْمَ: فِعْلاً مَاضِياً؛ أَيُّ: بَلِيَّ. يَقَالُ: رَمَّ الْعَظْمُ، وَأَرَمَّ؛ أَيُّ: بَلِيَّ. وَأَرَمَهُ غَيْرُهُ: مُعَدَّى بِالْهَمْزَةِ، مِنْ (رَمَّ) الثَّلَاثِي.

(١) «د»: (للقبيلة).

(٢) (ولو حظ... الجنسَيْنِ): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٣) مفردته ٢٨٨، ومصطلح الإشارات ص ٥٥٧.

(٤) البحر ٤٦٩/٨. (٥) «م»، «س»: (وأعرب).

(٦) البحر ٤٦٩/٨. (٧) البحر ٤٦٩/٨.

(٨) (والضحاك... الرءاء): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٩) المحتسب ٣٥٨/٢، وشواذ القراءات ص ٥١٢.

و﴿ذَاتِ﴾ على هذه القراءات مكسورة التاء صفة لإرَم، على أَنَّهَا اسْمٌ، سواء كان اسم مدينة أو قبيلة.

قلتُ: وعلى أَنَّهُ فعلٌ، فيكون صفة لعادٍ، [والله أعلم]. انتهى.

وقرأ ابنُ عباس^(١) أيضاً: أَرَمَ، فعلاً ماضياً، (ذات): بنصبِ التاء، مفعولاً بأَرَمَ. وأَرَمَ على هذا بدل من فعل، أو تبين له.

وقرئ^(٢): بإضافةِ ﴿إِرَمَ﴾ إلى ﴿ذَاتِ﴾، والإِرَمُ: العَلَمُ، فالمعنى: بعاد^(٣) أعلام ذات العماد.

﴿لَمْ يَخْلُقْ﴾ [٨]: الجمهورُ: مبنياً للمفعول، ورفع (مثل) على أَنَّهُ مفعول لم يُسَمِّ فاعله.

وقرأ ابن الزبير^(٤): مبنياً للفاعل، ونصب «مثلها» مفعولاً به.

وعنه^(٥): نخلق، بالنون، وضمير «مثلها» عائد على المدينة.

﴿وَتَمُودَ﴾ [٩]: الجمهورُ: بمنعِ الصَّرفِ. قلتُ: على أَنَّهُ اسْمٌ للقبيلة، فامتنعَ للعلمية والتأنيث. انتهى.

وابنُ وثَّاب^(٦): بالتثوين. قلتُ: على أَنَّهُ اسْمٌ للحِيّ.

﴿جَابُوا﴾: أي: قَطَعُوا.

﴿الَّذِينَ طَفَّوْا﴾ [١١]: صفةٌ لعاد وتمود وفرعون، أو منصوبٌ على الدَّمِّ، أو مرفوعٌ على إضمارِ (هم).

(١) شواذ القراءات ص ٥١٢، والبحر ٤٦٩/٨.

(٢) البحر ٤٦٩/٨. (٣) (بعاد): ساقطة من «د»، «س».

(٤) مختصر في الشواذ ص ١٧٣، والبحر ٤٦٩/٨.

(٥) البحر ٤٦٩/٨.

(٦) يحيى الأسدي الكوفي، ت ١٠٣هـ. (معرفة القراء ١/١٥٩، وغاية النهاية ٢/٣٨٠).

وقراءته في المحرر الوجيز ٨/٦٠٨، والبحر ٤٦٩/٨.

(م): وأجازَ أبو البقاء^(١): أن يكونَ صفةً لفرعونَ وأتباعِهِ، واكتفى بذكرِهِ عن ذكْرِهِم.

﴿سَوَطٌ عَدَابٍ﴾ [١٣]: السَّوْطُ: آلةٌ للضربِ. قَالَ بعضُ اللُّغويين: هو مصدرٌ من: ساطَ يسوِّطُ، إذا خلطَ.

وقالَ اللَّيْثُ^(٢): ساطُهُ، إذا خلطَهُ بالسوِّطِ، ومنه^(٣):

أحارِثُ إنَّا لو تُسَاطُ دِمَاؤُنَا تَرَائِلَنَ حَتَّى لا يَمَسَّ دَمٌ دَمًا

وقالَ أبو زيد^(٤): (أموالُهُم سَوِيطةٌ بينهم)؛ أي: مُختلِطةٌ^(٥).

﴿لِيَا لِمِرْصَادٍ﴾ [١٤]: اسمُ مكانٍ. وأجازَ ابنُ عطية^(٦): أن يكونَ اسمُ

فاعلٍ للمبالغةِ. وردَّ^(٧): بأنَّ الباءَ تمنعُ من ذلك، وليسَ موضعَ زيادتها.

﴿إِذَا مَا أَبْلَثُهُ﴾ [١٥]: العَامِلُ في (إذا): فيقولُ، والنيةُ بهِ التَّأخيرُ؛

أي: فيقولُ كذا وقتَ ابتلائِهِ.

والفاءُ في ﴿فَيَقُولُ﴾ لا تمنعُ أنْ يعملَ ما بعدها [٢٢٢ب] فيما قبلها

وإنْ كانت داخلةً في خبرِ المبتدأ، لمكانِ (أما) التي فيها معنى الشرطِ.

و﴿فَيَقُولُ﴾ [١٦] الثاني: خبرٌ عن مبتدأٍ مضمَرٍ بعد (أما)^(٨) ليقع

التوازنُ؛ أي: وأما هو.

(١) التبيان ١٢٨٦/٢.

(٢) ابن نصر بن سيار، صاحب الخليل. (مراتب النحويين ص ٣١، وإنباه الرواة ٤٢/٣). وقوله في البحر ٤٦٦/٨.

(٣) للمتملمس في ديوانه ص ١٦، وفيه: (تشاط)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٤) سعيد بن أوس الأنصاري، ت ٢١٥هـ. (مراتب النحويين ص ٤٢، وتحفة الأديب ١/٣٦٨). وقوله في البحر ٤٦٦/٨. وينظر: إصلاح المنطق ص ٥٥٠.

(٥) وقال الليث... مختلطة: ساقط من «م»، «د»، «س».

(٦) المحرر الوجيز ٦١٠/٨. (٧) البحر ٤٧٠/٨.

(٨) من «د». وفي الأصل، «م»، «س»: (ما).

(م): وجعلَ أبو البقاء^(١): ﴿فَيَقُولُ﴾ جواب ﴿إِذَا﴾ ، وإذا وجوابها: خبر عن ﴿الْإِنْسَانِ﴾ .
قلتُ: وفيه نظر^(٢) .

﴿فَأَكْرَمُهُ﴾ : (م): أبو البقاء^(٣): معطوفٌ على ﴿أَبْنَلَهُ﴾ .

﴿أَكْرَمَنِ﴾ : ابن كثير^(٤): أكرمني، وأهانني: بالياءِ فيهما . ونافع^(٥): بالياءِ وصلاً، وحذفها وقفاً . وخَيْرَ أبو عمرو^(٦) في الوجهين . وحذفها الباقون فيهما وصلاً ووقفاً . وَمَنْ حَذَفَهَا سَكَنَ النَّونَ فيه .

﴿فَقَدَّرَ﴾ : الجمهورُ: بتخفيفِ الدَّالِ . وابن عامر^(٧): بتشديدها، وهما بمعنى: ضَيَّقَ، والتَّضْعِيفُ للمبالغة .

﴿بَلْ لَا تُكْرِمُونَ﴾ [١٧]: أبو عمرو^(٨): بياءِ الغيبةِ فيه، وفي: ﴿تَحْتَضُونَ﴾ [١٨]، ﴿وَنَاكُلُونَ﴾ [١٩]، ﴿وَنَحْبُونَ﴾ [٢٠] .

والباقون: بقاءِ الخطابِ في الجميع .

«ولا يحضون»: (م): أبو البقاء^(٩): مفعولُهُ محذوفٌ؛ أي: لا يحضونَ أحداً، أو: لا يحضونَ أنفسهم . انتهى .

وقرأ الكوفيون^(١٠): تَحَاضُونَ، بفتحِ التَّاءِ، وبألِفٍ، وأصلُهُ:

(١) التبيان ١٢٨٦/٢ .

(٢) قلت: وفيه نظر): ساقط من «م»، «د»، «س» .

(٣) التبيان ١٢٨٦/٢ .

(٤) السبعة ص ٦٨٤، والتيسير ص ٥٢١، ومفردة قراءة ابن كثير المكي ص ٢٧٠ .

(٥) مفردة نافع ص ٧٩، والجواهر المضية ٤١٦ .

(٦) مفردة أبي عمرو ص ١٥٤، ورواية أبي عمرو ص ٢٠٩ .

(٧) التيسير ص ٥٢٠ .

(٨) مفردة أبي عمرو ص ١٥٤هـ، ورواية أبي عمرو ص ٢٠٩ .

(٩) التبيان ١٢٨٦/٢ .

(١٠) السبعة ص ٦٨٥، والمححر الوجيز ٦١١/٨ : وفيه قراءة الكسائي .

تُحَاضُونَ. وعن الكِسَائِي: كذلك، إِلَّا أَنَّهُ ضَمَّ التَّاءَ؛ أَي: تُحَاضُونَ أَنفُسَكُمْ.

وقد يكونُ بمعنى (فَعَلَ)؛ لِأَنَّ (تَفَاعَلَ)، و(فَاعَلَ) يأتي بمعنى (فَعَلَ).

﴿عَلَى طَعَامٍ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى (إِطْعَام)، كالعطاءِ بمعنى الإِعطَاءِ. أو على حذفِ مُضَافٍ؛ أَي: على بَدَلِ طعام.

﴿دَكَّا دَكًّا﴾ [٢١]: حالٌ، كقوله: باباً باباً؛ أَي: مكرراً عليها الدَّكُّ.

﴿يَوْمَئِذٍ يَجْهَنُّ﴾ [٢٣]: يومئذٍ: بَدَلٌ من ﴿إِذَا﴾ [٢١]. قال الزَّمخَشَرِيُّ^(١): وعاملُ النَّصْبِ فيهما: يتذكَّرُ. وظاهره أَنَّ العاملَ في البَدَلِ هو العاملُ في المُبَدَلِ منه. ونُسبُ إلى (س)^(٢). والمشهورُ خِلافُهُ، وهو أَنَّ البَدَلَ على نيَّةِ تَكَرُّرِ العاملِ.

(م): وَأجاز أبو البقاء^(٣): أَنْ يكونَ العاملُ في (إِذَا): يقولُ، وفي يومئذٍ: يتذكَّرُ.

﴿لَا يُعَذِّبُ﴾ [٢٥]: الجمهور: لا يُعَذِّبُ، ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾ [٢٦]: مبنيين للفاعل، وضمير ﴿عَذَابُهُ﴾ و﴿وِثَاقُهُ﴾ عائِدٌ على الله، والمعنى: لا يَكِلُ عَذَابَهُ ولا وِثَاقَهُ إلى أَحَدٍ، أو: لم يعذب قط أَحَدٌ في الدنيا مثله. وَضَعَفَ هذا بِأَنَّ ﴿لَا﴾ لنفي المستقبل. ويجوزُ أَنْ يكونَ الضَّميرُ فيهما عائِداً على الكافر؛ أَي: لا يعذبُ أَحَدٌ من الزَّيَّانِيَةِ مثلَ ما يعذبون الكافرَ، أو: لا يعذبُ أَحَدٌ في الدُّنيا عذابَ الله الكافر. وَضَعَفَ هذا بلا، وبفعل ﴿يُعَذِّبُ﴾ في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، وهو ظرفُ مستقبل^(٤).

(٢) البحر ٨/٤٧١.

(٤) البحر ٨/٤٧٢.

(١) الكشاف ٤/٢٥٣.

(٣) التبيان ٢/١٢٨٦.

وقرأ الكسائي^(١)، وخارجة عن أبي عمرو^(٢): بفتح الذالِ والثاءِ، مبنيين للمفعول؛ أي: لا يُعذَّبُ أحدٌ، [ولا يُوثَقُ]، الضميرُ فيهما مضافٌ للفاعلِ أو للمفعول^(٣)، وعذابٌ وُضِعَ موضع: تعذيب. وفي عمَلٍ ما وُضِعَ لغيرِ المصدرِ عملِ المصدرِ، كالعطاءِ والثوابِ والكلامِ، خلافٌ: فالبصريون لا يجيزونهُ، ويتأولونَ ما جاءَ منه على إضمارِ فِعْلٍ يدلُّ عليه اللَّفْظُ. والكوفيون يقيسونهُ^(٤).

﴿يَأَيُّهَا﴾ [٢٧]: الجمهورُ: بئاءِ التَّأْنِيثِ. وزيد بن عليّ^(٥): يا أيُّها: بغيرِ [٢٢٣] تاءٍ. ولم يذكرْ أنَّها تُذَكَّرُ إذا كانَ المنادى مؤنثاً إلا صاحبُ (البدیع)^(٦).

وهذه القراءةُ شاهدةٌ له. وله وَجْهٌ: لأنَّهُ كما لم تُثَنَّ ولم تُجمع في نداءِ المثنى والمجموع، فكذا لا تُؤنَّثُ في نداءِ المؤنَّثِ.

﴿رَاضِيَةً﴾ [٢٨]: (م): أبو البقاء^(٧): حال.

﴿في عِبْدِي﴾ [٢٩]: ابنُ عباس^(٨): في عِبْدِي، بالإفرادِ. والمرادُ به الجِنْسُ، فيكونُ كقراءةِ الجمهورِ بالجمع.

(١) قراءة الكسائي ص ١٣٣. ونسبت القراءة إلى النبي ﷺ. (قراءات النبي ص ١٧٣).

(٢) الكامل في القراءات ص ٦٦١. والزيادة من تفسير القرطبي ٢٢/٢٨٤.

(٣) العبارة في «م»، «د»، «س»: أي: لا يعذب أحد مثل عذاب الكافر، أو لا يعذب أحد عذاب الإنسان؛ أي: لا يحمله أحد، وعذاب وضع...

(٤) البحر ٨/٤٧٢، وفيه سطر ساقط.

(٥) شواذ القراءات ص ٥١٣.

(٦) محمد بن مسعود الغزني، ابن الذكوي، ت نحو ٤٢١هـ. (بغية الوعاة ١/٢٣٢). وقوله في: البحر ٨/٤٧٢، والدر المصون ١٠/٧٩٤، واللباب في علوم الكتاب ٢٠/٣٣٤. ونقل عنه كثيراً أبو حيان في ارتشاف الضرب.

(٧) التبيان ٢/١٢٨٧.

(٨) مختصر في الشواذ ص ١٧٣، والمحتسب ٢/٣٦٠. وفي شواذ القراءات ص ٥١٣:

عبيدي، وهو تحريف.

إعراب سورة البلد^(١)

﴿لَا أُقْسِمُ﴾ [١]: لا: نافية للقسم؛ أي: لا أُقْسِمُ به وأنت فيه، بل أقسم بك. وقيل: زائدة، ومعناه: أقسم، وجواب القسم: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا﴾ [٤].

﴿وَأنتَ حِلٌّ﴾ [٢]: جملة حالية مقارنة؛ أي: وأنت مُقَسَّمٌ به. وظاهرُ كلام^(٢) الزمخشري: اعتراضية؛ لأنه قال^(٣): واعتراض بأن وعده فتح مكة، ثم قال: أين نظيرات (حل) في معنى الاستقبال؟ قلت: قوله ﴿وَإِنَّكَ مِيتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، ومثله واسع في كلام العرب. تقول لمن تعدد الإكرام والحباء: أنت مُكْرَمٌ مَحْبُوبٌ. وهو في كلام الله أوسع؛ لأن الأحوال المُستقبلة عنده كالحاضرة المُشاهدة.

واعترضه الشيخ^(٤): بأن حمله على الجملة الاعتراضية لا يتعين، قال: وقد ذكرنا أولاً أنها جملة حالية، وبيّنا حسن موقعها، وهي حال مقارنة لا مقدرة ولا محكية، فليست من الإخبار بالمستقبل. وأما سؤاله وجوابه فلا يسأله من له أدنى تعلق بالنعو؛ لأن الإخبار قد يكون بالمستقبلات، وأن اسم الفاعل وما جرى مجراه حالة إسناده أو الوصف

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٣/٣ - ٢٦٦، وللأخفش ٥٧٩/٢، وللزجاج ٣٢٧/٥ - ٣٣٠، وإعراب القرآن ٢٢٧/٥ - ٢٣٣، ومشكل إعراب القرآن ٣٥٦/٢، والكتاب الفريد ٣٩٩/٦ - ٤٠٤، والدر المصون ٥/١١ - ١٢.

(٢) (مقارنة... كلام): ساقط من «م»، «د»، «س». ومكانه: وقال الزمخشري.

(٣) الكشف ٤٥٥/٤. (لأنه قال... الزمخشري بوجه): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٤) البحر ٤٧٤/٨.

به لا يتعيَّن حملُه على الحالِ، بل يكونُ للماضي تارةً، وللحالِ أخرى، وللمستقبلِ أُخرى، وهذا من مبادئِ علمِ التَّحو.

قلتُ: لم يدَّعِ الرَّمخشريّ تعيينَ الاعتراضِ، وما ذكرَهُ من هذا المعنى الذي رتَّبَ عليه الاعتراضَ بالجملةِ غيرَ ما ذكرَهُ الشَّيْخُ من المعنى الذي رتَّبَ عليه الحالَ.

وأما سؤالُهُ عن نظيرِ الآيةِ في تحقيقِ الموعودِ به فلا تعلقُ لهذا بما اعترضَ به الشَّيْخُ من مجيءِ اسمِ الفاعلِ للماضي والحالِ والاستقبالِ، ولم يُنكرِ الرَّمخشريّ الإخبارَ بالمستقبلِ ولا استغربه، ولا يُناسبُ الاعتراضُ ما ذكره الرَّمخشريّ بوجهٍ.

﴿وَمَا وُلْدٌ﴾ [٣]: قَالَ الفراءُ^(١): (ما) هنا كما في قوله: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٣].

وقالَ الرَّمخشريّ^(٢): كما في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ [آل عمران: ٣٦]؛ أي: بأيِّ شيءٍ وضعتُ، يعني موضوعاً عجيبَ الشَّانِ.

وقيلَ: ما نافيةٌ، وتحتاجُ إلى تقديرٍ موصولٍ؛ أي: ووالدِ والذي ما وُلْدَ، والمرادُ بالوالدِ: الذي يُولدُ له، وبالذي ما وُلْدَ: العاقِرُ، إلا أن إضمارَ الموصولِ لا يجوزُ عندَ البصريين^(٣).

﴿فِي كِبْدٍ﴾ [٤]: أي: شِدَّةٌ ومشقَّةٌ. وأصلُه من: كَبَدَ الرَّجُلُ كَبْدًا فهو أَكْبَدُ، إذا وجَعَتْهُ كَبِدُهُ وانتفختُ، ثم استعملَ في كلِّ تعبٍ ومشقَّةٍ. ومنه اشتقَّتِ المُكابدةُ.

(م): أبو البقاء^(٤): ﴿فِي كِبْدٍ﴾: حال.

(١) معاني القرآن ٣/٢٦٣. (٢) الكشاف ٤/٢٥٥.

(٣) تفسير الرازي ٣١/١٨٢، وتفسير القرطبي ٢٢/٢٩١.

(٤) التبيان ٢/١٢٨٨.

﴿بُذًّا﴾ [٦]: الجمهور: بضم اللّام، وفتح الباءِ مُخَفَّفَةً. وأبو جعفر: بشدّها. وزيد بن عليّ: بسكونِ [الباء]. ومجاهد: بضمّها^(١).

﴿وَشَفَيْنِ﴾ [٩]: [٢٢٣ب] تثنية شَفَةٍ، وأصلها: شَفَهَةٌ، حُذِفَتْ منها الهاءُ، ويدلُّ عليه تصغيرُهم لها على: شَفِيهَةٌ، وجمعُها على: شِفَاه. ولا تُجمعُ بالألفِ والتّاءِ، وإنْ كانَ فيها تاءُ التّأنيثِ.

﴿فَلَا أَفْنَحَمَ﴾ [١١]: قالَ الفراءُ^(٢)، والزّجاجُ^(٣): (لا) للنفي، وذُكِرَتْ مرّةً واحدةً، والعربُ لا تكادُ تفردُها مع الماضي بلْ تعيدها، كقولهِ: ﴿فَلَا صَلَّكَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]، لكتّها أُفْرِدَتْ لدلالةِ آخرِ الكلامِ على تكرارها؛ أي: فلا اقتحم العقبةَ ولا آمَنَ، يدلُّ عليه: ﴿ثُمَّ كَانُ﴾ [١٧].

وقالَ الزّمخشريّ^(٤): هي متكررةٌ في المعنى؛ لأنَّ معنى: ﴿فَلَا أَفْنَحَمَ﴾: فلا فكَّ رقبةً ولا أطمعَ مسكيناً، ألا ترى أَنَّهُ فَسَّرَ اقتحامَ العقبةِ بذلك.

واعترضهُ الشّيخُ^(٥): بأنّه لا يتمُّ إلّا على قراءةٍ مَن قرأ: (فَكَ) فعلاً ماضياً.

قُلْتُ: بلْ يتمُّ على القراءتين، والتّفسير قد يكونُ من اللَّفْظِ، وقد يكونُ من المعنى، وقد صرّحَ الشّيخُ بعدَ ذلك بالتّفسير، على قراءة الرفع.

وقيلَ: ﴿لَا﴾ للدعاء. وقيلَ: تحضيضٌ بمعنى (ألا)، ولا يُعرفُ أنّ

(١) ينظر في هذه القراءات: مختصر في الشواذ ص ١٧٤، والمحتسب ٣٦١/٢، والمحزر

الوجيز ٦٢٠/٨، ٦٢١، وشواذ القراءات ص ٥١٤، والبحر ٤٧٦/٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٩/٥.

(٣) معاني القرآن ٢٦٤/٣.

(٤) البحر ٤٧٦/٨.

(٥) الكشف ٢٥٦/٤.

﴿لَا﴾ وحدها للتحضيض وليس معها الهمزة^(١).

﴿فَكَ رَقَبَةٍ﴾ [١٣]: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي^(٢): (فَكَ) فعلاً ماضياً بدلاً من ﴿أَقْنَحَم﴾، و(رقبة): نصباً مفعولاً بفَكَ. «أو أَطْعَم» [١٤]: فعلاً ماضياً.

(م): وجعل أبو البقاء^(٣) جملة (فَكَ) تفسيرية لاقتحام العقبة.

انتهى.

والباقون: ﴿فَكَ﴾: مرفوعاً؛ أي: هو فَكَ، تفسير لاقتحام العقبة؛ أي: وما أدراك ما اقتحام العقبة؟ و﴿رَقَبَةٍ﴾: مجروراً بإضافة ﴿فَكَ﴾ إليها. ﴿أَوْ إِطْعَم﴾: مصدرٌ منونٌ معطوفٌ على ﴿فَكَ﴾. و﴿أَوْ﴾: في قوله: ﴿أَوْ إِطْعَم﴾ للتنويع.

وقرأ بعض التابعين^(٤): ﴿فَكَ رَقَبَةٍ﴾ كقراءة الباقيين، (أو أَطْعَم) كقراءة ابن كثير، والنحويين^(٥).

﴿ذِي مَسْغَبَةٍ﴾: الجمهور: بجرّ ﴿ذِي﴾ صفة ليوم. وعليّ^(٦): (ذا) بالألف، وقراءته في: ﴿فَكَ رَقَبَةٍ﴾ ﴿أَوْ إِطْعَم﴾ كقراءة ابن كثير. ونصب (ذا) مفعولاً بأطعم؛ أي: إنساناً ذا مسغبة. و﴿يَتِيمًا﴾ [١٥]: بدلاً منه، أو صفة.

﴿ثُمَّ كَانَ﴾ [١٧]: ثم: لتراخي الإيمان باعتبار عظمه في الفضيلة،

(١) البحر ٤٧٦/٨.

(٢) السبعة ص ٦٨٦، والكتاب المختار ٩٧٩/٢، والتيسير ص ٥٢٥.

(٣) التبيان ١٢٨٨/٢. (٤) البحر ٤٧٦/٨.

(٥) النحويان: أبو عمرو والكسائي. (المصطلحات والرموز للقراء ص ٨).

(٦) ابن أبي طالب. سلفت ترجمته. وقراءته في المحرر الوجيز ٦٢٣/٨، والبحر ٨/٤٧٦.

لا للتراخي في الزمان. وقيل: للتراخي في الزمان^(١). والمراد بالإيمان المتوفى عليه. وقيل: للتراخي في الذكر^(٢).

﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ [٢٠]: أبو عمرو، وحفص، وحمزة: مهموزاً، مِنْ: أَصَدْتُ الْبَابَ؛ أَي: أَغْلَقْتُهُ وَأَطْبَقْتُهُ. قِيلَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ: أَوْصَدْتُ، وَهَمْزٌ عَلَى حَدِّ مَنْ قَرَأَ^(٣): «بِالسُّوقِ» [ص: ٣٣]: مهموزاً. والباقون: بغير همز، مِنْ: أَوْصَدْتُ؛ أَي: أَغْلَقْتُ أَيْضاً وَأَطْبَقْتُ. وقيل: يجوز أن يكون مِنْ: أَصَدْتُ، وسهّل الهمزة^(٤).



(١) (وقيل... الزمان): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٢) البحر ٤٧٧/٨.

(٣) وهو قنبل، راوية ابن كثير. (التيسير ص ٣٩٥ و٤٣٥).

(٤) ينظر في قراءات الآية: البديع ص ٣٠١، والتذكرة ٦٢٨/٢، والتيسير ص ٥٢٥، والبحر ٤٧٧/٨.

إعراب سورة الشمس^(١)

﴿وَالشَّمْسِ﴾ [١]: قَسَمٌ، والباقي معطوفٌ عليه.

قَالَ الزَّجَّاجُ^(٢): والجوابُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [٩]، وَحُذِفَتِ اللَّامُ
لِلطَّوْلِ.

وقيلَ: الجوابُ محذوفٌ، تقديرُهُ: لَتُبْعَثَنَّ^(٣).

وقال الزَّمخَشَرِيُّ^(٤): تقديره: لَيُدْمِدَمَنَّ اللهُ عليهم؛ أي: على أهلِ
مَكَّةَ لتكذيبهم. وجعلَ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ تابِعاً لقوله: ﴿فَالهَمَّهَا فَجُورَهَا وَتَقْوَنَهَا﴾

[٨] على سبيلِ الاستطراد، وليسَ من جوابِ القسمِ في شيءٍ.

﴿وَضَحَّهَا﴾: الضَّحَى: بُعِيدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ قليلاً، فإذا زادَ فهو
الضَّحَاءُ، بالمدِّ وفتحِ الضَّادِ، إلى الزَّوَالِ^(٥).

وما نُقِلَ عن المَبْرَدِ^(٦) [١٢٢٤] أَنَّ الضَّحَى مُشْتَقٌّ مِنَ الضَّحِّ، وهو
نورُ الشَّمْسِ، والألفُ مقلوبةٌ من الحاءِ الثَّانِيَةِ، وكذا الواوُ في ضَحْوَةٍ،
لا يَصِحُّ لأنَّهما مادَّتان مختلفتان، ليستَ إحداهما مشتقةً من الأخرى.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٦٦ - ٢٧٠، وإعراب القرآن ٥/٢٣٥ - ٢٤٠، ومشكل
إعراب القرآن ٢/٣٥٧، ٣٥٨، والنكت في القرآن ٢/٧٣٥ - ٧٣٧، والكتاب الفريد
٤٠٥/٦ - ٤١١، والدر المصون ١١/١٣ - ٢٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥/٣٣١. (٣) تفسير القرطبي ٢٢/٣١٤.

(٤) الكشف ٤/٢٥٩.

(٥) المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٦٩، ولقالي ٣٣٣، ٣٣٤.

(٦) تفسير القرطبي ٢٢/٣٠٨. وفي البحر ٨/٤٧٨: لعله مختلقٌ عليه؛ لأنَّ الميردَ أَجَلٌ من
أَن يذهبَ إلى هذا، وهاتان مادَّتان مختلفتان لا تشقُّ إحداهما من الأخرى.

﴿إِذَا جَلَّهَا﴾ [٣]: استشكلَ الزّمخشري^(١) نصبَ ﴿إِذَا﴾ بأنّ الواوات إنّ كانت عاطفة فت نصب بها، يعني ﴿إِذَا﴾، وتجرّ، يعني المقسم به، فتقع في العطف على عاملين، وفي نحو قولك: (مررتُ أمسٍ بزيدٍ واليوم عمرو). وإن كانت الواوات للقسم وقعت فيما اتّفق الخليل وسيبويه^(٢) على استكراهه.

وأجاب: بأنّ واو القسم مُطْرَحٌ معها إبراز الفعل اطّراحاً كلياً، فكان لها شأنٌ خلاف شأن الباء حيثُ أُبرِزَ معها الفعلُ [وأضْمِرَ]، فكانت الواو قائمةً مقامَ الفعل، والباء سادّة مسدّهما معاً، والواوات العواطف نوائبٌ عن هذه، يعني الواو التي للقسم^(٣)، فحققت^(٤) أنّ يكتنّ عواملَ عملِ الفعلِ والجارِّ جميعاً، كما تقول: (ضربَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً) فترفعُ بالواوِ وتنصبُ، لقيامها مقامَ (ضربَ) الذي هو عاملهما^(٥).

واعترضَ الشيخ^(٦) قوله أولاً في واواتِ العطفِ: أنّها تنصبُ وتجرّ: بأنّ حرفَ العطفِ على المختارِ لا يكونُ عاملاً بلِ العاملِ في المعطوفِ هو العاملُ في المعطوفِ عليه. وقوله: فتقعُ في العطفِ على عاملين: بأنّه ليسَ كذلك، بل هو من باب عطف اسمين: مجرورٍ ومنصوبٍ، على اسمين: مجرورٍ ومنصوبٍ، كقولك: (امرؤُ بزيدٍ قائماً وعمرو جالساً)، فلم يُنبَ حرفُ العطفِ منابَ عاملين، وقد أنشدَ (س)^(٧):

فليسَ بمعروفٍ لنا أنّ نردّها صحاحاً ولا مُستنكراً أنّ تُعقِّرا

(١) الكشاف ٢٥٨/٤، والزيادة منه. (٢) الكشاف ٢٥٨/٤، والبحر ٤٨٠/٨.

(٣) عبارة الكشاف: عن هذه الواو. والإيضاح من المؤلف.

(٤) كذا في الأصول الأربعة، والكشاف، والدر. وفي البحر: فحقهنّ. وهو أولى.

(٥) من الكشاف والبحر والدر. وفي الأصول: (عاملها).

(٦) البحر ٤٨٠/٨.

(٧) الكتاب ٣٢/١. والبيت للناطقة الجعدي، شعره: ص ٥٠.

وهذا من عطفٍ مجرورٍ ومرفوعٍ على مجرورٍ ومرفوعٍ.

وفي العطفِ على عاملينِ أربعةَ مذاهبَ، ونُسِبَ إلى (س) الجوازُ، وتمثيله بقولك: (مررتُ بزيدِ أمسِ واليومِ عمرو) ليسَ وزان ما في الآية، بلُ وزائنه: (مررتُ بزيدِ أمسِ وعمرو اليومِ)، ونحنُ نُجيزُ هذا.

وقوله: وإن جعلتها للقسم وقعت فيما اتفق الخليلُ و(س) على استكراهه، ليسَ كما ذكر، بلُ كلامُ الخليلِ يدُلُّ على المنع، ونصُّه في قوله^(١): ﴿وَأَلَيْلٌ إِذَا يَفَشَى ﴿١﴾ وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى ﴿٢﴾ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴿٣﴾﴾ [الليل: ١ - ٣]: الواوانِ الأخيرتانِ ليستا بمنزلةِ الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمَّانِ الأسماءِ إلى الأسماءِ في قولك: (مررتُ بزيدِ وعمرو)، والأولى بمنزلةِ الباءِ والتاءِ.

وقوله في واو القسم: إن إبرازَ الفعلِ مُطَّرَحٌ معها، ليسَ مُجمِعاً عليه.

وقد أجازَ ابنُ كيسان^(٢) التصريحَ بفعلِ القسمِ مع الواوِ، فتقولُ: أَقْسِمُ، أَوْ أَحْلِفُ، وَاللَّهِ لَزَيْدٍ قَائِمٌ.

قُلْتُ: اعتراضُه أولاً عليه في الواوِ أنها تنصبُ وتجرُّ، ليسَ بذلك^(٣)؛ لأنَّ الخِلافَ فيه شهيرٌ، وغايته أنه ارتكبَ أحدَ المذهبين، أو نقولُ: تجوِّزُ في نسبةِ العملِ لها، وهو في الحقيقةِ للعاملِ الذي وصلَ إلى ما بعدها بوساطتها.

واعترضه ثانياً عليه: بأنه ليسَ من العطفِ على عاملينِ، فبيانُ أنه

(١) ذكرت الآية الأولى فقط في الأصول، والإضافة لازمة للإيضاح.

(٢) محمد بن أحمد، ت ٢٩٩هـ. (تاريخ العلماء النحويين ص ٥١، وإنباه الرواة ٣/٥٧).
وقوله في البحر ٨/٤٨٠، والدر المصون ١١/١٧.

(٣) «س»: (كذلك).

منه: هو أَنَّ الناصب ﴿إِذَا﴾ أُقسِمُ، وهذا عاملٌ، والجارُّ للشمسِ واو القسم، وهذا عاملٌ آخرٌ، فقد تحقَّقَ عاملان، وهذا كقولهِ تعالى: [٢٢٤ب] ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾﴾ [الليل: ١، ٢]، فقد عطفتِ الواو النَّهَارَ على اللَّيْلِ، والعامِلُ في اللَّيْلِ واو القسم، وعطفتِ ﴿إِذَا﴾ على ﴿إِذَا﴾، والعامِلُ في ﴿إِذَا﴾ المعطوف عليها أُقسِمُ. ونظيره: (إِنَّ في الدَّارِ زِيداً والحجرةَ عَمراً)، فقد عطفتِ الواو الحجرة على الدَّارِ، والعامِلُ في نظيره الواو في الآية. وعطفت (عَمراً) على (زيداً)، والعامِلُ فيه (إِنَّ) نظير الفعل في الآية. وقد عدّوا هذا وأشباهه من العطفِ على عاملين.

ومذهبُ (س) وأصحابه المنعُ، وما جاءَ عندهم منه فهو متأوّل.

وأما البيتُ الذي ذكره عن (س) فقد يحتملُ أَنْ يكون: (أَنْ تعقراً) مرفوعاً بمستنكرٍ، لا معطوفاً على: (أَنْ نردّها) الذي هو في موضعِ رفعٍ، فليس حينئذٍ^(١)، من عطف [اسمين] مجرورٍ ومرفوعٍ على [اسمين] مجرورٍ ومرفوعٍ.

وقوله: ونسب إلى (س) جوازه. المشهور فيه عن (س) وأصحابه المنعُ.

واعترضه عليه في المثال: بأنَّه ليس وزان ما في الآية صحيحٌ لو كان مرادُه من كلِّ وَجِهٍ، لكن يمكنُ أَنْ يكونَ مقصودُه التَّمثيلَ به في العطفِ على عاملين فقط، وهو كذلك.

واعترضه عليه في لفظة الاستكراه ليس بالقوي، وقد جرى التسامحُ كثيراً بينَ العلماءِ في إطلاقِ المكروهِ على المنعِ.

(١) (حينئذ): ساقطة من «م»، «د»، «س».

ولم يذكر الزمخشري ولا الشيخ علة المنع في كونها ليست واو القسم. وذكر الشيخ جمال الدين ابن الحاجب^(١) ذلك بعد أن ذكر أولاً الاتفاق على أن الواو الأولى للقسم، والخلاف في الثانية، والعلّة في ذلك أنّها لو كانت واوات قسم لكانت الأقسام كلها مستقلة، فيحتاج كل منها إلى جواب، وليس في الآية إلا جواب واحد، وبأن الواو الثانية لو وضعت موضعها الفاء أو «ثم» لكان المعنى على حاله، وهما حرفا عطفٍ جزماً، فالواو كذلك.

واعترضه أيضاً على قوله: إن إبراز الفعل مُطَرِّحٌ مع الواو، فكأن الواو نابت مناب الفعل والباء، بأن ذلك ليس مجمعاً عليه^(٢)، وإيه لأنه بناء على المهيع^(٣) المعروف من أن الواو لا يجوز إظهار القسم معها.

وقد قال الشيخ ابن الحاجب^(٤) في جواب الزمخشري: إنه قوّة منه واستنباط لمعنى دقيق. لكنّه اعترض عليه باعتراضٍ صحيح، فقال ما معناه: أنه لو كان المُسَوِّغُ ما ذكره من أن واو القسم نابت مناب الفعل والباء لكونها لا يجوز معها إظهار فعل القسم، لما جاز العطف، حيث يكون القسم بالباء التي يظهر معها فعل القسم لوجود العاملين حقيقة، فلا يجوز: أَقْسِمُ بِاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّى، حتّى قال الزمخشري في تفسيره: إن السؤال إنما يلزم لو قيل هذا، لكن مثل هذا قد جاء صريحاً في قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّى﴾ [التكوير: ١٥ - ١٨]، فقد ذكر أولاً والتّل إِذَا عَسَسَ ﴿٧﴾ وَالضُّبْحَ إِذَا نَفَسَ ﴿٨﴾ [التكوير: ١٥ - ١٨]، فقد ذكر أولاً الفعل، وهو أقسم، وهو يعمل نصباً، والباء التي تعمل الجر، ثم

(١) عثمان بن عمر النحوي المالكي، ت٦٤٦هـ. (وفيات الأعيان ٣/٢٤٨، والطالع السعيد ص٢٢٨).

(٢) (عليه): ساقطة من «د»، «س».

(٣) المهيع، كمقعد: البين.

(٤) مغني اللبيب ص٦٣٤.

عطف بالواو في قوله: ﴿وَأَيَّلَ﴾، وفي قوله: ﴿وَأَقَمَرِ﴾، فلم يتم له التعليل. انتهى.

واستشكل الشيخ^(١) أيضاً وقوع ﴿إِذَا﴾ [١٢٢٥] بعد القسم مطلقاً؛ لأنَّ ﴿إِذَا﴾ ظرف مستقبل، فلا بُدُّ له من العامل، والعاملُ إمَّا فعلُ القسم أو غيره، لا جائز أن يكون فعل القسم؛ لأنَّه إنشاءٌ وزمانه الحال، فلا يعملُ في ﴿إِذَا﴾ لأنها للاستقبالِ وإلا لزم اختلاف زمان العامل والمعمول، وهو محالٌّ، ولا جائز أن يكون غيره؛ لأنَّه إمَّا المقسمُ به وليس مما يعمل، لا سيما إن كان جزماً، وإمَّا مضاف إلى المقسمِ به حُذِفَ وأُقيمَ المقسمُ به مقامه، تقديره: وطلوع النجم، ومجيء الليل، ولا يصحُّ أيضاً لأنَّه معمولٌ لفعلِ الحال، وهو أقسم، فلا يعملُ في الاستقبالِ؛ لأنَّ زمانَ المعمولِ زمانَ العاملِ. وإمَّا محذوفٌ مقدَّرٌ قبلَ ﴿إِذَا﴾ يكونُ عاملاً فيها، تقديره: والنجم كائناً إذا هوى؛ لأنَّه يحتاجُ أيضاً كائناً إلى عامل، ولا يصحُّ أن يكونَ معمولاً لفعلِ القسم، ولا للمقسمِ به، ولا لمضافٍ إلى القسم لما قدَّمناه.

وأيضاً فقد يكونُ المقسمُ به جُثَّةً، وظروفُ الزمانِ لا تكونُ أحوالاً عن الجثث^(٢).

قلت^(٣): والعجبُ من تخيلِ هذا الإشكالِ ويلزمه فساد مثل هذا التركيب، مع صحته جزماً أو بقاء ﴿إِذَا﴾ بلا عامل، وهو خلافُ إجماعهم، بل قد أطبقوا فيما رأيتُ أنَّ العاملَ في ﴿إِذَا﴾ الواقعة بعد القسم هو فعلُ القسم، والمعنى عليه صحيحٌ، وتقريره: أنه قسمٌ مُعلَّقٌ

(٢) «س»: (الجنة).

(١) البحر ٨/٤٨٠.

(٣) قلت: ساقطة من «م»، «د»، «س».

على شرط مستقبل، فيكونُ فعلُ القسمِ مستقبلاً، كما تقول: (أقسمُ بالله إذا طلعتِ الشَّمسُ)، فالقسمُ صحيحٌ عندَ طلوعها.

وإنما يكونُ فعلُ القسمِ للحال إذا لم يكن معلقاً على شرط، غاية ما يقال: ما حكمه تعليق القسم على هذا الزَّمان وسره إلى الله تعالى.

ولئن سلّمنا أنَّه هنا للحال فيُختار أنَّ العاملَ في ﴿إِذَا﴾ مضافٌ مُقدَّر إلى المقسم به، كما قدره أُبيُّ^(١): وغشيان الليل إذا يغشى وهوي النجم إذا هوى.

ولا يلزم من تقييد الغشيان بزمانه، والهوي أيضاً بزمانه، تقييد فعل القسم به، كما تقول: أقسمُ بطلوعِ الشَّمسِ إذا طلعت، ومعناه: أنَّك أقسمتَ الآنَ بالطلوعِ الكائنِ في زمانِهِ، ولا يلزمُ منه تقييد القسمِ بذلك الزَّمان. وهذا معنى جليّ جداً، وهذا هو الذي ينقدحُ في نفسي أنَّ المعنى عليه، وهو أنَّ القسمَ الآنَ واقعٌ بالغشيانِ والطلوعِ الكائنين في زمانهما، إلا أنَّ القسمَ واقعٌ في ذلك الزَّمان، وإن كانت نصوصهم مقتضية لذلك من حيث أنهم قالوا: إنَّ العاملَ في ﴿إِذَا﴾ فعلُ القسمِ، والله أعلمُ.

﴿وَمَا بَنَاهَا﴾ [٥]: أبو عبيدة^(٢)، والطبري^(٣)، وغيرهما: (ما) بمعنى الذي، قالوا: لأنَّ (ما) تقع على أولي العلم وغيرهم.

والمُبرِّد^(٤)، والزجاج^(٥): (ما) مصدرية، بناءً على أنَّ (ما) لا تقع على آحادِ أولي العلم. وضعفه^(٦) الزمخشري^(٧)، لقوله: ﴿فَأَلَمَهَا﴾ [٨]،

(١) ابن كعب، سلفت ترجمته.

(٢) مجاز القرآن ٢/٣٠٠.

(٣) أبو جعفر محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ. (تاريخ بغداد ٢/١٦٢، وطبقات المفسرين ٢/١٠٦). وقوله في تفسيره: ٤٣٧/٢٤.

(٤) ينظر: المقتضب ١/٤٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ١٢/٨٢٩٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥/٣٣٢. (٦) «س»: وضعفها.

(٧) الكشف ٤/٢٥٨.

وما يؤدي إليه من فساد النظم. يُريدُ: لأنَّ ضميرَ الفاعلِ في (ألهمها) عائدٌ على (ما) فلا تكونُ مصدريةً.

وأجيب^(١): بأنَّ الضميرَ حينئذٍ يكونُ عائداً على الله تعالى، وهو مفهومٌ من سياقِ الكلامِ ولا يلزمُ عوده على (ما)، وإلزامه فساد النظم على أنها مصدرية ممنوع. واختارَ هو أن تكونَ موصولةً، قال: وإنما أُورثت [٢٢٥ب] على (مَنْ) لإرادة معنى الوصفية، كأنه قيل: والسَّماءِ والقادرِ العظيم الذي بناها، ونفسِ والحكيمِ الباهرِ الحكمةِ الذي سواها. واعتراض^(٢): بأنَّ (ما) كـ(مَنْ) في أنهما لا يُوصفُ بهما، بخلافِ (الذي)، فلا امتياز في ذلك لـ(ما) عن (مَنْ).

قلتُ: الذي تخيَّله الزمخشري، والله أعلم، أنه إذا قيل: ومَنْ تعين أن تكونَ للذاتِ؛ لأنَّ (مَنْ) تقعُ على أولي العلم. فإذا قيل: و(ما) لم تكن واقعة على الذاتِ؛ لأنها غير موضوعة لأولي العلم، وإذا لم تكن للذات فتكون واقعة على الوصفِ العظيم القائم بالذاتِ لكنه لم يصرح بالوصف؛ لأنه لا يعتقدُ أمراً زائداً^(٣)، فلهذا قال: والقادر العظيم، وليس مراده الوصفية الاصطلاحية، والله أعلم.

﴿مَنْ زَكَّهَا﴾ [٩]: ضميرُ الفاعلِ في ﴿زَكَّهَا﴾، وفي ﴿دَسَّهَا﴾ [١٠] عائدٌ على (مَنْ). وقيل: عائدٌ على الله تعالى، وضميرها عائد على (مَنْ)، وأنت باعتبارِ المعنى؛ أي: قد أفلحتِ الفرقةُ التي زكَّاه الله. ﴿دَسَّهَا﴾: أصلُه: دَسَسَ، فأُبدِلَ من ثالثِ المُصعِّفِ حرفَ عِلَّةٍ، كقولهم: تَقَضَّى في: تَقَضَّضَ^(٤).

(٢) البحر ٤٧٩/٨.

(١) البحر ٤٧٩/٨.

(٣) «د»: أمر زائد.

(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن ص ٣٣٦، وتفسير غريب القرآن ص ٥٣٠.

﴿بَطَّغُونَهَا﴾ [١١]: الباءُ سببيَّةٌ. وقيلَ: الطَّغَوَى: العذابُ، فالباءُ للتعديَّةِ.

وقرأ الجمهورُ: بفتح الطَّاءِ، وهو مصدرٌ كالطَّغْيَانِ، قُلِبَتْ يَأْوُهُ واوًا فضلاً بينَ الاسمِ والصفَةِ. قالوا فيها: خَزِيًا، وَصَدِيًا، وفي الاسمِ: تَقْوَى^(١).

وقرأ الحسنُ^(٢): بضمِّ الطَّاءِ، وهو مصدرٌ كالرُّجْعَى، وقياسُهُ: طُغْيَا، فَشَدَّوا.

﴿إِذْ أَنْعَمْتَ﴾ [١٢]: النَّاصِبُ لِ(إِذْ): ﴿كَذَّبْتَ﴾ [١١].

(م): أبو البقاء^(٣): أو لَطَّغَوَى.

﴿أَشَقَّنَهَا﴾: أَشَقَّى: أَفْعَلٌ، وهو مضافٌ إلى معرفةٍ، فيجوزُ أَنْ يُرَادَ به المفردُ وَأَنْ يُرَادَ به الجمعُ.

وأطلقَ الزَّمخشرِيُّ^(٤) في الإضافةِ في جوازِ الأمرينِ، وجوازهما، وهو مُقَيَّدٌ بإضافتهِ إلى المعرفةِ كما ذكرنا. وأمَّا إذا أُضِيفَ إلى نكرةٍ فإنَّما يكونُ مفرداً على كلِّ حالٍ، كما إذا اقترنَ ب(مِنْ).

﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾ [١٣]: الجمهورُ: بنصبِ ﴿نَاقَةَ﴾ على التحذيرِ؛ أي: احذروا، وهو ممَّا يجبُ إضمارُ عامِلِهِ؛ لأنَّهُ عطفَ عليه ﴿وَسُقَيْنَهَا﴾، فصارَ بالعطفِ كالمكرَّرِ في نحو: (الأسدُ الأسدُ).

وقرأ زيد بن عليّ^(٥): بالرفعِ، خبر مبتدأ مرفوعٌ؛ أي: همكم ناقةُ الله.

(١) البحر ٨/٤٨١.

(٢) مفردته ص ٢٨٨. وينظر: المحتسب ٢/٣٦٣.

(٣) التبيان ٢/١٢٩٠. وهو قول الزَّمخشرِيِّ في الكشاف ٤/٢٥٩.

(٤) الكشاف ٤/٢٥٩. (٥) شواذ القراءات ص ٥١٥.

﴿فَدَمْدَمٌ﴾ [١٤]: الجمهورُ: بميمِ بَيْنِ الدَّالِّينِ. وابنُ الزُّبَيْرِ^(١): فَدَهْدَمٌ، بهاءٍ بينهما. والدَّمْدَمَةُ: إهلاكٌ بِاسْتِصْالٍ.
 ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ [١٥]: نافعٌ، وابنُ عامرٍ: بالفاءِ^(٢). والباقون: بالواو.
 ويحتملُ الضميرُ في ﴿يَخَافُ﴾ أَنْ يَكُونَ عَائِداً عَلَى اللَّهِ، أَوْ عَلَى صَالِحٍ.

وَأَجَازَ الزَّجَاجِ^(٣)، وَأَبُو عَلِيٍّ^(٤) عَلَى قِرَاءَةِ الْوَاوِ: أَنْ تَكُونَ لِلْحَالِ، وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى ﴿أَشَقَّهَا﴾؛ أَي: انبَعَثَ يَعْقرُهَا وَهُوَ لَا يَخَافُ عُقْبَى فِعْلِهِ. وَفِيهِ بُعْدٌ لِكثْرَةِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا^(٥).



(١) مختصر في الشواذ ص ١٧٤.

(٢) السبعة ص ٦٨٩، والتيسير ص ٥٢٦: (فلا يخاف)، وهي كذلك في مصاحف المدينة والشام. (ينظر: فضائل القرآن ٣٢٩ و٣٣٢، والمصاحف ٢٥١/١، وهجاء مصاحف الأمصار ص ١٠٢، والمقنع ص ١٠٨، ومختصر التبيين ١٣٠١/٥، والجامع ص ١٤٥).

(٤) الحجة للقراء السبعة ٤٢٠/٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٣٣/٥.

(٥) البحر ٤٨٢/٨.

إعراب سورة الليل^(١)

﴿يَسْتَشِي﴾ [١]: مفعولُهُ محذوفٌ، فيحتملُ أَنْ يكونَ النهارَ، كقوله: ﴿يُقْسِي أَيْلَ النَّهَارِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، أو الشمسَ، كقوله: ﴿وَأَيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ [الشمس: ٤]، وقيلَ: الأرضُ وما فيها.

﴿بَجَلَى﴾ [٢]: الجمهورُ: فعلاً ماضياً، وفاعله ضميرُ النهارِ. [٢٢٦].
وقرئ^(٢): بتاءين، وضميرُهُ عائِدٌ على الشمسِ. وقرئ^(٣): بضمِّ التاءِ، وسكونِ الجيمِ؛ أي: الشمسِ.
﴿وَمَا خَلَقَ﴾ [٣]: ما مصدريةٌ، أو بمعنى: الذي.

(م): وزاد أبو البقاء^(٤) على أنها بمعنى الذي: أن تكون كناية عن الله تعالى أو عن المخلوق، ويكون (الذَّكْر) بدلاً من (ما) والعائدُ محذوفٌ. وهذا وهمٌ؛ لأنَّ (الذَّكْر) منصوبٌ، و(ما) في موضعِ جرٍّ؛ لأنها معطوفةٌ على المقسمِ بهِ المجرورِ. انتهى.

وذكرَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) عن الكسائي^(٦): أَنَّهُ قرأ: بجرِّ (الذَّكْرِ)، وخرَجَ على أَنَّهُ بَدَلٌ مِن (ما)؛ أي: والذي خَلَقَهُ اللهُ الذَّكْرِ.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٠/٣ - ٢٧٣، وللزجاج ٣٣٥/٥ - ٣٣٧، ومشكل إعراب القرآن ٣٥٩/٢، ٣٦٠، والكتاب الفريد ٤١٢/٦ - ٤١٦، والدر المصون ١١/٣٣ - ٢٧.

(٢) شواذ القراءات ص ٥١٦، والبحر ٤٨٣/٨.

(٣) شواذ القراءات ص ٥١٦، والبحر ٤٨٣/٨.

(٤) التبيان ١٢٩١/٢. (٥) الكشاف ٤/٤٦٠، ٤٦١.

(٦) مختصر في الشواذ ص ١٧٤.

قَالَ الشَّيْخُ^(١): وَقَدْ يُخْرَجُ عَلَى تَوْهَمِ الْمَصْدَرِ؛ أَيُّ: وَخَلَقِ الذَّكْرِ
وَالْأُنْثَى، كَقَوْلِهِ^(٢):

يَطُوفُ الْعُفَاةُ بِأَبْوَابِهِ كَمَا طَافَ بِالْبَيْعَةِ الرَّاهِبِ
بَجَرِّ الرَّاهِبِ عَلَى تَوْهَمِ النَّطْقِ بِالْمَصْدَرِ؛ أَيُّ: كَطَوَافِ الرَّاهِبِ
بِالْبَيْعَةِ.

قُلْتُ: وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّوْهَمِ مَعَ إِمْكَانِ تَخْرِيجِهِ عَلَى الْبَدَلِ،
كَمَا ذَكَرُوهُ، وَهُوَ أَسْهَلُ.

وَأَمَّا الْبَيْتُ فَلَا حِجَّةَ فِيهِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ (مَا) بِمَعْنَى: الَّذِي،
وَالرَّاهِبِ بَدَلَ مِنْ (مَا)، كَمَا فِي الْآيَةِ، وَهُوَ كَمَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى الشَّيْءِ
بِنَفْسِهِ.

﴿وَمَا يُعْنِي﴾ [١١]: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) نَافِيَةً، أَوْ اسْتَفْهَامِيَّةً.

﴿تَلَطَّنَ﴾ [١٤]: الْجُمْهُورُ: بَتَاءٍ وَاحِدَةً. وَالْبَزْيِيُّ^(٣): بَتَاءٌ مُشَدَّدَةٌ.
وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ^(٤): بَتَاءً يَنْ.

﴿يَتَزَكَّى﴾ [١٨]: الْجُمْهُورُ: مُضَارِعُ تَزَكَّى. وَقُرِيءَ^(٥): بِإِدْغَامِ التَّاءِ
فِي الزَّايِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ.

وَأَجَازُ الزَّمْخَشَرِيِّ^(٦): أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ صِلَةِ الَّذِي، فَلَا مَوْضِعَ
لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

(١) البحر ٨/٤٨٣.

(٢) بلا عزو في البحر، والدر المصون. وجاء في ديوان الأعشى ص ٢١، وعجزه فيه:
كطوف النصارى ببيت الوثن. ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٣) التذكرة ٢/٢٧٦، والتهديب ص ٦٣، ومفردة ابن كثير ص ١١٥.

(٤) البحر ٨/٤٨٤، والدر المصون ١١/٣٠.

(٥) مختصر في الشواذ ص ١٧٤. (٦) الكشف ٤/٢٦٢.

﴿تَجْزَى﴾ [١٩]: جاء مبنياً للمفعول لأنه فاصلة، وأصله: يجزيه إياها، أو يجزيها إياه^(١).

﴿إِلَّا ابْتِغَاءً﴾ [٢٠]: الجمهور: بنصبِ الهمزة، وهو استثناء مُنقطع؛ لأنه لم يدخل في: ﴿مِنْ قَعْمَةٍ﴾. وابنُ وثاب^(٢): بالرفع على البدل من موضع: ﴿مِنْ قَعْمَةٍ﴾؛ لأنه رفع، وهذا على لغة تميم، كقوله^(٣):

أضحّتْ خَلاءَ قِفاراً لا أنيسَ بها إلا الجاذِرُ والظُلْمانُ تختلفُ

أنشد ما بعد ﴿إِلَّا﴾ بالوجهين. وكقول الآخر^(٤) في الرفع:

وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

وقرأ ابنُ أبي عبله^(٥): إلا ابتغاً، مقصوراً.

وأجازَ الفراء^(٦)، وتبعه الزمخشري^(٧)، في نصبِ ﴿ابْتِغَاءً﴾: أن يكونَ على المفعول له على المعنى. قال الفراء: على تأويل: ما أعطيتك ابتغاءَ جزائك بل ابتغاء وجهِ الله. وقال الزمخشري: لأنَّ معنى الكلام: لا يُؤتي ماله إلا ابتغاءَ وجهِ ربِّه^(٨).

﴿يَرْضَى﴾ [٢١]: الجمهور: بفتحِ الياء. وقُرئ^(٩): بضمِّها مبنياً للمفعول؛ أي: يَرْضَى فعله.

(١) تجزى . . . إياه): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٢) مختصر في شواذ القرآن ص ١٧٤.

(٣) بشر بن أبي خازم، ديوانه ص ١٥٨، وفيه: إلا الجوازي. وهي الوحش. والجاذر: جمع جؤذر، وهو ولد البقر الوحشي. والظلمان: الذكور من النعام.

(٤) جران العود، ديوانه ص ٥٢. وهو من شواهد سيويه ١/١٣٣.

(٥) مختصر في الشواذ ص ١٧٤. (٦) معاني القرآن ٣/٢٧٢.

(٧) الكشف ٤/٢٦٢.

(٨) «م»، «د»، «س»: وجه الله. وما في الأصل مطابق للكشاف.

(٩) البحر ٨/٤٨٤، والدر المصون ١١/٣٣.

إعراب سورة والضحي^(١)

﴿سَجَى﴾ [٢]: أدبر، وقيل: أقبل. وقال الفراء^(٢): أظلم. وقال ابن الأعرابي^(٣): اشتد ظلامه.

﴿مَا وَدَعَكَ﴾ [٣]: الجمهور: بتشديد الدال. وأبو حيو^(٤): بتخفيفها؛ أي: ما تركك. وقد استغنت العرب في الفصح ب(تَرَكَ) عن (وَدَعَ)، و(وَدَّرَ) عن اسم فاعلها ب(تارك)، وعن اسم مفعولها ب(مترك)، وعن مصدرها ب(الترك).

وسُمِعَ: وَدَّرَ، ووَدَعَ. قال أبو الأسود^(٥) في وَدَعَ:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه
قلت: ومنه^(٦):

وئمَّ ودعنا آل عمرو وعامرٍ فرائسَ أطرافِ المُثَقَّفَةِ السُّمْرِ

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٣/٣ - ٢٧٥، وللزجاج ٣٣٩/٥، ٣٤٠، ومشكل إعراب القرآن ٣٦١/٢، والكتاب الفريد ٤١٧/٦ - ٤٢٠، والدر المصون ٣٥/١١ - ٤١.

(٢) معاني القرآن ٢٧٣/٣.

(٣) محمد بن زياد، ت ٢٣١هـ. (الفهرست ص ٧٦، وإنباه الرواة ١٢٨/٣). وقوله في الدر.

(٤) الكامل في القراءات ص ٦٦٢. وأبو حيو شريح بن يزيد الحضرمي، سلفت ترجمته.

(٥) الدولي، ديوانه ص ٣٥٠. وينظر: دقائق التصريف ص ٧٧ و ٢٤٥، والمحتسب ٢/ ٣٦٤، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٤٠.

(٦) بلا عزو في الكشاف ٤/ ٢٦٣، وتفسير القرطبي ٢٢/ ٣٣٩، والبحر ٨/ ٤٨٥.

﴿وَمَا قَلَى﴾ : (م) : أبو البقاء^(١) : الألف مبدلة عن ياء، لقولهم :
قلبتُه . انتهى .

واللغة الشهيرة في مضارعه : يَقلِي ، وطيئ : يَقلِي ، بفتح اللام .
وحذف مفعول ﴿قَلَى﴾ اختصاراً ، وكذا في : آوى ، وهدى ، وأغنى^(٢) ،
للعلم أنه ضميرُ المخاطبِ .

﴿وَلَاخِرَةُ﴾ [٤] : اللام لامُ الابتداءِ وَكَدَتْ مضمونَ الجملةِ .

وقال الزمخشري^(٣) في : ﴿وَلَسَوْفَ﴾ [٥] : على إضمارِ مبتدأ ؛ أي :
ولأنت سوف يُعطيك . وقال^(٤) : حُلِعَ من اللامِ دلالتها على الحالِ .

وقال أبو علي^(٥) : ليست هذه اللامُ هي التي في قولك : (إنَّ زيداَ
لقائمٌ) ، بل هي التي في قولك : (لأقومنَّ) ، و(سوف) نابت عن أحدِ نوني
التوكيد ، فكانه قال : وليُعطينَكَ .

وجوزَ الشَّيْخُ^(٦) : أن تكونَ اللامُ في : ﴿وَلَاخِرَةُ﴾ ، وفي : ﴿وَلَسَوْفَ﴾
يُعْطِيكَ اللامُ التي قيل فيها القسم ، عطفَهما على جواب القسم ، وهو
قوله : ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ .

﴿فَتَأْوِي﴾ [٦] : الجمهورُ : رباعياً . وقُرئ^(٧) : ثلاثياً ، بمعنى :
رحم ، تقولُ : أويتُ لفلانٍ ، رحمته ، كقوله^(٨) :

-
- (١) التبيان ١٢٩٢/٢ .
(٢) الكشاف ٢٦٤/٤ . و(وقال الزمخشري . . . ما ودَّعَكَ) : ساقط من «م» ، «د» ، «س» .
(٣) ليس في المطبوع من الكشاف ، وهو في الدر المصون ٣٨/١١ .
(٤) الدر المصون ٣٨/١١ ، واللباب ٣٨٥/٢٠ .
(٥) الدر المصون ٣٨/١١ ، ٣٩ ، ولم يرد في مطبوعة البحر المحيط .
(٦) أبو الأشهب العقيلي في المحرر الوجيز ٦٤٠/٨ ، والبحر ٤٨٦/٨ .
(٧) بلا عزو في الحجة للقراء السبعة ٨٧/٦ ، والخصائص ٣٣٨/١ ، ومغني اللبيب
ص ٥١٥ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٢٥/٦ ، وفيها جميعاً : أراني . وأية : رحمة .

أواني ولا كفران لله آيةً لنفسي قد طالبت غير مُنيل
﴿فَلَا تَكْهَرُ﴾ [٩]: الجمهورُ: بالقافِ. وابنُ مسعود^(١): بالكافِ بدل
القافِ، وهي لغةٌ بمعنى قراءة الجمهورِ.
﴿يَنْعَمَ رَبِّكَ﴾ [١١]: (م): أبو البقاء^(٢): متعلقٌ بـ﴿فَحَدِّثْ﴾، ولا
تمنعُ الفاءُ من ذلك؛ لأنها كالزائدةِ. وفيه نظرٌ.



(١) مختصر في الشواذ ص ١٧٥، وشواذ القراءات ص ٥١٧. وفي معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٢٧٤: وهي في مصحف عبد الله: «فلا تكهر». وكذا جاء في الهداية إلى بلوغ النهاية ٨٣٢٧/١٢.
(٢) التبيان ٢/ ١٢٩٢.

إعراب سورة الانشراح^(١)

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [١]: الهمزة للاستفهام على معنى التقرير. والمعنى: قد شرحنا، ولذلك عطف عليه الماضي، وهو ﴿وَوَضَعْنَا﴾ [٢]. ونظيره: ﴿أَلَمْ تُرَبِّكَ فِتْنَاً وَوَلِيدًا وَلَيْسْتَ﴾ [الشعراء: ١٨].

وقرأ الجمهور: بجزم الحاء بلم الجازمة. وقرأ أبو جعفر المنصور^(٢): بفتحها. وخرجه ابن عطية^(٣): على أن الأصل: ألم نشرحن، بالنون الخفيفة، أبدل منها ألفاً ثم حذفها تخفيفاً، كما أنشده أبو زيد^(٤) في نوادره^(٥):

مِنَ أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَ أَيَوْمَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ
وقوله^(٦):

اضْرِبَ عَنْكَ الِهْمُومَ طَارِقَهَا ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَ سَ الْفَرَسِ

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٧٥، ٢٧٦، وإعراب القرآن ٥/٢٥١ - ٢٥٣، والكتاب الفريد ٦/٤٢١ - ٤٢٣، والدر المصون ١١/٣٥ - ٤١. وهي سورة الشرح في المصحف الشريف.

(٢) عبد الله بن محمد، ت ١٥٨هـ. (المعارف ٣٧٨، وتاريخ الخلفاء ص ٢٥٩). وقراءته في المحتسب ٢/٣٦٦.

(٣) المحرر الوجيز ٨/٦٤٣.

(٤) سعيد بن أوس الأنصاري، ت ٢١٥هـ. (تهذيب اللغة ١/٥، وإنباه الرواة ٢/٣٠).

(٥) النوادر في اللغة ص ١٦٤. وهو لعلي بن أبي طالب في الحماسة للبحراني ص ١٠٤ وينظر: وقعة صفيين ص ٣٩٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/١٣٤.

(٦) النوادر ص ١٦٥، وهو لطرفة في ديوانه ص ١٦٥.

وقال: قراءة مردولة^(١).

وقال الزمخشري^(٢): لعله بين الحاء وأشبَعها في مخرجها، فظنَّ السامعُ أنه فَتَحَها.

وخرَجَها الشَّيْخُ^(٣): على أنها لغةٌ لبعضِ العربِ نادرةٌ، حكى اللِّحْيَانِيُّ^(٤) في نوادره عن بعضِ العربِ: أنَّهم يجزَمونَ بـ(لن)، وينصبونَ بـ(لم).

وقال أبو العباس أحمد بن الحسين الموصلي^(٥) في كتاب «النهاية في النحو» من تأليفه. وقد ذكرَ أنَّ ما نُقِلَ عن العربِ قسمان: مطرد وناذر، وقال: والناذِرُ ليسَ لك القياسُ عليه، كفتحِ نونِ التَّشْنِيةِ وضمِّها، وصرفِ جميعِ ما لا ينصرف، والتَّصْبِ بـ(لم). انتهى.

وقالت عائشة بنت الأحمم^(٦) تمدحُ المختار بن أبي عبيد^(٧)، وهو القائمُ بطلبِ ثأرِ الحسين بن علي^(٨):

قد كانَ سَمُكَ الهُدَى ينهدُّ قائمُهُ حتى أُتِيحَ لَهُ المختارُ فانعمدا
في كلِّ ما همَّ أمضى رأيه قُدماً ولم يُشاوِرَ في إقدامِهِ أحداً
فظاهرُ قوله: ولم يشاورَ، أنَّه منصوبٌ بـ(لم). ويحتملُ أنها ألحقت نونَ التَّوكِيدِ ثم حذفَها، [١٢٢٧] كما تأوَّلَهُ ابنُ عطية في القراءة^(٩).

(١) في المحرر الوجيز: قراءة مردودة. (٢) الكشاف ٤/٢٦٦.

(٣) البحر ٨/٤٨٨، وفيه حكاية اللحياني.

(٤) علي بن حازم، عاصر الفراء. (مراتب النحويين ص ٨٩، ونزهة الألباء ص ١٧٦).

(٥) ابن الخباز، ت ٦٣٧هـ. (نكت الهميان ص ٩٦، وبغية الوعاة ١/٢٨٨).

(٦) البحر ٨/٤٨٨، والدر ١١/٤٥.

(٧) الثقفى، قتل ٦٧هـ. (تاريخ الإسلام ٢/٧٠٦، وسير أعلام النبلاء ٣/٥٣٨).

(٨) ابن أبي طالب، ت ٦١هـ. (مقاتل الطالبين ص ٧٨، والإصابة ٢/٧٦).

(٩) نادرة... القراءة: ساقط من «م»، «د»، «س».

﴿يُسْرًا﴾ [٥، ٦]: قيلَ: التكرارُ للتأكيد. وقيلَ: للتأسيس.

(م): أبو البقاء^(١): لأنَّ النكرة إذا أُريدَ تكريرها جيء بضميرها، والعسرُ واحدٌ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ تُوجِبُ تكريرَ الأوَّلِ، ومن هنا قيلَ^(٢): (لن يغلبَ عسرُ يُسرَيْنِ).

وقرأ الجمهورُ: بتسكينِ سينِ العسرِ ويُسر. وضمَّهما أبو جعفر^(٣).

﴿فَرَعَتْ﴾ [٧]: الجمهورُ: بفتحِ الرَّاءِ. وأبو السَّمال^(٤): بكسرِها، وهي لُغَةٌ.

وقال الزَّمخشري^(٥): ليست بفسيحة.

﴿فَأَنْصَبَ﴾: الجمهورُ: بسكونِ الباءِ خفيفةً. وقومٌ^(٦): بتشديدها

مفتوحةً، من الانصباب. وآخرونَ من الإمامية: بكسرِ الصَّادِ^(٧)؛ أي: إذا فرغتَ مِنَ النَّبوَّةِ فانصبَّ خليفةً.

قال ابنُ عطية^(٨): وهي قراءةٌ شاذةٌ ضعيفةٌ المعنى لم تثبت عن

عالمٍ.

﴿فَارْعَبَ﴾ [٨]: الجمهورُ: من رَعَبَ، ثلاثياً. وزيد بن علي^(٩):

فَرَعَّبَ، من: رَعَّبَ، مشدَّد الغينِ^(١٠).

(١) التبيان ١٢٩٣/٢.

(٢) موطأ الإمام مالك ٦٣٣/٣، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ٤٩٧/٩. وينظر: تفسير الطبري ٤٩٥/٢٤، والدر المنثور ٥٠٠/١٥.

(٣) المستنير ٥٣٧/٢.

(٤) قعنْب بن أبي قعنْب العدوي البصري. (غاية النهاية ٢٧/٢). وقراءته في: مختصر في الشواذ ص ١٧٥، والكامل ص ٦٦٢.

(٦) المحرر الوجيز ٦٤٦/٨.

(٥) الكشاف ٢٦٧/٤.

(٨) المحرر الوجيز ٦٤٦/٨.

(٧) المحرر الوجيز ٦٤٦/٨.

(١٠) «د»، «س»: (مشدداً والله أعلم).

(٩) البحر ٤٨٩/٨.

إعراب سورة والتّين^(١)

﴿سِينِينَ﴾ [٢]: الجمهورُ: بكسرِ السّينِ. وأبو رجاء^(٢): بفتحِها، وهي لغة بكر وتميم.

قال الزّمخشري^(٣): ونحوه: يَبْرُونَ في جوازِ الإعرابِ بالواو والياء، والإقرارِ على الياءِ وتحريكِ التّونِ بحركاتِ الإعرابِ.

وقرأ عمر بن الخطّاب^(٤) رضي الله عنه: سِينَاء، بكسرِ السّينِ والمدِّ، وعنه: فتحها^(٥) والمدِّ.

وهو لفظُ سريانيّ^(٦) اختلفتْ به لغاتُ العربِ.

وقال الأَخفش^(٧): سِينِينَ: شَجْرٌ، واحدهُ: سِينِينَةٌ..

﴿الْأَمِينِ﴾ [٣]: فَعِيلٌ للمبالغةِ؛ أَي: أَمِنَ مَنْ فِيهِ، وَمَنْ دَخَلَهُ، وما

فِيهِ مِنْ طَيْرٍ وَحَيوانٍ. أو مِنْ أَمْنِ الرَّجُلِ، بضمِّ الميمِ، أمانةٌ، فهو أَمِينٌ، وأمانتهُ حِفْظُهُ لِمَنْ دَخَلَهُ، كما يحفظُ الأَمِينُ ما يُؤْتَمَنُ عليه^(٨). ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى مفعولٍ؛ أَي: المؤمنونَ مِنَ الغوائلِ.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٦٧، ٢٦٨، وللزجاج ٥/٣٤٣، ٣٤٤، والنكت في القرآن ٢/٧٤٣، ٧٤٤، والكتاب الفريد ٦/٤٢٤ - ٤٢٦، والدر ١١/٥١ - ٥٣.

(٢) شواذ القراءات ص ٥١٨. (٣) الكشاف ٤/٢٦٨.

(٤) توفي ٢٣هـ. (أسد الغابة ٤/١٤٥، وتاريخ الخلفاء ص ١٣٣). والقراءتان في البحر ٨/٤٩٠.

(٥) «م»، «د»، «س»: (بفتحها). (٦) ينظر: المعرب ص ٢٤٦.

(٧) معاني القرآن ٢/٥٨١.

(٨) (أو من أمن... عليه): ساقط من «م»، «د»، «س».

﴿فِي أَحْسَنِ﴾ [٤]: أحسن: صفةٌ لمحذوفٍ؛ أي: في تقويمٍ أحسنٍ

تقويم.

(م): وأعرب أبو البقاء^(١) المجرورَ حالاً من الإنسان، قال: وأرادَ بالتقويمَ القَوامَ؛ لأنَّ التقويمَ فِعْلٌ، وهو وصفٌ للخالقِ لا للمخلوقِ. وأجازَ أنْ يكونَ التقدير: في أحسنِ قَوامِ التَّقويمِ، فحذفَ المضاف. وأجازَ أنْ تكونَ (في) زائدة؛ أي: قَومناه أحسنَ تقويم.

﴿أَسْفَلَ﴾ [٥]: (م): أبو البقاء^(٢): حال من المفعول، يريدُ: مفعول

﴿رَدَدْتَهُ﴾. وأجازَ أنْ يكونَ نعتاً لمكانٍ محذوفٍ.

﴿سَافِلِينَ﴾: الجمهورُ: بالتنكير. وعبد الله^(٣): السَّافِلِينَ، بال(ال).

﴿إِلَّا الَّذِينَ﴾ [٦]: قيل: منقطع، بناءً على أنَّ معنى أسفل سافلين

بالهرمِ وذهولِ العقلِ. وقيل: متصل، بناءً على أنَّ معناه: في النارِ على كُفْرِهِ.

﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾ [٧]: (م): أبو البقاء^(٤): (ما) استفهام على معنى

الإنكارِ؛ أي: ما الذي يحملك أيُّها الإنسانُ على التَّكذِيبِ بالبعثِ.



(٢) التبيان ١٢٩٤/٢.

(١) التبيان ١٢٩٤/٢.

(٣) ابن مسعود. وقراءته في المحرر الوجيز ٦٤٨/٨، والبحر ٤٩٠/٨.

(٤) التبيان ١٢٩٤/٢.

إعراب سورة العلق^(١)

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [١]: قرأ الجمهورُ: بهمزة ساكنة^(٢). والأعشى^(٣)، عن أبي بكر، عن عاصم: بحذفها، كأنه على قولٍ مَنْ يُبْدِلُ الهمزةً بمناسبٍ حركتها، فيصير: قرا يقرأ، كسعى يسعى، فلما أمر منه قيل: اقر، بحذف الألف، كما تقول: اسع^(٤). والظاهرُ تعلُّقُ الباءِ باقرأ، ومعناها: الاستعانةُ، ومفعولُ (اقرأ) محذوفٌ؛ أي: اقرأ ما يوحي إليك. [٢٢٧ب] وقيل: ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ هو المفعولُ، والباءُ زائدةٌ.

وقال الأخفش^(٥): الباءُ بمعنى (على)؛ أي: اقرأ على اسم الله، كما قالوا في قوله: ﴿أَرْكَبُوا فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤١]؛ أي: على اسم الله.

وقال الزمخشري^(٦): قل باسم ربك، النَّصْبُ على الحال؛ أي اقرأ مفتتحاً باسم ربك.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٨/٣ - ٢٨٠، وللزجاج ٣٤٥/٥، ٣٤٦، ومشكل إعراب القرآن ٣٦٤/٢ - ٣٦٦، والكتاب الفريد ٤٢٧/٦ - ٤٣٢، والدر المصون ٥٥/١١ - ٦٢.

(٢) (ساكنة): مكررة في الأصل.

(٣) يعقوب بن محمد، ت بعد ٢٠٠هـ. (معرفة القراء ٣٣٢/١، وغاية النهاية ٣٩٠/٢). وقراءته في: مختصر في الشواذ ص ١٧٦.

(٤) (قرأ الجمهور... اسع): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٥) البحر ٤٩٢/٨، والدر ٥٦/١١، وليس في كتابه معاني القرآن.

(٦) الكشاف ٢٧٠/٤. وفي «م»، «د»، «س»: مبتدأً.

وقيل^(١): الاسمُ صِلَةٌ؛ أي: اقرأ بعونِ ربِّكَ.

﴿الَّذِي خَلَقَ﴾: مفعولٌ ﴿خَلَقَ﴾ محذوفٌ، إمّا اقتصاراً إذ المقصود الإخبار بالاستبدادِ بالخلْق، وإمّا اختصاراً وحذفٌ للدلالة؛ أي: خلق كلَّ شيء^(٢).

﴿مِنْ عَلَقٍ﴾ [٢]: جمعُ عَلَقَةٍ.

﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ [٤]: مفعولاً ﴿عَلَّمَ﴾ محذوفان، إذ المقصود إسناد التعليم إلى الله تعالى، وقدَّر بعضهم: الذي علَّمَ الحَطَّ بالقلم، وتُعزى قراءة لابن الزبير^(٣)، وهي على سبيلِ التفسير، لا أنها قرآنٌ، لمخالفتها سوادَ المصحف^(٤).

﴿أَنْ رَءَاهُ﴾ [٧]: (م): أبو البقاء^(٥): مفعول له؛ أي: يطعَى لذلك.

انتهى.

ورأى هنا: من رؤية القلب، وفاعله ومفعوله عائدان على الإنسان، وهذا جائزٌ في أفعالِ القلوب، وفي: فقدَ، وعدمَ، بخلافِ غيرها، فلا يجوزُ: زيدٌ ضربَهُ، على أنّ الضَّميرين لزيدٍ.

وقرأ الجمهورُ: بألفٍ بعدَ الهمزة، وهذه الألفُ لامٌ للفعلِ.

وقبل^(٦)، بخلافِ عنه: بحذفِ الألفِ، كقولِهِ^(٧):

وَصَانِي الْعَجَّاجِ فِيمَنْ وَصَّنِي

(١) أبو عبيدة في البحر ٨/٤٩٢. وينظر: مجاز القرآن ٢/٣٠٤.

(٢) (أي... شيء): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٣) مختصر في الشواذ ص ١٧٦، والبحر ٨/٤٩٣.

(٤) (وتعزى... المصحف): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٥) التبيان ٢/١٢٩٥. (٦) السبعة ص ٦٩٢، والتيسير ص ٥٢٨.

(٧) رؤية في ملحقات ديوانه ١٨٧. وفيه: فيما. وفي الأصول الأربعة: الحجَّاج.

والصواب ما أثبتنا. وينظر: الخصائص ٢/٢٩٣ و٣١٧.

يُرِيدُ: وِصَانِي، فَحَذَفَ الْأَلْفَ، وَهِيَ لَامُ الْفِعْلِ.

وَقَدْ حُذِفَتْ فِي مِضَارِعَ (رَأَى) فِي قَوْلِهِمْ^(١): (أَصَابَ النَّاسَ جَهْدٌ، وَلَوْ تَرَ أَهْلَ مَكَّةَ)، وَلَا يَنْقَاسُ.

﴿الرُّجُوعُ﴾ [٨]: مُصَدَّرٌ عَلَى وَزْنِ (فُعَلَى)، وَأَلْفُهُ لِلتَّأْنِيثِ.

﴿أَرَبَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾ [٩]: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): مَفْعُولًا ﴿أَرَبَيْتَ﴾:

الَّذِي يَنْهَى مَعَ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: إِنْ كَانَ عَلَى الْهَدْيِ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى أَلَمْ يَعْلَمْ، وَإِنَّمَا حُذِفَ لِذِكْرِهِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ الثَّانِي. وَصَحَّ أَنْ يَكُونَ ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ﴾ [١٤] جَوَابَ الشَّرْطِ، كَمَا صَحَّ فِي قَوْلِكَ: (إِنْ أَكْرَمْتِكَ أَتُكْرِمُنِي)، وَ(إِنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ زَيْدٌ هَلْ تُحَسِّنُ إِلَيْهِ). وَ﴿أَرَبَيْتَ﴾ الثَّانِيَّةُ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ مَفْعُولِي ﴿أَرَبَيْتَ﴾ لِلتَّوَكِيدِ.

وَاعْتَرَضَ^(٣) قَوْلُهُ: إِنْ مَفْعُولُ ﴿أَرَبَيْتَ﴾ الثَّانِي الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَفْعُولَهَا الثَّانِي لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً اسْتِفْهَامِيَّةً، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ كَثِيرًا فِي الْقُرْآنِ، كَقَوْلِهِ: ﴿أَفَرَبَيْتَ الَّذِي تَوَكَّلَ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿عِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ﴾ [النجم: ٣٣، ٣٥]، ﴿أَفَرَبَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ ﴿٥٨﴾ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ [الواقعة: ٥٨، ٥٩]، ﴿أَفَرَبَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ﴾ [مريم: ٧٧، ٧٨]، ﴿أَفَرَبَيْتُمْ الْمَاءَ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ﴾ [الواقعة: ٦٨، ٦٩]. فَعَلَى هَذَا تُحْمَلُ هَذِهِ الْآيَةُ، فَمَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ: الَّذِي، وَمَفْعُولُ: ﴿أَرَبَيْتَ﴾ [١١]، [١٣] الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ مَحْذُوفٌ يَعُودُ عَلَى: الَّذِي يَنْهَى، فِيهِمَا، أَوْ عَلَى ﴿عَبْدًا﴾ فِي الثَّانِيَّةِ، وَعَلَى: الَّذِي يَنْهَى، فِي الثَّلَاثَةِ، وَالْجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ، وَهِيَ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ﴾ [١٤] تَوَالِي عَلَيْهَا ثَلَاثَةٌ^(٤) طَوَالِبُ: فَتَكُونُ مَفْعُولًا ثَانِيًا

(٢) الكشاف ٢٧١/٤.

(١) مشكل إعراب القرآن ٣٦٤/٢.

(٣) البحر ٤٩٤/٨، ٤٩٥.

(٤) «س»: تولى عليها ثلاثة. وهو تحريف.

لَأرَأَيْتَ الْأَخِيرَةَ، وَحُذِفَ مَعَ ﴿أَرَأَيْتَ﴾ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ لِدَلَالَةِ مَفْعُولِ الثَّلَاثَةِ عَلَيْهِ. وَلَيْسَ طَلَبُ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ لِلجُمْلَةِ الْاسْتِفْهَامِيَةِ عَلَى طَرِيقِ التَّنَازُعِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا يَصِحُّ إِضْمَارُهَا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ فِي غَيْرِ التَّنَازُعِ. وَقَوْلُهُ أَيْضاً: إِنَّ الْجُمْلَةَ الْاسْتِفْهَامِيَةَ جَوَابِ الشَّرْطِ، وَهِيَ بِغَيْرِ فَاءٍ، لَمْ يَجْزِهِ أَحَدٌ، بَلْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَوَاضِعِ وَجُوبِ الْفَاءِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا ضَرُورَةً.

﴿إِنْ كَانَ﴾ [١١]: ضَمِيرُ كَانَ، وَ﴿كَذَّبَ﴾ [١٣]: عَائِدٌ عَلَى النَّاهِي. [٢٢٨] قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١).

وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٢): ضَمِيرُ كَانَ يَعُودُ عَلَى الْعَبْدِ الْمُصْلِيِّ، وَضَمِيرُ إِنْ كَذَّبَ، يَعُودُ عَلَى النَّاهِي.

﴿لَسْتَفْعَاً﴾ [١٥]: الْجُمْهُورُ: بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ. وَكُتِبَتْ بِالْأَلْفِ اعْتِبَاراً بِإِبْدَالِهَا أَلْفاً فِي الْوَقْفِ، وَكَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى صَارَتْ رَوِيّاً، كَقَوْلِهِ^(٣):

ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

وقوله^(٤):

يحسبه الجاهل ما لم يعلم

وعن أبي عمرو^(٥): بِالنُّونِ الشَّدِيدَةِ. وَالسَّفْعُ: الْجَذْبُ بِشِدَّةٍ^(٦).

(١) ينظر: الكشاف ٢٧١/٤. (٢) المحرر الوجيز ٦٥٤/٨.

(٣) الكميت بن معروف في شعره: ص ١٨١، وصدرة:

(فمهما تشأ منه فزارة تُعْطِكم)

وُنُسِبَ إِلَى غَيْرِهِ كَمَا بَيَّنَّا فِي شِعْرِهِ: ص ١٨٠.

(٤) اختلف في نسبه: للفقعسي، أو لمساور بن هند، أو للعجاج، أو للدَّبيري. ينظر:

شرح أبيات سيويه ٢/٢٦٦، وخزانة الأدب ١١/٤٠٩.

(٥) الكامل ص ٦٦٢.

(٦) وهو قول المبرد في تفسير القرطبي ٣٨٥/٢٢.

﴿نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [١٦]: الجمهورُ: بجرِّ الثلاثةِ. وناصيةٍ: بدلُ نكرةٍ من معرفةٍ.

قال الزَّمخشرِيُّ^(١): لَأَنَّهَا وُصِفَتْ فَاسْتَقَلَّتْ بِفَائِدَةٍ.

وليسَ ما ذكره شرطاً في بدلِ النِّكرةِ من المعرفةِ عندَ البصريينَ، خلافاً لِمَنْ شَرَطَهُ، ولا يُشترطُ فيها أيضاً أَنْ تكونَ من لفظهِ الأَوَّلِ^(٢)، خلافاً لزاعمِهِ^(٣).

وقرأ أبو حيوة^(٤): بنصبِ الثلاثةِ، على الشِّتمِ.

والكسائي^(٥)، في روايةٍ: برفعِها، على إضمارِ مبتدأ؛ أي: هي ناصيةٌ.

﴿سَدْعُ الزَّبَانِيَةِ﴾ [١٨]: الجمهورُ: بالنونِ، مبنياً للفاعِلِ. وكُتِبَتْ بغيرِ واوٍ لَأَنَّهَا تَسْقُطُ وَصِلاً، لالتقاءِ السَّاكنينِ.

وقرأ ابنُ أبي عُبلة^(٦): سِدْعَى، مبنياً للمفعولِ، ورفعِ الزَّبانيةِ.



(١) الكشاف ٢٧٢/٤.

(٢) (خلافاً... الأول): ساقط من «م»، (بسبب انتقال النظر).

(٣) البحر ٤٩٥/٨.

(٤) الكامل ص ٦٦٢.

(٥) المحرر الوجيز ٦٥٥/٨.

(٦) شواذ القراءات ص ٥١٨.

إعراب سورة القَدْر^(١)

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [١]: الضَّمِيرُ عائدٌ على ما دلَّ عليه المعنى، وهو القرآن.

﴿وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [٤]: (م): أجازَ أبو البقاء^(٢): أن يكونَ (الروحُ) مبتدأ، و﴿فِيهَا﴾: الخبر. وأن يكونَ معطوفاً على الفاعلِ، وهو ﴿الْمَلَكِيَّةُ﴾، و﴿فِيهَا﴾: ظرفٌ أو حالٌ.

قلتُ: الوجهُ الأوَّلُ لا يتبادرُ إلى الذَّهنِ مع ما فيه مِنَ الإخبارِ بظرفِ الزَّمانِ؛ لأنَّ ﴿فِيهَا﴾ ضميرُ الليلةِ عن الجُثَّةِ، وهو الروحُ، إن كانَ جُثَّةً. وكذلك جعلُهُ حالاً في الوجهِ الثاني؛ لأنَّ ظروفَ الزَّمانِ لا تكونُ أخباراً عن الجُثَّةِ^(٣)، ولا أحوالاً منها.

﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾: (م): أجازَ أبو البقاء^(٤): أن تتعلَّقَ الباءُ بـ﴿نَزَّلَ﴾، وأن تكونَ حالاً.

﴿مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾: ﴿مِنْ﴾: للسببِ؛ أي: مِنْ أَجْلِ كُلِّ أَمْرٍ.

وقالَ أبو حاتم^(٥): ﴿مِنْ﴾ بمعنى الباءِ؛ أي: بكلِّ أَمْرٍ.

والجمهورُ: بلفظِ ﴿أَمْرٍ﴾. وابنُ عباس^(٦) بلفظِ (امرئ)؛ أي: من

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٨٠/٣، ٢٨١، وللزجاج ٣٤٧/٥، ٣٤٨، ومشكل إعراب

القرآن ٣٦٧/٢، والكتاب الفريد ٤٣٣/٦ - ٤٣٧، والدر المصون ٦٣/١١ - ٦٦.

(٢) التبيان ١٢٩٦/٢. (٣) «س»: الجنة.

(٤) التبيان ١٢٩٦/٢. (٥) البحر ٤٩٧/٨.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢٨٠/٣، والمحتسب ٣٦٨/٢.

أجل كلِّ إنسانٍ^(١).

قلتُ: والمجرورُ مُتعلِّقٌ بـ ﴿نَزَّلُ﴾. انتهى.

وقيلَ: يتعلَّقُ بـ ﴿سَلَّمَ﴾، وقد تمَّ الكلامُ عند قوله: ﴿يَأْذِنُ رَبِّهِمْ﴾.

ورُدَّ^(٢): بأنَّ سلاماً لا يعملُ فيما قبله؛ لأنَّ المصدرَ لا يتقدَّمُ عليه معموله.

﴿سَلَّمَ هِيَ﴾ [٥]: يجوزُ أن يكونَ ﴿سَلَّمَ﴾ بمعنى التحية، و﴿هِيَ﴾ عائداً على الليلة، جُعِلت سلاماً لكثرة السلام فيها.

(م): وظاهر كلام أبي البقاء^(٣): أنَّ ﴿هِيَ﴾ عائداً على ﴿الْمَلَكَةِ﴾؛ أي: هي مُسَلِّمةٌ. ويجوزُ أن يكونَ بمعنى السلامة، (م): و﴿هِيَ﴾ عائداً على الليلة. قال أبو البقاء: أي: ليلة القدرِ ذاتُ تسليم. وأجاز أبو البقاء على المعنيين في ﴿سَلَّمَ﴾ أن تكونَ ﴿هِيَ﴾ مبتدأ، و﴿سَلَّمَ﴾ خبر مقدَّم، وأن ترتفع ﴿هِيَ﴾ بسلام، على قولِ الأخفش.

قلتُ: إنَّما قالَ هذا الأخفشُ في اسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ والظرفِ والجارِ والمجرورِ، لا في المصدرِ، وقد تقدَّم أنَّ سلاماً مصدرٌ، إلا أن يكونَ توهمٌ من تقديره باسمِ الفاعِلِ أنَّه يجري مجرى اسمِ الفاعِلِ في الاعتمادِ وعدمِهِ، وفيه نظرٌ.

﴿حَتَّى مَطَّلَعُ﴾: (م): أجازَ أبو [٢٢٨ب] البقاء: أن يتعلَّقَ بـ ﴿نَزَّلُ﴾، وأن يتعلَّقَ بـ ﴿سَلَّمَ﴾. انتهى.

(١) (والجمهور... إنسان): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٢) البحر ٤٩٧/٨.

(٣) التبيان ١٢٩٦/٢، وكذا أقواله الأخرى في هذه السورة.

وقرأ الجمهورُ: بفتحِ لامِ مطلع. والكسائيُّ^(١)، وأبو عمرو^(٢)،
 بخلافِ عنه: بكسرِها، فقيلاً: مصدران في لغةٍ تميم.
 (م): أبو البقاء: وقيلَ: الفتحُ أقيسُ. انتهى.
 وقيلَ: المصدرُ بالفتحِ، والموضعُ بالكسرِ عندَ أهلِ الحجازِ.



(١) قراءة الكسائي ص ١٣٤.

(٢) البحر ٨/٤٩٧.

إعراب سورة القِيَّمة^(١)

﴿مِنْ أَهْلِ آلِ كَتَابٍ﴾ [١]: (م): أبو البقاء^(٢): حال من الفاعل في ﴿كَفَرُوا﴾.

﴿وَالْمُشْرِكِينَ﴾: الجمهورُ: بالياءِ، مجروراً بالعطفِ على ﴿أَهْلِ كِتَابٍ﴾. وقُرئ^(٣): بالواوِ، مرفوعاً بالعطفِ على ﴿الَّذِينَ﴾.

﴿مُنْفَكِينَ﴾: (م): أبو البقاء: خبرُ كان. انتهى.

ومُنْفَكِينَ: اسمُ فاعلٍ من انفكَّ، وهي التامة وليست الداخلة على المبتدأ والخبر. وقال بعضهم: هي الناقصة، وقدَّرَ مُنْفَكِينَ عارفينَ أمر محمد ﷺ.

ورَدَّ^(٤): بأنَّ خبر كان لا يجوزُ حذفُه اختصاراً ولا اختصاراً، نصَّ عليه الأصحابُ. وقوله^(٥):

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٨١، ٢٨٢، وللزجاج ٥/٣٤٩، ٣٥٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٦٨ - ٣٧٠، والنكت في القرآن ٢/٧٥٠ - ٧٥٢، والكتاب الفريد ٦/٤٣٨ - ٤٤٢، والدر المصون ١١/٦٧ - ٧٢. وهي سورة البيّنة في المصحف. وتُسمى أيضاً: البريّة، ولم يكن. (الإتقان ٢/٣٦٦).

(٢) التبيان ٢/١٢٩٧. وكذا في المواضع السبعة الآتية لأبي البقاء.

(٣) الأعمش وإبراهيم في تفسير القرطبي ٢٢/٤٠٩.

(٤) البحر ٨/٤٩٨.

(٥) الشمردل في شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٣١٦، وحارثة بن بدر في شعره: ص ٣٤٧، وتمام البيت:

لهفي عليك للهفة من خائف
يبغي جوارك.....

حِينَ لَيْسَ مَجِيرُ

فُحِذَ الْخَبْرُ؛ أَي: فِي الدُّنْيَا، ضَرْوَةً عِنْدَهُمْ.

﴿رَسُولٌ﴾ [٢]: الْجُمْهُورُ: بِالرَّفْعِ، بَدَلًا مِنْ ﴿أَلَيْتَهُ﴾.

(م): أَبُو الْبَقَاءِ: أَوْ خَبْرٌ مَبْتَدَأُ مَحذُوفٌ. انْتَهَى.

وَأَبِي^(١): بِالنَّصْبِ، حَالًا مِنْ ﴿أَلَيْتَهُ﴾.

﴿مَنْ أَلَّهِ﴾: (م): أَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِرَسُولٍ، وَأَنْ يَكُونَ

حَالًا مِنْهُ، أَوْ مِنْ صُحُفٍ؛ أَي: يَتْلُو صُحُفًا مَطْهَرَةً مُنْزَلَةً مِنْ اللَّهِ.

﴿يَتْلُوا﴾: (م): أَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ: أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ حَالًا مِنْ الضَّمِيرِ

فِي الْجَارِ، يَعْنِي: مِنْ اللَّهِ. وَهَذَا عَلَى أَنَّ ﴿مَنْ أَلَّهِ﴾ حَالٌ مِنْ ﴿رَسُولٌ﴾،

لَا مِنْ صُحُفٍ، وَأَنْ تَكُونَ صِفَةً لِرَسُولٍ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿مَنْ

أَلَّهِ﴾ حَالًا مِنْ صُحُفٍ.

﴿فِيهَا كُتِبَ﴾ [٣]: (م): أَبُو الْبَقَاءِ: الْجُمْلَةُ نَعَتْ لَصُحُفٍ.

﴿مُخْلِصِينَ﴾ [٥]: (م): أَبُو الْبَقَاءِ: حَالٌ. انْتَهَى.

وَالْجُمْهُورُ: بِكسْرِ اللَّامِ، و﴿الَّذِينَ﴾: مَنْصُوبٌ، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ

بِاسْمِ الْفَاعِلِينَ، وَهُوَ ﴿مُخْلِصِينَ﴾.

وَالْحَسَنُ^(٢): بِفَتْحِهَا. و﴿الَّذِينَ﴾ عَلَى هَذَا مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ

مَعْنَى: ﴿يَعْبُدُوا﴾، [أَي: لِيَدِينُوا اللَّهَ بِالْعِبَادَةِ الدِّينِ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى

إِسْقَاطِ (فِي)؛ أَي: فِي الدِّينِ.

﴿حُفَاءَ﴾: (م): أَبُو الْبَقَاءِ: حَالٌ أُخْرَى، يَعْنِي^(٣): وَالْأُولَى

(١) مختصر في الشواذ ص ١٧٦.

(٢) مفردة الحسن البصري ص ٢٨٩، ومصطلح الإشارات ص ٥٦٣.

(٣) (يعني): ساقطة من «د»، «س».

﴿مُخْلِصِينَ﴾، وصاحبهما: ضمير الفاعل في ﴿لِيَعْبُدُوا﴾]. أو حال من الضمير في ﴿مُخْلِصِينَ﴾.

﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾: الجمهور: بإضافة ﴿دِينُ﴾ إلى ﴿الْقِيَمَةِ﴾، على تقدير: دين الأمة القِيَمَةِ؛ أي: المستقيمة. أو الكتب القِيَمَةِ، وكأنه لما تقدّم لفظ (قِيَمَة) نكرة، كانت الألف واللام في ﴿الْقِيَمَةِ﴾ للعهد، كقوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَصَوَّىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦].

وقرأ عبد الله^(١): وذلك الدينُ القِيَمَةُ، بتعريف الدين، ورفع القِيَمَةِ صفة له، والهاء فيه للمبالغة، أو على تأويل أن الدين بمعنى المِلَّة، كقوله^(٢):

ما هذه الصَّوْتُ

أي: ما هذه الصَّيْحَةُ؟

﴿فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ﴾ [٦]: (م): أبو البقاء^(٣): ﴿فِي نَارِ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾. و﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾: حال من الضمير في الخبر.

﴿الْبَرِيَّةِ﴾: نافع، وابن عامر^(٤): بالهمز، من: برأ، بمعنى: خلق. والجمهور: بشد الياء، فيحتمل أن يكون أصله الهمز، ثم سهّل بالإبدال وأدغم^(٥).

(١) المحرر الوجيز ٦٦٤/٨. وجاءت غلطاً في مختصر في الشواذ ص ١٧٧.

(٢) رويشد بن كثير الطائي في الحماسة ١٠٢/١، وشرح المرزوقي ١٦٦/١، وتمام البيت:

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد.....

(٣) التبيان ١٢٩٧/٢، ١٢٩٨.

(٤) السبعة ص ٦٩٣، والكتاب المختار ٩٨٥/٢.

(٥) «م»، «د»، «س»: بالإدغام ثم أبدل.

(م): أبو البقاء^(١): وهي فَعِيلَةٌ بمعنى مفعولة، وهي صِفَةٌ غالبَةٌ لأنها لا يُذكرُ معها الموصوف. انتهى.

ويُحتملُ أن تكونَ قراءةٌ غيرَ الهمزِ من البرى^(٢)، وهو الترابُ.
قال ابنُ عطية^(٣): وهذا الاشتقاقُ يجعلُ الهمزَ خطأً، وهو اشتقاقٌ غير مرضيِّ.

ومنع الشيخ^(٤): أن يكونَ خطأً؛ لأنَّ القراءتين قد تختلفان^(٥) في الاشتقاقِ، كقوله تعالى: «أَوْ نُنسأها»^(٦)، ﴿أَوْ نُنْسِئَهَا﴾^(٧) [البقرة: ١٠٦].

﴿خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [٧]: الجمهورُ: ﴿خَيْرٌ﴾ مقابل (شرُّ).

وقرئ^(٨): خِيَارٌ، جمع: خَيْرٌ، كجَيِّدٍ وجِيَادٍ.



(١) التبيان ١٢٩٨/٢.

(٢) مقصور يُكتب بالياء. (المقصور والممدود لابن ولاد ص ٦٠، وللقالبي ص ١١٤).

(٣) المحرر الوجيز ٦٦٤/٨. (٤) البحر ٤٩٩/٨.

(٥) هنا تنتهي ورقة ٢٢٨ب من الأصل، وبعدها ورقة ساقطة، واعتمدنا على نسخة «م» فيها (ق ٢٩٢ب).

(٦) بفتح النون الأولى والسين، وهمزة ساكنة بعدها: وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو. (السبعة ص ١٦٨، والتيسير ص ٢٣١، ومفردة ابن كثير ص ٤٠، ومفردة أبي عمرو ص ٧٨).

(٧) بغير همز، مع ضمّ النون، وكسر السين: وهي قراءة باقي السبعة. (السبعة، والتيسير، كما سلف).

(٨) عامر بن عبد الواحد في: مختصر في الشواذ ص ١٧٧، والمحتسب ٣٦٩/٢ وفيه: قال عامر بن عبد الواحد: سمعت إماماً لأهل مكة يقرأ: (أولئك هم خِيَارُ الْبَرِيَّةِ).

إعراب سورة الزلزلة^(١)

﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ [١]: العاملُ في ﴿إِذَا﴾ مضمراً يدلُّ عليه مضمونُ الجملةِ الآتية، تقديرُهُ: يُحشرون، وقيلَ: اذكُرْ.
 وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): ﴿تُحَدِّثُ﴾ [٤].
 ﴿زَلْزَالَهَا﴾: الجمهورُ: بكسرِ الزَّايِ. والجَحْدَرِيُّ^(٣): بفتحِها.
 قالَ ابنُ عطيةَ^(٤): وهو مصدرٌ كالوَسْوَاسِ.
 وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): المَكْسُورُ مصدرٌ، والمفتوحُ اسمٌ. وليسَ في الأبنيةِ: (فَعْلَال) بالفتحِ إلَّا في المضاعفِ.
 وجعلَ غيرُهُ المفتوحُ مصدرًا، وهو ابنُ عطيةَ.
 قيلَ: وقد يجيءُ المفتوحُ بمعنى اسمِ الفاعلِ، كفضْفَاضٍ، في معنى: مُفْضِفِضٍ، وصلِّصالٍ، في معنى: مُصَلِّصِلٍ.
 وقولُهُ: وليسَ في الأبنيةِ، استظهرَ عليه^(٦) بقولهم: (ناقةٌ خَزْعَال) بفتحِ الخاءِ، وليسَ بمضاعفِ.
 ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ﴾ [٤]: يومَ إذ زُلزِلت وأُخرجت تُحَدِّثُ. ويومئذٍ بدلٌ

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٨٣، ٢٨٤، وللزجاج ٥/٢٧٥، ٢٧٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٧١، ٣٧٢، والكتاب الفريد ٦/٤٤٣ - ٤٦٦، والدر المصون ١١/٧٣ - ٧٩.

(٢) الكشاف ٤/٢٧٦. (٣) مختصر في الشواذ ص ١٧٧.

(٤) المحرر الوجيز ٨/٦٦٧. (٥) الكشاف ٤/٢٧٥.

(٦) البحر ٨/٥٠٠. وناقة خَزْعَال: فيها ظُلْعٌ.

من ﴿إِذَا﴾ فيعمل فيه العاملُ في المبدلِ منه، والعاملُ مكرَّرٌ على الخلاف.

(م): وَأَجَازَ أَبُو الْبِقَاءِ^(١) أَنَّ يَكُونُ الْعَامِلُ فِي ﴿إِذَا﴾: اذْكَرُ، وَفِي ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: تُحَدِّثُ. وَعَلَى هَذَا لَا تَكُونُ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بَدَلًا مِنْ ﴿إِذَا﴾. انتهى.

وَتُحَدِّثُ هُنَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، وَالْأَوَّلُ مَحذُوفٌ؛ أَي: تُحَدِّثُ النَّاسَ، وَليست بمعنى اعلم المنقولة من (علم) المتعدية إلى اثنين، فتتعدَّى بالباءِ.

(م): وَأَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْحَجَّةِ^(٢): أَنَّ يَكُونُ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ فِي ﴿تُحَدِّثُ﴾ لِلْغَائِبِ؛ أَي: تُحَدِّثُ هِيَ؛ أَي: الْأَرْضُ، وَأَنَّ تَكُونُ لِلْمَخَاطِبِ؛ أَي: تُحَدِّثُ أَنْتَ أَيُّهَا الْإِنْسَانُ.

﴿يَأْنِ رَبِّكَ﴾ [٥]: الْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ، وَتَتَعَلَّقُ بِ﴿تُحَدِّثُ﴾.

وَأَجَازَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٣): أَنَّ يَكُونُ ﴿يَأْنِ رَبِّكَ﴾ [٥] بَدَلًا^(٤) مِنْ ﴿أَخْبَارَهَا﴾، كَأَنَّهُ قِيلَ: يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ بِأَخْبَارِهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: حَدَّثْتُهُ كَذَا، وَحَدَّثْتُهُ بِكَذَا.

وَاعْتَرَضَ^(٥): بِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ يَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ، فَلَا يَجُوزُ فِي تَابِعِهِ إِلَّا [٢٩٣] الْمَوَافِقَةُ فِي الْإِعْرَابِ، فَلَا يَجُوزُ: اسْتِغْفَرْتُ الذَّنْبَ الْعَظِيمَ: بِنَصْبِ الذَّنْبِ وَجَرِّ الْعَظِيمِ، لَجَوَازِ أَنَّكَ تَقُولُ:

(١) التبيان ٢/١٢٩٩.

(٢) في إيضاح الشعر ص ٢٢٦، وليس في الحجة.

(٣) الكشاف ٤/٢٧٦.

(٤) من الكشاف، وفي الأصول الثلاثة: (بدل).

(٥) البحر ٨/٥٠١.

من الذَّنْبِ. ولا استغفرتُ من الذَّنْبِ العَظِيمِ: بجرِّ الذَّنْبِ ونَصْبِ العَظِيمِ، لجوازِ أَنَّكَ تقول: الذَّنْبُ، وإنما ذلك إذا كان حرفُ الجرِّ زائداً، نحو: ما رأيتُ من رجلٍ عاقِلاً، بجرِّ (عاقِل) على اللَّفْظِ، ونصْبِهِ على الموضعِ. ولا يجوزُ: ما رأيتُ رجلاً عاقِلاً: بنصبِ رجلٍ، وجرِّ عاقِل، لجوازِ دخولِ (من) على رجلٍ. وإن وَرَدَ شيءٌ من ذلك فبأبهِ الشُّعْرُ.

قلتُ: ما أجازَهُ الزَّمخشرِيُّ من إبدال: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ﴾ من ﴿أَخْبَارَهَا﴾ على معنى: تُحَدِّثُ بِأَخْبَارِهَا، فهو جارٌّ على التَّوهُمِ، وقد خرَّجَ عليه الفارسيُّ مواضعَ، وجاءتْ عليه أيضاً بعضُ قراءاتٍ^(١)، كقراءة: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ﴾ [المنافقون: ١٠]: بنصبِ: فَأَصْدَقَ، وجرْمِ: أَكْنَ^(٢). فلا ينبغي أن ينكرَ عليه مثل هذا.

وأجازَ أبو البقاء^(٣) البَدَلَ على أَنَّ الباءَ زائدةٌ في ﴿بِأَنَّ﴾، فالزَّمخشرِيُّ أجازَ البَدَلَ على تقديرِ وجودِ الباءِ في ﴿أَخْبَارَهَا﴾، وأبو البقاءِ على تقديرِ عدمها من ﴿بِأَنَّ﴾، فهما^(٤) وَجْهَانِ.

﴿أَوْحَى لَهَا﴾: المشهورُ أنَّ ﴿أَوْحَى﴾ يتعدَّى (بإلى)، وعُدِّي هنا باللامِ مراعاةً للفواصِلِ. قال العجاجُ^(٥) يصفُ^(٦) الأرضَ:

أَوْحَى لَهَا الْقَرَارَ فَاسْتَقَرَّتْ
وَشَدَّهَا بِالرَّاسِيَاتِ الثُّبَّتْ

(١) «س»: (من قراءات).

(٢) وهي قراءة السبعة غير أبي عمرو. (السبعة ص ٦٣٧، والتيسير ص ٤٨٧). وقرأ أبو عمرو: وَأَكُونَ، بواو بعد الكاف، ونصب التَّوْنِ. (مفردة أبي عمرو ص ١٤٦).

(٣) التبيان ١٢٩٩/٢. (٤) «د»: (فيهما).

(٥) ديوانه ٤٠٨/١. (٦) «د»: نصب.

وقيلَ: المُوحى إليه محذوفٌ؛ أي: أوحى إلى ملائكته المصرفين
أَنْ تَفْعَلَ فِي الْأَرْضِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ، وَاللَّامُ فِي ﴿لَهَا﴾ لَامُ السَّبَبِ.

(م): وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١): ﴿لَهَا﴾ بِمَعْنَى: إِلَيْهَا.

﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ﴾ [٦]: يَوْمَئِذٍ مَنْصُوبٌ بِ﴿يَصْدُرُ﴾.

(م): أَبُو الْبَقَاءِ: أَوْ عَلَى تَقْدِيرٍ: اذْكُرْ، أَوْ بَدَل.

﴿أَشْنَأْنَا﴾: (م): أَبُو الْبَقَاءِ: حَالٌ، وَالْوَاحِدُ: شَتَّ.

﴿لَيْسُوا﴾: (م): أَبُو الْبَقَاءِ: اللَّامُ تَتَعَلَّقُ بِ﴿يَصْدُرُ﴾. انْتَهَى.

وَالْجُمْهُورُ: بَضْمُ الْيَاءِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَنَافِعٌ^(٢) فِي رِوَايَةٍ:
بِفَتْحِهَا، مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ.

﴿خَيْرٌ﴾ [٧]: الظَّاهِرُ أَنَّ خَيْرًا مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَكَذَا ﴿شَرًّا﴾

[٨] بَعْدَهُ. وَقِيلَ: كِلَاهُمَا بَدَلٌ مِنْ ﴿مِثْقَالٍ﴾.

﴿يَكْرَهُ﴾: الْجُمْهُورُ: بِفَتْحِ الْيَاءِ؛ أَي: يَرَى خَيْرًا. وَابْنُ عَبَّاسٍ^(٣)

[٢٩٣ب] بَضْمُهَا.

وَقَرَأَ هِشَامٌ^(٤)، وَأَبُو بَكْرٍ: بِسُكُونِ الْهَاءِ فِيهِمَا.

وَأَبُو عَمْرٍو^(٥): بِضَمِّهِمَا مُشْبَعَتَيْنِ.

وَالْبَاقُونَ: بِإِشْبَاعِ الْأُولَى، وَسُكُونِ الثَّانِيَةِ.

وَإِسْكَانُ الْهَاءِ فِي الْوَصْلِ لُغَةٌ حَكَاهَا الْأَخْفَشُ، وَلَمْ يَحْكَمْهَا (س)،

وَحَكَاهَا الْكَسَائِيُّ عَنْ بَنِي كِلَابٍ، وَبَنِي عَقِيلٍ^(٦).

(١) التبيان ١٢٩٩/٢، وكذا المواضع الثلاثة الآتية.

(٢) مختصر في الشواذ ص ١٧٧.

(٣) البحر ٥٠٢/٨.

(٤) ابن عمار، رواية ابن عمار، ت ٢٤٥هـ. (معرفة القراء ٣٩٦/١، وغاية النهاية ٢/

٣٥٤). والقراءة في السبعة ص ٦٩٤.

(٦) البحر ٥٠٢/٨.

(٥) السبعة ص ٦٩٤.

وقرأ عِكْرِمَةً^(١): يَرَاهُ، بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ^(٢)، عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَجْزُمُ بِحَذْفِ
 الْحَرَكَةِ الْمَقْدَرَةِ^(٣)، حَكَاهَا الْأَخْفَشُ^(٤)، أَوْ عَلَى تَوْهْمِ أَنَّ (مَنْ) مَوْصُولَةٌ
 لَا شَرْطِيَّةَ، كَمَا قِيلَ فِي قِرَاءَةِ: «يَتَّقِي وَيَصْبِرُ» [يُوسُفُ: ٩٠]: بِإِثْبَاتِ يَاءِ
 (يَتَّقِي)، وَجَزْمِ (يَصْبِرُ)^(٥).

وَالرُّؤْيَى بَصْرِيَّةً، وَقِيلَ: بِمَعْنَى الْإِضَافَةِ.



(١) شواذ القراءات ص ٥٢٠.
 (٢) فيهما.
 (٣) في حروف العلة.
 (٤) البحر ٥٠٢/٨.
 (٥) وهي قراءة ابن كثير. (السبعة ص ٣٥١، ومفردة ابن كثير ص ٦٢).

إعراب سورة العاديات^(١)

﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾ [١]: والعاديات: قَسَمٌ، والموصوفُ محذوفٌ، والأكثر على أَنَّهُ الخيلُ. و﴿ضَبْحًا﴾: منصوبٌ على المصدرِ بإضمارِ فعلٍ؛ أي: يضبَحَنَ ضَبْحًا، أو على أَنَّهُ في موضعِ الحالِ؛ أي: ضابحات، أو على المصدرِ من معنى العاديات، على قولِ أبي عبيدة^(٢): إِنَّ الضَّبْحَ العَدُوَّ الشَّدِيدُ.

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): أو بالعاديات، كأنَّهُ قالَ: والضَّابحات؛ لأنَّ الضَّبْحَ يكونُ معه العَدُوُّ.

واعترضهُ الشَّيْخُ^(٤): بأنَّ الضَّبْحَ إذا كانَ مع العَدُوِّ فلا تكونُ العاديات بمعنى الضَّابحات، فلا ينبغي أن يُفسَّرَ به.

قُلْتُ: ولا يلزمه الاعتراض؛ لأنَّ مرادَهُ، واللهُ أعلمُ، أنَّ الضَّبْحَ يلزمُهُ العَدُوُّ فاستعملَ اسمَ اللّازِمِ في الملزومِ، وهو الضَّبْحُ. انتهى.

والضَّبْحُ: تصويْتُ جَهِيرٌ عندَ العَدُوِّ الشَّدِيدِ، ليسَ بصهيلٍ ولا رُغَاءٍ ولا نُباحٍ^(٥).

(١) ينظر: معاني القرآن للقرّاء ٣/ ٢٨٤ - ٢٨٦، وللزجاج ٥/ ٢٧٧ - ٢٧٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٧٣، والكتاب الفريد ٦/ ٤٤٧ - ٤٥١، والدر المصون ١١/ ٨١ - ٩٢.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٣٠٧. (٣) الكشاف ٤/ ٢٧٧.

(٤) البحر ٨/ ٥٠٤.

(٥) المحرر الوجيز ٨/ ٦٧٢، ونقله أبو حيان نصّاً من غير إشارة في البحر ٨/ ٥٠٢.

﴿قَدَحًا﴾ [٢]: (م): أبو البقاء^(١): مصدرٌ مؤكَّدٌ؛ لأنَّ الموريَّ القادِحُ.

﴿صُبْحًا﴾ [٣]: (م): أبو البقاء: ظرفٌ.

﴿فَأَثَرُنَّ﴾ [٤]: معطوفٌ على اسمِ الفاعِلِ الواقعِ صِلَةً لِ(أَل)؛ لأنَّهُ في معنى الفعل، وتقديرُهُ: واللاتي عَدَوْنَ فَأَوْرَيْنَ فَأَعْرَنَ [٢٢٩] فَأَثَرُنَّ^(٢).
وعبارةُ الزّمخشري^(٣): معطوفٌ على الفعل الذي وُضِعَ اسمُ الفاعلِ موضعه.

وقرأ الجمهورُ: بتخفيفِ الثاءِ، وكذا في سِينِ: وَسَطْنَ^(٤).

وأبو حيوة^(٥): بشدّهما. وقتادة^(٦): بشدّ السّينِ.

ووجّهَ الزّمخشري^(٧) تشديدَ (أَثَرُنَ) على أَنَّهُ بمعنى: أظهرنَ؛ لأنَّ التّأثيرَ فيه معنى الإظهارِ، أو قلبَ ثَوْرُنَ إلى وِثْرُنَ، وقلبَ الواوِ همزةً. وهذا فيه تكلفٌ بعيدٌ.

ووجّهَ تشديدَ (وَسَطْنَ) على أَنَّهُ للتعديةِ، والباءُ في ﴿بِهِ﴾ مزيّدةٌ للتوكيدِ، كقولِهِ^(٨): ﴿وَأَتُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٥]، وهي مبالغةٌ في (وَسَطْنَ).

واعترض^(٩): بأنّهم نقلوا أنّ (وسط) مُحَفَّفًا ومُثَقَّلًا بمعنى واحد^(١٠)، وضميرُ ﴿بِهِ﴾ في قوله: ﴿فَأَثَرُنَّ بِهِ﴾ عائِدٌ على القَدَحِ^(١١)،

(١) التبيان ٢/١٣٠٠. وكذا أقواله في المواضع الآتية.

(٢) هنا ينتهي السقط في الأصل. (٣) الكشاف ٤/٢٧٨.

(٤) من قوله تعالى في الآية (٥): «فَوَسَطْنَ بِهِ».

(٥) البحر ٨/٥٠٤.

(٦) ابن دعامة السدوسي، ت١١٧هـ. (المعارف ٤٦٢، وطبقات المفسرين ٢/٤٣).
وقراءته في شواذ القراءات ٥٢١.

(٧) الكشاف ٤/٢٧٨. (٨) (كقوله): ساقطة من «د».

(٩) البحر ٨/٥٠٤. (١٠) بعدها في البحر: وأنهما لغتان.

(١١) كذا في الأربعة الأصول، وفي البحر، والدر: على الصّبح.

و﴿يَه﴾ الثاني عائدٌ عليه، أو على النَّعِ؛ أي: وَسَطَنَ بالنَّعِ الجمعَ، فتكونُ الباءُ للتعدية، أو يكونُ ﴿يَه﴾ في موضع الحال؛ أي: وَسَطَنَ ملتبساتٍ بالنَّعِ جمعاً من الأعداءِ. ووسطه بمعنى توَسَّطه.

﴿لِرَبِّهِ لَكُنُودٌ﴾ [٦]: أبو البقاء: ﴿لِرَبِّهِ﴾ يتعلَّقُ بـ (كنود)؛ أي: كفورٌ لنعم ربِّه.

﴿لِحَبِّ الْخَيْرِ﴾ [٨]: قَالَ الْفَرَّاءُ^(١): نَظْمُ الْآيَةِ أَنْ يُقَالَ: وَأَنَّهُ لَشَدِيدُ الْحَبِّ لِلْخَيْرِ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ الْحَبُّ قَالَ: ﴿لَشَدِيدٌ﴾، وحذف من آخره ذَكَرَ الْحَبُّ؛ لَأَنَّهُ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ، ولرؤوس الآي، كقوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، كَأَنَّهُ قَالَ: فِي يَوْمٍ عَاصِفِ الرِّيحِ.

وقال غيره: اللَّامُ لِلْعِلَّةِ؛ أي: لأجلِ حُبِّ الْمَالِ لِبَخِيلٍ.

﴿يَعْلَمُ﴾ [٩]: مفعولةٌ محذوفٌ، وهو العَامِلُ في ﴿إِذَا﴾؛ أي: أَفْلا يَعْلَمُ مَالَهُ ﴿إِذَا﴾.

وقال الحَوْفِيُّ^(٢): ﴿إِذَا﴾ ظرفٌ مضافٌ إلى ﴿بُعْثِرَ﴾، والعَامِلُ فِيهِ ﴿يَعْلَمُ﴾.

ولا يظهر؛ لأنَّ المعنى: أَفْلا يَعْلَمُ الْآنَ^(٣).

وقيل: العَامِلُ ما دَلَّ عليه مضمونُ الجملةِ، وهو قوله: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [١١]؛ أي: يجزيهم ﴿إِذَا بُعْثِرَ﴾ ولا يعملُ (خبير) في ﴿إِذَا﴾، سواء كُسِرَتْ إنَّ أو فُتِحَتْ؛ لأنَّ ما بعدَ المكسورة لا يعملُ فيما قبلها، وإنَّ كانت مفتوحة فخبير داخل في صلة أنَّ المصدرية، فلا يعملُ

(١) معاني القرآن ٣/٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) علي بن إبراهيم أبو الحسن، ت ٤٣٠هـ. (إنباه الرواة ٢/٢١٩، وطبقات المفسرين ١/

٣٨١). وقوله في البحر ٨/٥٠٥، والدر ١١/٩٠.

(٣) البحر ٨/٥٠٥.

أيضاً فيما قبلها^(١).

﴿بُعِثْرٌ﴾: الجمهورُ: بالعينِ مبنياً للمفعول. وعبد الله^(٢): بالحاءِ.
ونصر بن عاصم^(٣): ﴿بُعِثْرٌ﴾، مبنياً للفاعل.

﴿وَحْصِلٌ﴾ [١٠]: الجمهورُ: مبنياً للمفعول. وابنُ يَعْمَرِ^(٤): مبنياً
للفاعِلِ. وعنه: مبنياً للفاعلِ، خفيفَ الصَّادِ.

﴿إِنَّ﴾ [١١]: الجمهورُ: بكسرِ الهمزةِ وباللامِ في ﴿لَخَيْرٌ﴾،
والجملةُ مستأنفةٌ، والعاملُ في ﴿يِهِمْ﴾ وفي ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: ﴿لَخَيْرٌ﴾، على
تضمينه معنى المجاز؛ لأنَّهُ تعالى خيرٌ دائماً.

وقرأ أبو السَّمَالِ، والحجَّاجُ^(٥): بفتحِ الهمزةِ، وإسقاطِ اللّامِ،
فتكونُ أَنَّ ومعمولاها سَدٌّ مسدٌّ مفعولي علمت.

وعلى هذا فيظهر أنَّ علم في قراءة الجمهورِ معلقةٌ بأنَّ المكسورةِ
مع اللّامِ؛ لأنَّ قراءةَ الفتحِ تقتضي أنَّ ليعلم تعلقاً^(٦) بالجملةِ.



(١) (ولا يعمل خبير... قبلها): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٢) ابن مسعود: مختصر في الشواذ ص ١٧٨.

(٣) الليثي، ت نحو ٩٠هـ. (إنباه الرواة ٣/٣٤٣، وغاية النهاية ٢/٣٣٦). وقراءته في
مختصر في الشواذ ص ١٧٨.

(٤) اختلف في سنة وفاته فهي ٨٣هـ في نور القبس ص ٢٢، وقبل سنة ٩٠هـ في معرفة
القراء ١/١٦٢، وغاية النهاية ٢/٣٨١، و١٢٩هـ في أخبار النحويين البصريين ٤٠،
وإنباه الرواة ٤/١٨. والقراءتان في البحر ٨/٥٠٥.

(٥) ابن يوسف الثقفي، ت ٩٥هـ. (وفيات الأعيان ٢/٢٩، وسير أعلام النبلاء ٤/٣٤٣).
والقراءة في: مختصر في الشواذ ص ١٧٨، والبحر ٨/٥٠٥.

(٦) «د»، «س»: معلقاً.

إعراب سورة القارعة^(١)

﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [١، ٢]: الجمهورُ: بالرفعِ فيهما، وإعرابُهُ كإعرابِ قوله: ﴿فَأَصْحَبُ الِّمِئْتَةِ مَا أَصْحَبُ الِّمِئْتَةِ﴾ [الواقعة: ٨]، وقد تقدّم.

وقرأ عيسى^(٢): بنصبهما على إضمارِ فعلٍ؛ أي: اذكروا القارعةَ، و﴿مَا﴾: زائدةٌ للتوكيد، [٢٢٩ب] والقارعة: تأكيدٌ لفظيٌّ للأوّل.

﴿يَوْمَ يَكُونُ﴾ [٤]: الجمهورُ: بنصبِ يوم.

قال ابنُ عطية^(٣): وهو ظرفٌ، العاملُ فيه: القارعةُ.

واعترض^(٤): بأنّه إن أراد اللفظ الأوّل فلا يجوزُ الفصلُ بينَ العاملِ، وهو في صلة (أل)، والمعمولِ بالخبر^(٥)، وذلك لا يجوزُ. وكذلك لو صار القارعةَ علماً للقيامَةِ لا يجوزُ أيضاً. وإن أراد الثاني والثالث فلا يلتئم معنى الظرفِ معه^(٦).

وقال الزّمخشري^(٧): ينتصبُ بمضميرٍ دلّت عليه القارعة؛ أي: تفرّعُ يومَ يكونُ.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٨٦/٣، ٢٨٧، وللزجاج ٣٥٥/٥، ٣٥٦، وإعراب ثلاثين سورة ١٥٩ - ١٦٤، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٤/٢، والكتاب الفريد ٦/٤٥٢، ٤٥٣، والدر المصون ٩٣/١١ - ٩٦.

(٢) المحرر الوجيز ٦٧٧/٨، والبحر ٥٠٦/٨، والدر المصون ٩٤/١١.

(٣) المحرر الوجيز ٦٧٧/٨. (٤) البحر ٥٠٦/٨.

(٥) «م»، «د»، «س»: وهو في صلة أن والمعمول. و(بالخيز): ساقطة منها جميعاً.

(٦) «م»، «د»، «س»: (فلا يعطيه المعنى). (٧) الكشف ٢٧٩/٤.

وقال الحَوْفِي^(١): تأتي يومَ يكونُ.

وقيل: اذكر يومَ.

وقرأ زيد بن علي^(٢): برفعِ ﴿يَوْمَ﴾، خبر مبتدأ محذوف؛ أي:

وقتها يومُ.

﴿فَأُمَّهُ هَكَوِيَةٌ﴾ [٩]: الجمهورُ: بضمِّ الهمزة. وطلحة^(٣):

بكسرها.

قال ابن خالويه^(٤): وحكى ابنُ دريد^(٥): أنها لغةٌ.

وأما التَّحْوِيون فيقولون: لا يجوز كسرُ الهمزة إلا أن تتقدَّما كسرةً

أو ياء.

ومعنى (أُمَّه): مأواه. وقيل: على حذفِ مضافٍ؛ أي: فأُمُّ رأسِهِ.

وقيل: هو تفاوُلٌ بشرٍّ، وإذا دَعوا بالهلكة قالوا^(٦): (هَوَتْ أُمَّهُ).

﴿مَا هِيَةَ﴾ [١٠]: الهاءُ للسكِّتِ، وحذفها للوصولِ ابنِ أبي

إسحاق^(٧)، وأثبتها الجمهورُ.

﴿نَارٌ﴾ [١١]: خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هي نارٌ.



(١) البحر ٥٠٦/٨. وقوله: ساقط من «م»، «د»، «س».

(٢) شواذ القراءات ص ٥٢٢.

(٣) ابن مصرّف الكوفي، ت ١١٢هـ. (معرفة القراء ٢١١/١، وغاية النهاية ٣٤٣/١).

والقراءة في شواذ القراءات ٥٢٢.

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص ١٦٣.

(٥) محمد بن الحسن، ت ٣٢١هـ. (مراتب النحويين ٨٤، وإنباه الرواة ٩٢/٣). وقوله في

كتابه: جمهرة اللغة ٦٠/١.

(٦) الأمثال لأبي عبيد ص ٧٠، وجمهرة الأمثال ٣٥٤/٢.

(٧) البحر ٥٠٧/٨.

إعراب سورة التكاثر^(١)

﴿أَلْهَنَكُمْ﴾ [١]: الجمهورُ: على الخبر. وابنُ عباس^(٢): بالمدِّ على الاستفهام. والكسائي^(٣)، في روايةٍ: بهمزتين. ومعنى الاستفهام: التوبيخ والتقرير.

﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [٤]: الجمهورُ: على أنَّ تكرارَ هذه الجملة للتوكيد.

وقال الزمخشري^(٤): التكرارُ توكيدٌ للردع والإنذار، و﴿ثُمَّ﴾: للدلالة على أنَّ الإنذارَ الثاني أبلغُ من الأوَّلِ وأشدُّ، كما تقولُ للمنصوح: أقولُ لك ثُمَّ أقولُ لك لا تفعلُ.

﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ [٥]: جوابُ ﴿لَوْ﴾ محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه، وهو: ﴿أَلْهَنَكُمْ أَتُكَاثِرُ﴾: أي: لو تعلمونَ لما ألهاكمُ التكاثرُ.

(م): وقدَّره أبو البقاء^(٥): لرجعتنم عن كفركم.

﴿عَلَّمَ الْيَقِينَ﴾: من إضافة الموصوفِ إلى صفته.

﴿لَتَرْوَبُنَّ﴾ [٦]: ابنُ عامر، والكسائي^(٦): بضمِّ التاء. والباقون: بالفتح.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٨٧/٣، ٢٨٨، وللزجاج ٣٥٧/٥، ٣٥٨، وإعراب ثلاثين سورة ١٦٥ - ١٧٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٥/٢، ٣٧٦، والكتاب الفريد ٤٥٤/٦ - ٤٥٦، والدر المصون ٩٧/١١ - ٩٩.

(٢) مختصر في الشواذ ص ١٧٨.

(٣) أألهاكم. (مختصر في الشواذ ص ١٧٨).

(٤) الكشف ٢٨١/٤. (٥) التبيان ١٣٠٢/٢.

(٦) السبعة ص ٦٩٥، والبديع ص ٣٠٤، والتيسير ص ٥٣١.

وابنٌ كثير^(١) في رواية، وعاصم^(٢) في رواية: بفتحها في ﴿لَتَرَوُنَّ﴾، وضمّها في ﴿لَتَرَوُنَّهَا﴾ [٧]. ومجاهد^(٣): بضمّهما.

وأبو عمرو^(٤)، بخلاف [عنه]: يهمز^(٥) الواوين استثقلاً للضمة عليهما، كما همزوا في^(٦): «وُقَّتْ» [المرسلات: ١١]. وكان القياسُ أن لا تهمز لأنها حركةٌ عارضةٌ لالتقاء الساكنين فلا يُعتدُّ بها، لكنها لما لزمّت في الكلمة^(٧) أشبهت الحركة الأصلية فهِمَزَتْ. وقد همزوا من الحركة العارضة ما يزول في الوقف، نحو: ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: ١٦]، فهمزُ هذه أولى^(٨).

(م): أبو البقاء^(٩): هو من رؤية العين، نُقِلَ بالهمز فتعدّى إلى [١٢٣٠] اثنين.

﴿عَيْنَ الْيَقِينِ﴾: (م): أبو البقاء^(١٠): مصدر على المعنى؛ لأنَّ (رأى) و(عاین) بمعنى.



(٢) البحر ٥٠٨/٨.

(١) البحر ٥٠٨/٨.

(٣) مختصر في الشواذ ص ١٧٩.

(٤) مختصر في الشواذ ص ١٧٩، وشواذ القراءات ص ٥٢٣.

(٥) «د»، «س»: (بهمز).

(٦) قرأ بالواو أبو عمرو وحده من السبعة. (مفردة أبي عمرو ص ١٥٠، ورواية أبي عمرو ص ٢٠٤). والباقون: بالهمز. (السبعة ص ٦٦٦، والتيسير ص ٥٠٦).

(٧) «د»، «س»: (الحركة).

(٨) ينظر: الدر المصون ١/١٥١، ١٥٢. (٩) التبيان ٢/١٣٠٢.

(١٠) التبيان ٢/١٣٠٢.

إعراب سورة العصر^(١)

﴿وَالْعَصْرِ﴾ [١]: الجمهورُ: بسكونِ الصَّادِ، وكذا باءِ الصَّبْرِ. وقرأ سلام^(٢): بكسرهما.

قال ابنُ عطية^(٣): وهذا لا يجوزُ إلَّا في الوقفِ، على نقل الحركةِ. ورؤيَ عن أبي عمرو: بكسرِ الباءِ إشماماً، قال: وهذا أيضاً لا يكونُ إلَّا في الوقفِ.

وفي الكامل^(٤) للهدلي^(٥)، عن أبي عمرو: كَسُرُ ما قبلَ الساكنِ في: العَصْر، والصَّبْر، و﴿وَالْفَجْرِ﴾ [١]، و﴿وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣].

وابنُ خالويه^(٦): بنقلِ الحركةِ في ﴿بِالصَّبْرِ﴾ عن أبي عمرو.

وصاحبُ اللوامح^(٧) عن عيسى البصرة^(٨): بنقلِ حركةِ الرَّاءِ إلى

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٥٩/٥، ٣٦٠، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٧/٢، والكتاب الفريد ٤٥٧/٦، ٤٥٨، والدر المصون ١٠١/١١ - ١٠٣.

(٢) ابن سليمان الطويل، أبو المنذر، ت ١٧١هـ. (معرفة القراءة ٢٧٧/١، وغاية النهاية ١/٣٠٩). والقراءة في السبعة ص ٦٩٦.

(٣) المحرر الوجيز ٦٨٦/٨.

(٤) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ص ٦٦٢، ٦٦٣.

(٥) أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة المغربي، ت ٤٦٥هـ. (معرفة القراءة ٨١٥/٢، وغاية النهاية ٢/٣٩٧).

(٦) مختصر في الشواذ ص ١٧٩.

(٧) أبو الفضل الرازي، سلفت ترجمته. والقراءة في البحر ٥٠٩/٨.

(٨) ابن عمر الثقفي البصري، ت ١٤٩هـ. (مراتب النحويين ص ٢١، ومعرفة القراءة ١/٢٧٠).

الباء، [لثلا يحتاج إلى أن يأتي ببعض الحركة في الوقف وإلى أن يُسكَّن فيجمع بين ساكنين]، وذلك لغة شائعة وليست بشاذة [بل مستفيضة]، وبذلك^(١) دلالة على الإعراب، وانفصالاً من التقاء الساكنين، وتأدية^(٢) حقَّ الموقوفِ عليه من السكون. انتهى.

ومنه قوله^(٣):

أنا جريراً كُنَيْتِي أَبُو عَمْرٍ
أَضْرَبُ بِالسَّيْفِ وَسَعْدٌ فِي الْقَصْرِ

يُرِيدُ: أَبُو عَمْرٍو، وَالْقَصْرُ.

﴿خُسْرٍ﴾ [٢]: الْجُمْهُورُ: بِسُكُونِ السَّيْنِ. وَأَبُو بَكْرٍ عَنِ عَاصِمِ^(٤):

بِضْمِهَا.



(١) من «م»، «د»، «س». وفي الأصل: (وفيها).

(٢) «م»، «د»، «س»: وبأنه.

(٣) بلا عزو في مختصر في الشواذ ص ١٧٩، والإنصاف ص ٥٩١، والبحر ٥٠٩/٨، والدر المصون ١١/١٠٢.

(٤) مختصر في الشواذ ص ١٧٩، وتفسير القرطبي ٤٦٥/٢٢.

إعراب سورة الهُمزة^(١)

﴿هُمَزَةٌ لُحْمَةٌ﴾ [١]: الجمهورُ: بفتح ميمهما. و(فُعَلَةٌ): من أبنية المبالغة، كَنَوْمَةٌ وَسُحْرَةٌ وَضُحْكَةٌ^(٢). والباقون: بسكونهما. وهو المَسْحَرَةُ الذي يأتي^(٣) بالأضاحيك، فيضحك منه ويشتُم ويهمز ويُلْمزُ.

﴿الَّذِي جَمَعَ﴾ [٢]: الذي: بدلٌ، أو منصوب بأذم، أو مرفوع بإضمار (هو).

وقرأ ابنُ عامر، وحمزة، والكسائي: «جَمَعَ»: بتشديد الميم. والباقون: بتخفيفها^(٤).

﴿وَعَدَدَهُ﴾: الجمهورُ: بشدِّ الدالِّ الأولى؛ أي: أحصاه وحافظَ عليه. وقيل: جعله عدَّةً لطوارقِ الدهرِ. والحسن^(٥): بتخفيفها؛ أي: ضَبَطَ عَدَدَهُ.

﴿يَحْسَبُ﴾: (م): أعربهُ أبو البقاء^(٦): حالاً من الضميرِ في جمعٍ.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٨٩/٣ - ٩٢١، وللزجاج ٣٦١/٥، ٣٦٢، وإعراب ثلاثين سورة ص ١٧٨ - ١٨٧، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٨/٢، ٣٧٩، والدر المصون ١٠٥/١١ - ١٠٨.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة ١٢٤٧/٣. (٣) (يأتي): ساقطة من «س».

(٤) السبعة ص ٦٩٧، والتيسير ص ٥٣٢.

(٥) مفردة الحسن البصري ص ٢٨٩، ومصطلح الإشارات ص ٥٦٥.

(٦) التبيان ١٣٠٣/٢.

﴿كَلَّا﴾ [٤]: رَدَّعْ لَهُ عَنْ حِسَابِنِهِ^(١).

﴿لَيْبُدَنَّ﴾: فيه ضميرُ الواحد^(٢).

وعن أبي عمرو^(٣): (لَيْبُدَانٌ) بِالْأَلْفِ، ضميرُ الاثنين؛ أي: الهمزة وماله.

وعن الحسن^(٤): (لَيْبُدَنَّ): بضمِّ الدالِ؛ أي: هو وأنصاره.

﴿فِي الْخُطْمَةِ﴾: هذه قراءة الجمهور.

وقرأ زيد بن علي^(٥): في الحاطمة.

﴿نَارُ اللَّهِ﴾ [٦]: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي نارُ الله.

﴿أَلَّتِي تَطَّلِعُ﴾ [٧]: (م): أبو البقاء^(٦): مرفوع على النعت، أو خبر

مبتدأ محذوف، أو في موضع نصب^(٧) بأعني.

﴿الْأَفْقِدَةَ﴾: (م): أبو البقاء: جمع قِلَّةٍ اسْتَعْمَلَ فِي مَوْضِعِ الْكَثْرَةِ.

﴿فِي عَمْدٍ﴾ [٩]: حمزة، والكسائي، وأبو بكر: بضمِّتين، جمع

عمود.

وهارون^(٨)، عن أبي عمرو: بضمِّ العين، وسكونِ الميم.

والباقون: بفتحهما^(٩).

(١) (كلا... حسابانه): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٢) «م»، «د»، «س»: الجمهور بفتح الهمزة وفيه.

(٣) البحر ٨/٥١٠، والدر المصون ١١/١٠٧.

(٤) مفردة الحسن البصري ص ٢٨٩، ومصطلح الإشارات ص ٥٦٥.

(٥) في الموضعين. (البحر ٨/٥١٠).

(٦) التبيان ٢/١٣٠٣. وكذا في الموضعين الآتين.

(٧) من «م»، «د»، «س»: (والتبيان). وفي الأصل: (أو منصوب بأعني).

(٨) ابن موسى، سلفت ترجمته. والقراءة في مختصر الشواذ ص ١٧٩.

(٩) السبعة ص ٦٩٧، والكتاب المختار ٢/٩٩٣.



وهو اسمُ جمع، واحده: عمود. وَقَالَ الْفَرَّاءُ^(١): جَمْعُ عَمُودٍ، كَمَا
 قَالُوا: أَدِيمٌ وَأُدْمٌ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٢): جَمْعُ عَمَادٍ.
 (م): وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ: أَنْ يَكُونَ خَبْرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ؛ أَي: هُمْ فِي
 عَمَدٍ، أَوْ صِفَةً لـ ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ [٨].



إعراب سورة الفيل^(١)

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ﴾ [١]: الجمهورُ: بفتحِ الرَّاءِ، وعلامة الجزمِ حذف الألفِ.

وقرأ السُّلَمِيُّ^(٢): بسكونِ الرَّاءِ، وهو جَزْمٌ بعدَ جَزْمٍ. ونقلَ عنه صاحبُ اللّوامح: (تَرَأُ) بهمزةً مفتوحةً مع سكونِ الرَّاءِ [٢٣٠ب] على الأصلِ، وهي لغةٌ تميمٍ.

و﴿تَرَ﴾ معلقةٌ، والجملة التي فيها الاستفهام، وهي ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ في موضعِ نصبٍ بـ﴿تَرَ﴾، و﴿كَيْفَ﴾ معمولةٌ لـ﴿فَعَلَ﴾.

﴿أَبَايِلَ﴾ [٣]: أي: جماعات تجيء شيئاً بعد شيءٍ.

قال أبو عبيدة^(٣)، والفراء^(٤): لا واحد له من لفظه، فيكونُ مثل: عباديد.

وقيل: واحدهُ: إِبُولٌ، كعَجْوُلٍ. وقيل: إِبِيلٌ، كسِكِّينٍ. وقيل: إِبَالٌ^(٥).

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٥، ٣٦٤، وإعراب ثلاثين سورة ص ١٨٨ - ١٩٥، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٠/٢، والدرر ١١/١٠٩، ١١٠.

(٢) أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب، ت ٧٤هـ. (معرفة القراءة ١/١٤٦، وغاية النهاية ١/٤١٣). والقراءة في المحتسب ٣٧٣/٢، والبحر ٨/٥١٢.

(٣) مجاز القرآن ٢/٣١٢. (٤) معاني القرآن ٣/٢٩٢.

(٥) ينظر في هذه الأقوال: الهداية ١٢/٨٤٤٥، ٨٤٤٦، وتفسير القرطبي ٢٢/٤٩١، ٤٩٢، والبحر ٨/٥١١، وعمدة الألفاظ ١/٨٣ - ٨٥.

وذكرَ الرَّقَاشِيَّ^(١)، وكانَ ثِقَّةً، أَنَّهُ سَمِعَ فِي واحِدِهِ: إِبَالَةً.

وَحَكَى الفَرَّاءُ^(٢): إِبَالَةٌ، مُحَقَّقًا.

﴿تَرْمِيهِمْ﴾ [٤]: الجمهورُ: بالتاءِ، وَالطَّيْرُ: اسمُ جنسٍ يجوزُ تأنيثه

كهذهِ القراءةِ، وقولِهِ^(٣):

كَالطَّيْرِ تَنْجُو مِنَ الشُّبُوبِ ذِي الْبَرْدِ

وَأبو حنيفة^(٤): بالياءِ، على تذكيره.

وقيلَ: الضَّميرُ عائِدٌ على ﴿رَبُّكَ﴾.

(م): أبو البقاء^(٥): و﴿تَرْمِيهِمْ﴾: نعتٌ لطير.

﴿كَعَصَفٍ مَأْكُولٍ﴾ [٥]: (م): أبو البقاء: الكاف مفعول ثانٍ.

يُرِيدُ: لجعلهم.

﴿مَأْكُولٍ﴾: الجمهورُ: بسكونِ الهمزة، وهو الأصلُ؛ لأنَّهُ صيغةُ

(مفعول) من ﴿فَعَلَ﴾.

وقرئ^(٦): بفتحِ الهمزة اتباعاً لحركة الميم. وهذا شاذٌ، كما اتبعوا

في (محموم) بفتحِ الحاءِ، لحركة الميم.

(١) كذا في الأصول الأربعة والبحر والدر. والصواب: الرؤاسي، كما جاء في معاني القرآن للفراء ٢٩٢/٣: وزعم لي الرؤاسي، وكان ثقة مأموناً: أَنَّهُ سَمِعَ واحِدها: إِبَالَةٌ، لا ياء فيها.

(٢) البحر ٥١١/٨، والدر المصون ١١٠/١١.

(٣) النابغة الذبياني، ديوانه ص ١٨، وصدرة:

والخيلُ تنزُعُ غرباً في أعنتها

(٤) النعمان بن ثابت الكوفي، ت ١٥٠هـ. (طبقات الفقهاء ص ٨٦، وغاية النهاية ٢/

٣٤٢). وقراءته في الكامل ص ٦٦٣، وشواذ القراءات ص ٥٢٣.

(٥) التبيان ١٣٠٤/٢. وكذا في الموضع الآخر.

(٦) مختصر في الشواذ ص ١٨٠، وشواذ القراءات ص ٥٢٣، والبحر ٥١٢/٨.

إعراب سورة قُريش^(١)

﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾ [١]: الْأَخْفَشُ^(٢): اللَّامُ تَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ^(٣):
﴿جَعَلَهُمْ﴾ [الفيل: ٥]. وقيل: فَعَلْنَا ذَلِكَ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ التَّضْمِينِ فِي الشَّعْرِ، وَهُوَ أَنْ يَتَعَلَّقَ
مَعْنَى الْبَيْتِ بِالَّذِي قَبْلَهُ تَعَلُّقًا لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهِ.

قَالَ الْحَوْفِيُّ^(٥): وَرَدَّ هَذَا الْقَوْلَ جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ [لَكَانَ
﴿لَا يَلْفِ﴾ بَعْضُ سُورَةِ ﴿أَلْتَر﴾]، وَكَانَ آخِرَ السُّورَةِ غَيْرَ تَامٍ^(٦).

وَقَالَ الْأَخْفَشُ، وَالْكَسَائِيُّ^(٧): تَتَعَلَّقُ بِأَعْجَبُوا مَضْمُورَةً.

وَقَالَ الْخَلِيلُ^(٨): تَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ [٣].

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٩): وَدَخَلَتْ الْفَاءُ لِمَا فِي الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ؛
لَأَنَّ الْمَعْنَى: إِمَّا لَا ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ لِإِيلَافِهِمْ؛ أَيْ: إِنْ لَمْ يَعْبُدُوهُ لَسَاثِرِ نِعْمِهِ
فَلْيَعْبُدُوهُ لِهَذِهِ الْوَاحِدَةِ الَّتِي هِيَ نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٩٣، ٢٩٤، وللزجاج ٥/٣٦٥، ٣٦٦، ومشكل
إعراب القرآن ٢/٣٨١، والبيان ٢/١٣٠٥، والدر المصون ١١/١١١ - ١١٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/٥٨٥.

(٣) (بقوله): ساقطة من «م»، «د»، «س». (٤) الكشاف ٤/٢٨٧.

(٥) البحر ٨/٥١٤، والزيادة منه.

(٦) من «س». وفي الأصل، «م»، «د»: (تمام).

(٧) البحر ٨/٥١٤. (وتتعلق): ساقطة من «د».

(٨) الكتاب ١/٤٦٤، والبحر ٨/٥١٤. وفي «د»، «س»: (الحوفي). وبياض في «م».

(٩) الكشاف ٤/٢٨٧.

وقرأ الجمهورُ: إيلاف، مصدر ألف، رباعياً.
 وابنُ عامر^(١): «لإلاف» مصدرُ ألف، ثلاثياً.
 يُقالُ^(٢): أَلِفَ الرَّجُلُ الأَمْرَ إِلفاً وإِلفاً، وألفه غيره إيلافاً.
 وقد يأتي ألفَ الرباعيِّ متعدياً لواحدٍ كَألفِ الثلاثيِّ، قالَ ذو
 الرِّمَّةِ^(٣):

مِن المُوَلِّفاتِ الرَّمْلَ أدماءَ حُرَّةٍ شُعاعُ الضُّحَى في لَوْنِها يَتوضَّحُ
 ولم يَخْتَلِفِ السَّبْعَةُ في قِراءة: ﴿إِلفِهِم﴾ [٢٢] رباعياً.
 ورُوِيَ عن أبي بكر، عن عاصم^(٤): أَنَّهُ قرأَ بهمزيْن، الثَّانيةَ مِنْها
 ساكنة، وهذا شاذٌّ وإنْ كانَ هو الأَصْلُ، فأبدلوا الكَلِمَةَ التي هي فاء
 الكَلِمَةَ لِثِقَلِ اجْتِماعِ همزيْن، ولم يبدلوا في نحو: يُؤلفُ لزوماً لزوالِ
 الاستِثقالِ بحذفِ الهَمْزةِ فيه.

ورُوِيَ عن عاصم، من طريقٍ آخر^(٥): إِيلافِهِم، بهمزيْن
 مكسورتيْن، بعدَهما ياءٌ ساكنةٌ ناشئةٌ عن حركةِ الهَمْزةِ الثَّانيةِ لِإِشباعِ
 حَرَكَتِها. والصَّحِيحُ رجوعُ عاصم عن الهَمْزةِ الثَّانيةِ، وأَنَّهُ قرأَ كالجماعةِ.
 وقرأَ أبو جعفر، فيما حَكَى الرَّمْخسريُّ^(٦): لِإِلفِ قريشٍ.
 وحَكَى ابنُ عطيةَ^(٧) عنه: إِلفِهِم، فجمعَ بينَ مصدرِي أَلِفِ الثَّلاثيِّ.

(١) السبعة ص ٦٩٨، والبدیع ص ٣٠٥، والتيسیر ص ٥٣٢.

(٢) ينظر: اللسان والتاج (ألف). (٣) ديوانه ١١٩٧/٢.

(٤) السبعة ٦٩٨، والكتاب المختار ٩٩٥/٢.

(٥) البحر ٥١٤/٨.

(٦) الكشاف ٢٨٧/٤. وقراءة أبي جعفر في المبسوط ص ٤٧٧، والمستنیر ٥٤٤/٢،
 ومصطلح الإشارات ص ٥٦٥: لِإِلاف، بياء ساكنة من غير همز، كما يأتي.

(٧) المحرر الوجيز ٦٩٢/٨.

[٢٣١] وعن ابن عامر^(١): إلفهم، على وزن (فِعال).
 وعن ابن كثير^(٢): إلفهم، على وزن (فِعل).
 وعن أبي جعفر: ليلاف، بياء ساكنة، بعد اللام، اتبع لما أبدل
 الثانية ياء حذف الأولى حذفاً على غير قياس.
 وعن عكرمة^(٣): «لتألف قريش»، وعنه: «ليألف» أمراً.
 وعن هلال بن فتيان^(٤): بفتح لام الأمر فيه.
 وأجمعوا هنا على صرف «قريش» مراعاةً فيه لمعنى الحي.
 ويجوزُ منعُ صرفه مراعاةً لمعنى القبيلة، ففيه التأنيث والعلمية، قال^(٥):
 وكفى قريش المعضلات وسادها
 وقال (س)^(٦) في نحو: معدّ، وقريش، وثقيف: هذه للأحياء أكثر.
 وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائزٌ حسنٌ.
 و﴿إلفهم﴾ بدلٌ من ﴿لإيلاف قريش﴾.
 ﴿رحلة﴾: الجمهور: بكسر الراء. وأبو السّمّال^(٧): بضّمها.
 فبالكسر: مصدر، وبالضمّ: الجهة التي يُرحلُ إليها.
 وقال الزّمخشري^(٨): أرادَ رحلتي الشتاء والصيف، فأفردَ لأمن
 الإلباس، كقوله^(٩):

- (١) السبعة ٦٩٨.
 (٢) البحر ٥١٤/٨.
 (٣) مختصر في الشواذ ص ١٨٠، ١٨١.
 (٤) البحر ٥١٤/٨.
 (٥) عدي بن الرقاع، ديوانه ص ٩٣، وروايته:
 غَلَبَ المساميح الوليدُ سماحةً وكفى قريشاً ما ينوبُ وسادها
 ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وينظر: الكتاب ٢/٢٦، والمقتضب ٣/٣٦٢،
 والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/١١٨، وشرح أبيات سيويه ٢/٢٨٢.
 (٦) الكتاب ٢/٢٦.
 (٧) الكامل ٦٦٣، وشواذ القراءات ٥٢٤. (٨) الكشف ٤/٢٨٨.
 (٩) بلا عزو في الكتاب ١/١٠٨، والمقتضب ٢/١٧٢، والمحتسب ٢/٨٧، والمفصل =

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا
 واعترض^(١): بَأَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ (س) إِلَّا ضَرُورَةٌ. ومثله^(٢):
 حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي
 يُرِيدُ: بَطْنِي، أَنشَدُوهُ عَلَى الضَّرُورَةِ.
 ﴿مِنْ جُوعٍ﴾: مِنْ: لِلتَّعْلِيلِ.
 (م): وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣): أَنَّ يَكُونُ حَالًا؛ أَيُّ: جَائِعِينَ.
 ﴿مِنْ خَوْفٍ﴾: الْجَمْهُورُ: بِإِظْهَارِ النَّوْنِ عِنْدَ الْخَاءِ.
 وَعَنْ نَافِعٍ^(٤): بِإِخْفَائِهَا.
 وَكَذَا مَعَ الْغَيْنِ، نَحْوُ: ﴿مَنْ غَلٍ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وَهِيَ لُغَةٌ حَكَاهَا
 (س)^(٥).



= ١٢٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٨٧، والإقليد ٣/١٢٧٣، وعجزه:

فَلِإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنَ خَمِيصٍ

(١) البحر ٨/٥١٤.

(٢) لتوبة بن الحمير، ديوانه ص ٣٦، وعجزه:

سقاك من الغرّ العوادي مطيرها

(٣) التبيان ٢/١٣٠٥. (٤) مفردة نافع ص ٤١، ٤٢.

(٥) الكتاب ٢/٤١٥.

إعراب سورة الدّين^(١)

﴿أَرَأَيْتَ﴾ [١]: بمعنى: أخبرني. ويدلُّ عليه قراءةُ عبد الله^(٢):
 (أَرَأَيْتَكَ)؛ لأنَّ كَافَ الخطاب لا تلحقُ البصريَّةَ، ومفعولها الأوَّلُ
 ﴿الَّذِي﴾، والثاني محذوف، فقدَّرَهُ الحَوْفِيُّ^(٣): أليسَ مُستحقًّا عذابَ اللهِ.
 وقدَّرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ^(٤): مَنْ هو.

وأجازَ الحَوْفِيُّ^(٥): أَنْ تكونَ بصرية فلا حذف^(٦)، وهمزة الاستفهام
 للتقرير والتنبيه.

﴿فَذَلِكَ﴾ [٢]: (م): جعلَ أبو البقاء^(٧) الفاءَ جواباً لشرطٍ مقدَّرٍ؛
 أي: إِنْ تَأَمَّلْتَهُ، أَوْ: طَلَبْتَهُ.

والظَّاهرُ أنَّها للعطفِ، مِنْ بابِ عطفِ الجملِ، ولا حاجةَ إلى
 تكلفِ شرطٍ. انتهى.

وأجازَ الزَّمخَشَرِيُّ^(٨) عطفَ ﴿فَذَلِكَ﴾ على ﴿الَّذِي﴾ عطفَ
 ذات على ذات أو صفة على صفة، قال: وجواب ﴿أَرَأَيْتَ﴾ محذوف
 لدلالة ما بعدهُ عليه، كأنَّهُ قالَ: أخبرني، وما تقولُ فيمن يُكذِّبُ

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦٧/٥، ٣٦٨، وإعراب القرآن ٢٩٥/٥ - ٢٩٧،
 وإعراب ثلاثين سورة ص ٢٠١ - ٢٠٨، والدر المصون ١١/١١٩ - ١٢٤.

وهي سورة الماعون في المصحف، وتُسمى أيضاً: أُرَيْتَ. (الإتقان ٢/٣٦٧).

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٩٤/٣، ومختصر في الشواذ ص ١٨١.

(٣) البحر ٨/٥١٦. (٤) الكشاف ٤/٢٨٩.

(٥) البحر ٨/٥١٧. (٦) «س»: ولا حذف.

(٧) التبيان ٢/١٣٠٦. (٨) الكشاف ٤/٢٨٩.

بالجزاء، وفيمن يؤذي اليتيم ولا يطعم المسكين، أنعم ما يصنع؟
واعترضه الشيخ^(١): بأن المتبادر إلى الذهن رفع ﴿فَذَلِكَ﴾ على
الابتداء، ولو أريد المنصوب لكان التركيب الفصيح: فالذي يدع اليتيم،
أو: فيدع اليتيم.

وقوله: (عطف ذات على ذات) لا يصح؛ لأن ﴿فَذَلِكَ﴾ إشارة
إلى الذي يكذب فليسا بذاتين؛ لأن المشار إليه واحد.

وقوله: (جواب أرايت محذوف) لا يسمّى جواباً بل هو المفعول
الثاني لـ ﴿أَرَأَيْتَ﴾.

وتقديره: (أنعم) لا يصح؛ لأنها إنشاء، وهمزة الاستفهام لا تدخل
إلا على الخبر.

قلت: لا يلزم من تبادل الرفع منع النصب، على أن له أن يمنع
التبادر.

ومعنى قوله: (عطف ذات على ذات، أو صفة على صفة) أن قوله:
الذي صفة لموصوف محذوف [٢٣١ب]؛ أي: الإنسان الذي، ونحوه.

فإن قدرت ﴿فَذَلِكَ﴾ معطوفاً على الموصوف المحذوف، كان
من عطف ذات على ذات، وإن قدرته معطوفاً على ﴿الَّذِي﴾، كان من
عطف صفة على صفة.

وتسميته المحذوف جواباً؛ لأنه يدل على الجواب.

وتقدير: (أنعم) على معنى: أتقول نعم ما تصنع؟ وما الذي يمنع
دخولها على هذا التقدير؟

﴿يَدْعُ﴾ [٢]: الجمهور: بضم الدال، وشد العين؛ أي: يدفع.

وَالْحَسَنُ^(١): بفتح الدال، وتخفيف العين؛ أي: يتركه.

﴿وَلَا يُحْضُ﴾ [٣]: الجمهور: مضارع (حَضَّ).

وزيد بن علي^(٢): ولا يُحاضُّ، مضارع: (حاضضت).

﴿يُرَاءُونَ﴾ [٦]: الجمهور: مضارع (راءى) على وزن (فاعل).

وابن أبي إسحاق^(٣): مهموزاً مقصوراً مشدداً الهمزة. وعنه: بلا

تشديد.

ووجه التشديد^(٤): على تضعيف الهمزة للتعدية، كما عدوا

بالهمزة، فقالوا [في]: رأى: أرى. كذلك عدوا بالتضعيف، فقالوا في:

رأى: رأى، كصلى، فجاء المضارع: يُرئى، كيصلي، والجمع: يُروون،

كيصلون.

وعدم التشديد: على أنه استثقل التضعيف فحفف، أو حذف ألف

من: يُراءون، بلا سبب^(٥).



(٢) شواذ القراءات ص ٥٢٤.

(١) مفردة الحسن ص ٢٩٠.

(٣) البحر ٥١٨/٨.

(٤) «م»، «د»، «س»: (الهمزة). والزيادة من البحر.

(٥) (بلا سبب): ساقط من «د».

إعراب سورة الكوثر^(١)

﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ ﴾ [١]: الجمهورُ: بالعين.

وابنُ مُحَيصن^(٢): بالنون.

ورُوِيَتْ عنه عنه^(٣).

قالَ التَّبْرِيْزِيُّ^(٤): هي لغةٌ للعربِ العارِبةِ مِنْ أُولِي قُرَيْشٍ.

وقالَ أبو الفضلِ الرَّازِي^(٥): أَبَدَلَ مِنَ الْعَيْنِ نُونًا.

وتُعَقَّبَ^(٦): بَأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِالْبَدَلِ أَنَّ التَّوْنَ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ مَكَانَ الْعَيْنِ

فصَحِيحٌ، وَإِنْ أَرَادَ الْبَدَلَ الصَّنَاعِي فَلَا؛ لِأَنَّ كَلًّا مِنَ اللَّغَتَيْنِ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ

لِتِمَامِ التَّصْرِيفِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا، فَقَدْ قَالَ عنه^(٧): «اليدُ العليا المُنطِيةُ،

واليدُ السفلى المُنطاةُ». وقالَ الأعشى^(٨):

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/٣٦٩، ٣٧٠، إعراب القرآن ٥/٢٩٨ - ٣٠٠، وإعراب ثلاثين سورة ص ٢٠٨ - ٢١١، والدر المصون ١١/١٢٥ - ١٢٩.

(٢) محمد بن عبد الرحمن، أحد الأربعة عشر، ت ١٢٣هـ. (معرفة القراء ١/٢٢١، وغاية النهاية ٢/١٦٧). وقراءته في الكامل ص ٦٦٣.

(٣) مختصر في الشواذ ص ١٨١، وتفسير القرطبي ٢٢/٥١٩.

(٤) يحيى بن علي، ت ٥٠٢هـ. (نزهة الألباء ٣٧٣، وتحفة الأديب ١/١١٩). وقوله في البحر ٨/٥١٩.

(٥) البحر ٨/٥١٩.

(٦) البحر ٨/٥١٩.

(٧) في المحرر الوجيز ٨/٤٩٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٥/٧٦: (اليد المنطية خير من اليد السفلى).

(٨) ديوانه ص ٩٩، وروايته:

جِيَادُكَ خَيْرُ جِيَادِ الْمَلُوكِ تُصَانُ الْجِلَالَ وَتُنْظَى الشَّعِيرَا

﴿إِبْتِ شَانِكَ﴾ [٣]: الجمهورُ: بالألفِ.

وابنُ عباسٍ^(١): شَيْنَكَ: بغيرِ ألفٍ.

فَقِيلَ^(٢): مقصور من شائى، كبرر في بارر^(٣)، وبر في بار.

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى (فَعَل)، وَأُضِيفَ إِلَى الْمَفْعُولِ مِنْ

نَصْبٍ، إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ. وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي،

فِإِضَافَتِهِ لَا مِنْ نَصْبٍ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّهْم لَا يَجِيزُونَ إِعْمَالَ

الْمَاضِي.

﴿هُوَ الْأَبْتَرُ﴾: هو: مبتدأ، والأحسنُ أَنْ يَكُونَ فَضْلًا.

(م): وأجازَ أبو البقاء^(٤): أَنْ يَكُونَ ﴿هُوَ﴾ تَأْكِدًا. وهذا وهمٌ؛

لِأَنَّ قَبْلَهُ ظَاهِرٌ، وَهُوَ ﴿شَانِكَ﴾، وَالظَّاهِرُ لَا يُؤَكِّدُ بِالْمُضْمَرِ، وَلَيْسَ

أَيْضًا تَوْكِيدًا مَعْنَوِيًّا.



= ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٢) البحر ٨/٥٢٠.

(١) البحر ٨/٥٢٠.

(٣) الأصول الأربعة: كبرر في بارد. والصواب من البحر.

(٤) التبيان ٢/١٣٠٦.

إعراب سورة الكافرين^(١)

﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾ [٤]: هذه الجملة تأكيدٌ لقوله: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [٢]، كما أنّ: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [٥] تأكيدٌ لقوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [٣].

وقيل: لا توكيد فيهما.

واختلف فيما وقع به التّغايرُ.

فقال الأَخفش^(٢): لا أعبُد الساعةَ، ولا أنتم عابدون الساعة. فحملهما على الحالِ. وحمل: ولا أنا عابد، ولا أنتم عابدون أخيراً على الاستقبال.

وقال أبو مسلم^(٣): ﴿مَا﴾ في الأوَّلَيْنِ^(٤) بمعنى (الذي)، [٢٣٢] والمقصود: المعبود. و﴿مَا﴾ في الأخيرين^(٥) مصدريةٌ؛ أي: لا أعبُد عبادتكم المبنية على الشكِّ وتركِ النَّظَرِ، ولا أنتم تعبدون مثلَ عبادتي المبنية على اليقين.

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ٢١٢ - ٢١٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٨٤، والكتاب الفريد ٦/٤٧٩، والدر المصون ١١/١٣١ - ١٣٨.

(٢) البحر ٨/٥٢١.

(٣) محمد بن بحر، معتزلي، ت ٣٢٢هـ. (بغية الوعاة ١/٥٤، وطبقات المفسرين للداودي ٢/١٠٦). وقوله في البحر ٨/٥٢١.

(٤) في الآيتين ٢، ٣.

(٥) في الآيتين ٤، ٥. وفي «م»: (الآخرين).

وحملَ ابنُ عطية^(١): التغييرَ على أَنَّ الأوَّلَ، وهو: ﴿لَا أَعْبُدُ﴾ لَمَّا كَانَ محتملاً للحالِ، جاءَ بقوله: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾ لنفي الاستقبال؛ أي: أبدأ وما حييتُ. وكذا: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ الثاني.

وحَمَلَ الزّمخشري^(٢): ﴿لَا أَعْبُدُ﴾ على الاستقبال؛ لِأَنَّ ﴿لَا﴾ لا تدخلُ إلَّا على مضارعٍ في معنى [الاستقبال، كما أَنَّ ﴿مَا﴾ لا تدخلُ إلَّا على مضارعٍ في معنى] الحالِ.

وَحَمَلَ: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾ على الماضي؛ أي: وما كنتُ قَطُّ عابداً فيما سَلَفَ ما عبدتم فيه.

وَحَمَلَ: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ﴾ الأوَّلَ على الاستقبال؛ أي: ولا أنتم عابدون فيه، والثاني على الماضي.

واعترض^(٣) حَصْرُهُ ﴿لَا﴾ في نفي المستقبل، و﴿مَا﴾ في نفي الحال، وقد جاءَ العكسُ نادراً فيهما، ولذلك لم يذكر ذلك (س) محصوراً، بل قال: وتكونُ ﴿لَا﴾ نفيّاً لقوله: (يفعلُ) ولم يقع الفعلُ. وأمّا ﴿مَا﴾ فهي نفيٌّ لقوله: (هو يفعلُ) إذا كانَ في حالِ الفِعْلِ. فذكرَ الغالبَ فيهما.

وأمّا تفسيرُهُ اسمَ الفاعِلِ، وهو ﴿عَابِدٌ﴾، بالماضي فلا يصحُّ؛ لِأَنَّهُ قد عملَ في قوله: ﴿مَا﴾، فلا تكونُ إلَّا بمعنى الحال والاستقبال، إلَّا على رأي الكسائي، وهشام^(٤)، وليسَ ذلكَ مذهبه.

قلتُ: إذا كانَ الحصرُ باعتبارِ الغالبِ فلا إشكال. وأمّا تفسيرُهُ اسمَ

(١) المحرر الوجيز ٧٠١/٨.

(٢) الكشاف ٢٩٢/٤.

(٣) البحر ٥٢٢/٨. وينظر: الكتاب ٤٦٠/١.

(٤) ابن معاوية الضريبر، ت ٢٠٩هـ. (نزهة الألباء ص ١٦٤، وإنباه الرواة ٣/٣٦٤).

وقولهما في البحر ٥٢٢/٨.

الفاعلِ بالماضي فيمكن حمله على حكاية الحالِ الماضية، وهو يعملُ بهذا الاعتبار، أو مشى هنا على مذهب الكسائي وهشام^(١).

وحملَ الشيخُ^(٢) التَّغَايِرَ على أَنَّ: ﴿لَا أَعْبُدُ﴾ للاستقبال؛ لأنَّ الغالبَ في ﴿لَا﴾ أَنَّهَا تنفي الاستقبال. وقوله بعده: ﴿وَلَا أَنْتَ عَابِدُونَ﴾ للمستقبل للمقابلة. ثمَّ قَالَ: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾ [نفيًا] للحال؛ لأنَّ اسْمَ الفاعلِ العَامِلِ الحَقِيقَةُ فيه دلالتُه على الحال، ثمَّ عطفَ عليه: ﴿وَلَا أَنْتَ عَابِدُونَ﴾ لنفي الحالِ أيضاً للمقابلة.

﴿مَا أَعْبُدُ﴾ [٥]: قيل: ما مصدرية. [وقيل: بمعنى: الذي. ووقعت على الله، وإن كان موضوعها أَنَّهَا لا تقع على آحادِ أولي العلم، لمقابلة قوله أولاً: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾؛ لَأَنَّهَا واقعة على الأصنام]. وقيل: بمعنى: الذي، ووقعت على الله تعالى لَأَنَّهَا تقع على آحاده أولي العلم. ونُسِبَ إلى (س)^(٣).

وقال الزمخشري^(٤): بمعنى: الذي، والمراد الصِّفَةُ؛ أي: لا أعبُدُ الباطلَ، ولا تعبدون الحقَّ.



(١) قلت... وهشام: ساقط من «م»، «د»، «س».

(٢) البحر ٥٢٢/٨. والزيادة منه.

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢. (ونسب إلى س): ساقط من «م»، «د»، «س».

(٤) الكشف ٢٩٣/٤.

إعراب سورة النَّصْرِ (١)

﴿إِذَا جَاءَ﴾ [١]: قَالَ الْحَوْفِيُّ^(٢)، وَالزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): إِذَا مَنْصُوبَةٌ بِ(سَبَّحَ).
 وَرُدَّةٌ^(٤): بِأَنَّ الْفَاءَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، فَلَا يَتَسَلَّطُ مَا بَعْدَهَا عَلَى
 اسْمِ الشَّرْطِ، بَلِ الْعَامِلُ فِيهَا الْفِعْلُ الَّذِي يَلِيهَا عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِنْ كَانَ
 الْمَشْهُورُ غَيْرَهُ.

﴿يَدْخُلُونَ﴾ [٢]: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، عَلَى أَنَّ
 «رَأَيْتَ» بِمَعْنَى: أَبْصَرْتَ أَوْ عَرَفْتَ، أَوْ مَفْعُولٌ ثَانٍ عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى: عَلِمْتَ.
 وَجَعَلَهُ (رَأَيْتَ) بِمَعْنَى: عَرَفْتَ، يَحْتَاجُ إِلَى ثَبَتٍ^(٦).

﴿أَفْوَاجًا﴾: جَمْعُ فَوْجٍ. قَالَ الْحَوْفِيُّ^(٧): وَقِيَاسُ جَمْعِهِ: أَفْوَاجٌ، لَكِنْ
 اسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ فَعُدِّلَ إِلَى أَفْوَاجٍ، كَأَنَّهُ يُرِيدُ: أَنَّ قِيَاسَ الْمَعْتَلِّ
 الْعَيْنِ كَالصَّحِيحِ يَجْمَعُ عَلَى (أَفْعُلْ)، لَا عَلَى (أَفْعَالِ)، وَلَكِنْ جَاءَ فِي
 الْمَعْتَلِّ عَلَى الْعَكْسِ، فَيَنْقَاسُ فِيهِ (أَفْعَالِ)، كَحَوْضٍ وَأَحْوَاضٍ. وَشَذَّ فِيهِ
 (أَفْعُلْ) كَثُوبٌ وَأَثُوبٌ.

وَ﴿أَفْوَاجًا﴾: حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي ﴿يَدْخُلُونَ﴾.

﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [٣]: أَيُّ: [٢٣٢ب] مُلْتَبَسًا بِحَمْدِهِ، فَالْبَاءُ لِلْحَالِ.

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ٢١٦ - ٢٢٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٨٥،
 والكتاب الفريد ٦/٤٨٠، والدر المصون ١١/١٣٩، ١٤٠.

(٢) البحر ٨/٥٢٣.

(٣) الكشاف ٤/٢٩٣.

(٤) البحر ٨/٥٢٣.

(٥) الكشاف ٤/٢٩٤.

(٦) البحر ٨/٥٢٣.

(٧) البحر ٨/٥٢٣. وهو قول مكِّي في المشكل، والدر.

إعراب سورة أبي لهب^(١)

﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ [١]: الجمهورُ: بفتحِ الهاءِ. وابنُ كثير^(٢): بسكونِها.

ولم يختلفوا في فتح: ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [٣]؛ لأنها فاصلةٌ.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): هو؛ أي: السَّكُونُ، مِنْ تَغْيِيرِ الْأَعْلَامِ،

كقولهم: شَمْسُ بَنِ مَالِكٍ، بِالضَّمِّ؛ أَي: بِضَمِّ الشَّيْنِ فِي قَوْلِهِ^(٤):

إِنَّ لِمُهَدِّدٍ مِنْ ثَنَائِي فَقَاصِدٌ بِهِ لِابْنِ عَمِّ الصَّدِّقِ شَمْسُ بَنِ مَالِكِ

وسلّم له الشَّيْخُ^(٥) ذَلِكَ فِي ﴿لَهَبٍ﴾؛ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ فِي كُنْيَتِهِ فَتُحِ

الْهَاءُ، وَمَنْعَ لَهُ فِي (شَمْسٍ)، لِإِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ مُسَمًّى بِشَمْسٍ الْجَمْعِ^(٦).

﴿مَا أَغْنَى﴾ [٢]: الظَّاهِرُ أَنَّ ﴿مَا﴾ نَفْيٌ، وَتَحْتَمَلُ الْاسْتِفْهَامَ، فَتَكُونُ

فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ أَي: أَيِّ شَيْءٍ يَغْنِي عَنْهُ مَا لَهُ تَقْرِيراً وَإِنْكَاراً.

﴿وَمَا كَسَبَ﴾: الظَّاهِرُ أَنَّ ﴿مَا﴾ مَوْصُولَةٌ، وَأَجِيزٌ أَنْ تَكُونَ

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٧٥/٥، ٣٧٦، وإعراب القرآن ٣٠٥/٥ - ٣٠٧،

وإعراب ثلاثين سورة ص ٢٢٠ - ٢٢٧، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٦/٢، ٣٨٧،

والكتاب الفريد ٤٨١/٦ - ٤٨٣، والدر المصون ١٤١/١١ - ١٤٧. وهي سورة

المسد.

(٢) السبعة ص ٧٠٠، ومفردة ابن كثير ص ١٠٨.

(٣) الكشاف ٢٩٦/٤.

(٤) تأبط شرأ، ديوانه ص ١٤٨. وتنظر: خزانة الأدب ٢٠٠/١، ٢٠١.

(٥) البحر ٥٢٥/٨.

(٦) جمع شمس، وهو الثَّقُورُ مِنَ الدَّوَابِّ. وفي الحديث: (أَذْنَابُ خَيْلِ شَمْسٍ). (النهاية

٥٠١/٢).

مصدرية. ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿مَا﴾ استفهاماً في ﴿وَمَا كَسَبَ﴾، كما جازَ في ﴿مَا أَغْنَى﴾.

وقرأ عبد الله^(١): «وما اكتسب» بتاءٍ الافتعالِ.

﴿سَيَصِلُ﴾ [٣]: الجمهورُ: بفتحِ الياءِ، وسكونِ الصَّادِ، مبنياً للفاعلِ.

وأبو حيوة^(٢): بضمِّ الياءِ، وفتحِ الصَّادِ، وشدُّ اللّامِ.

﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [٤]: قُرِيءَ شاذّاً: ومُرِيئْتُهُ، بالتصغيرِ، مهموزاً ومُبدلاً من همزتهِ ياءً، مُدغماً ياءَ التصغيرِ فيها^(٣).

وقرأ الجمهورُ: حَمَّالَةٌ على وَزْنِ (فَعَّالَةٌ) للمبالغةِ، مرفوعاً مُضافاً إلى الحَطَبِ. وقرأ كذلك عاصم منصوباً.

وأبو قلابة^(٤): حَامِلَةٌ، على وَزْنِ (فَاعِلَةٌ) مرفوعاً مُضافاً.

وقُرِيءَ^(٥): حَمَّالَةٌ، منوناً، وللحطبِ: بلامِ الجرِّ.

وارتفعَ: ﴿وَأَمْرَاتُهُ﴾ بالعطفِ على الضَّميرِ المُستَكِنِّ في ﴿سَيَصِلُ﴾. وسوَّغَهُ وجودُ الفِضْلِ بالمفعولِ، وهو ﴿نَارًا﴾، وصفته وهو ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾.

و«حَمَّالَةٌ» على هذا مرفوعٌ على أَنَّهُ خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، أو صفةٌ لامراته؛ لأنَّهُ مثالٌ ماضٍ فيُعَرَّفُ بالإضافةِ، وهو أحدُ الأمثلةِ السِّتَةِ المحكوم لها بحكم اسمِ الفاعلِ.

(١) مختصر في الشواذ ص ١٨٢.

(٢) الكامل ص ٦٦٣، وشواذ القراءات ص ٥٢٦.

(٣) أي: مُرِيئْتُهُ. وهما لابن عباس. (البحر ٥٢٥/٨).

(٤) محمد بن أحمد بن أبي دارة. (غاية النهاية ٦٢/٢). وقراءته في البحر ٥٢٦/٨.

(٥) ابن مسعود في المحتسب ٣٧٥/٢، وشواذ القراءات ص ٥٢٦.

ويحتملُ أَنْ تكونَ (امرأتهُ) مبتدأ، و«حَمَالَةٌ» خبره، و﴿فِي جِيدِهَا﴾: خبرٌ ثانٍ، أو في موضعِ الحالِ من الضميرِ المستكنِّ في ﴿حَمَالَةٌ﴾. وأما قراءةُ النَّصْبِ في ﴿حَمَالَةٌ﴾ فهي على الذَّمِّ.

(م): وأجازَ أبو البقاء^(١): أَنْ يكونَ منصوباً على الحالِ.

قُلْتُ: هذا لا يصحُّ؛ لأنَّه أعربهُ على قراءةِ الرَّفْعِ نعتاً فيكونُ معرفةً، وعلى أَنَّهُ حالٌ يكونُ نكرةً فيتناحيانِ.

وأجازَ أَنْ ينتصبَ بأعني، وامرأتهُ، على قراءةِ النَّصْبِ في حمالة، مرفوعٌ بالعطفِ على الضميرِ المستكنِّ، كما تقدَّم.

وأجازَ أبو البقاءِ فيها الرَّفْعَ على الابتداءِ، و﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ﴾ جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في موضعِ خبرٍ ﴿وَأَمْرَاتُهُ﴾.

وأجازَ أَنْ يرتفعَ ﴿حَبْلٌ﴾ بالظرفِ؛ لأنَّه قد اعتمدَ^(٢).

﴿فِي جِيدِهَا﴾: الجيدُ: العُنُقُ.

﴿مِنْ مَسَلٍ﴾: المسدُّ: حبلٌ من ليفٍ.



(١) التبيان ١٣٠٨/٢.

(٢) وينظر أيضاً: إيضاح الوقف والابتداء ٩٩٠/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٨٤٨٦/١٢ - ٨٤٨٨، وتفسير القرطبي ٥٥٢/٢٢، ٥٥٣.

إعراب سورة الإخلاص^(١)

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [١]: ﴿هُوَ﴾ عائدٌ على المسؤول عنه؛ لأنَّهم قالوا له: صِفْ لنا رَبَّكَ، فنزلت^(٢). وعلى هذا فيكون ﴿هُوَ﴾ مبتدأ، و﴿اللَّهُ﴾: خبره. و﴿أَحَدٌ﴾: خبرٌ ثانٍ.

وأجازَ الزَّمخشري^(٣): أَنْ يَكُونَ ﴿أَحَدٌ﴾ بدلاً من قوله: ﴿اللَّهُ﴾، [١٢٣٣] أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو أحدٌ.

(م): وأجازَ أبو البقاء^(٤): أَنْ يَكُونَ ﴿اللَّهُ﴾ بدلاً من ﴿هُوَ﴾، و﴿أَحَدٌ﴾: خبر ﴿هُوَ﴾.

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿هُوَ﴾ ضميرَ الشَّانِ مبتدأ، و﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾: جملة من مبتدأ وخبر في موضعِ خبره.

وهمزة ﴿أَحَدٌ﴾ بدلٌ من واو؛ لأنَّه بمعنى: واحد. وإبدالُ الهمزة أولى مفتوحة من الواو قليلٌ. وجاءَ منه: امرأةٌ أناة^(٥)، يريدون: وناة؛ لأنَّه مِنَ الوَئِي، وهو الفتورُ.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٩/٣، ٣٠٠، وللزجاج ٣٧٧/٥، ٣٧٨، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٨/٢ - ٣٩٠، والكتاب الفريد ٤٨٤/٦ - ٤٨٦، والدر المصون ١٤٩/١١ - ١٥٦.

(٢) أسباب نزول القرآن ص ٥١٠. (٣) الكشف ٢٩٨/٤.

(٤) التبيان ١٣٠٩/٢.

(٥) إعراب ثلاثين سورة ص ٢٢٨، ٢٢٩، والممتع ص ٣٣٥.

(م): أبو البقاء^(١): وقيل: الهمزة أصل الهمزة في ﴿أَحَدٌ﴾ المستعمل للعموم. انتهى.

وفرق ثعلب^(٢) بين (واحد) و﴿أَحَدٌ﴾: بأنَّ واحداً^(٣) يدخله العدد والجمع والاثنان، وأحد لا يدخله ذلك. يُقال: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ولا يُقال: زيدٌ أحدٌ؛ لأنَّ الأحدَ خصوصيته لله تعالى، وزيدٌ تكونُ منه حالات.

ونقضَ عليه^(٤) بالعددِ المعطوفِ، تقولُ^(٥): أحدٌ وعشرون، واثنان وعشرون، وثلاثة وعشرون، فيدخله العددُ.

قلتُ: أحدُ المستعملُ في العددِ^(٦) بمعنى: واحد، فلا يردُّ عليه.

وقرأ أبو عمرو^(٧)، في رواية يونس^(٨): «أَحَدٌ • اللهُ» بحذف^(٩) التَّوْنينِ، لالتقائِهِ مع لامِ التَّعْرِيفِ، وأكثرُ ما يوجدُ في الشعرِ، كقوله^(١٠):

ولا ذاكِرَ اللّٰهَ إلَّا قليلاً

وقوله^(١١):

(١) التبيان ١٣٠٩/٢.

(٢) البحر ٥٢٨/٨. و(ثعلب): ساقطة من «س».

(٣) (بأنَّ واحداً): ساقط من «د». (٤) البحر ٥٢٨/٨.

(٥) «م»، «د»، «س»: (يقال). (٦) «م»، «د»، «س»: (العموم).

(٧) السبعة ص ٧٠١، ومختصر في الشواذ ص ١٨٢.

(٨) ابن حبيب البصري، سلفت ترجمته.

(٩) «م»، «د»، «س»: (فحذف).

(١٠) لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٣٨، وهو من شواهد سيبويه ٨٥/١، وصدرة:

فألقيته غيرَ مستعتبٍ

(١١) عبد الله بن الزبير، شعره: ص ٥٣، ونُسب إلى مطرود بن كعب الخزاعي أيضاً في

تاريخ الطبري ٢٥٢/٢، والاشتقاق ص ١٣، وفيها: لقومه، وعجزه:

ورجال مَكَّة مسنتون عجافٌ

عمرو الذي هَسَمَ الثريدَ لضيفه

﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [٢]: الأولى أَنْ تكونَ جملةً مستقلةً من مبتدأ

وخبِر. وقيلَ: الصَّمَدُ صفةٌ، والخبِرُ في الجملةِ بعدهُ.

و﴿الصَّمَدُ﴾: فَعَلٌ بمعنى مفعول، من صَمَدٌ إليه إذا قَصَدَهُ^(١).

﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [٤]: اسْمٌ ﴿يَكُنْ﴾: أَحَدٌ،

و﴿كُفُوًا﴾: خبرها. وَحَسُنَ تأخيرُ الاسمِ لوقوعِهِ فاصِلةً، وله متعلِّق

بِكُفُوٍ؛ أي: ولم يكن أَحَدٌ كُفُوًا له. وَقَدَّمَ اهتماماً به لاشتمالِهِ على ضميرِ

الباري تعالى.

(م): وَأَجَازَ أبو البقاء^(٢): أَنْ يكونَ ﴿لَمْ﴾ حالاً من كُفُوٍ؛ لَأَنَّهُ

نَعَتْ لَهُ في الأَصْلِ فَقَدَّمَ عليه فَصَارَ حالاً، وَأَنْ يكونَ مُتعلِّقاً بـ﴿يَكُنْ﴾.

وهذا فيه خِلافٌ، أعني عَمَلَ كَانَ وأخواتها في غيرِ اسمها

وخبِرها. انتهى.

وقال مكي^(٣): (س) يختارُ أَنْ يكونَ الظرفُ خبراً إذا تقدَّم، وقد

حَطَّاهُ المبرِّدُ بهذه الآية؛ لأنَّ الظرفَ تقدَّم وليسَ خبراً، و(س) يختارُ أَنْ

يكونَ الظرفُ خبراً إذا تقدَّم. والجوابُ: أَنَّ (س) لم يمنعَ إلغاءَ الظرفِ

إذا تقدَّم، بل يجوزُ أَنْ لا يكونَ خبراً، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً على ما

اختاره (س)، ويكونَ ﴿كُفُوًا﴾ حالاً^(٤) من النكرة، وهي ﴿أَحَدٌ﴾

المتقدِّمة عليها، فلا يبقى للمبرِّدِ إذن في الآية حجة.

(١) الصمد: من أسماء الله الحسنى. (الزينة ٢/٨٥، والزاهر ١/١٨٠، واشتقاق أسماء الله ص ٤٢٠).

(٢) التبيان ٢/١٣٠٩.

(٣) الهداية ١٢/٨٤٩٩ - ٨٥٠١. ونصّ سيبويه في الكتاب ١/٢٧.

(٤) من الهداية. وفي الأصول الأربعة: (حال).

وأجاز ابن عطية^(١) أيضاً: أن يكون ﴿لَمْ﴾ خبراً. و﴿كُفُوا﴾ حال، كمكّي.

قُلْتُ: وأبو البقاء. انتهى.

وقرّر الزّمخشري^(٢) السؤالَ المعترضَ به على (س) فقال^(٣): الكلام العربيّ الفصيح أن يُؤخَرَ الظرفُ الذي هو لغوٌ غير مستقرٍّ ولا يُقدّم، وقد نصّ (س) على ذلك في كتابه، فما باله مقدّماً في أفصح كلامٍ وأعرابه؟

وأجاب: بأنّ هذا الكلامَ إنّما سيّق لنفي المكافأة عن ذاتِ الباري سبحانه، وهذا المعنى مصبّه [٢٣٣ب] ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهمّ شيءٍ وأعناؤه وأحقّه بالتقديم وأحراه.

ورفع^(٤) الشيخُ هذا السؤالَ من الأصلِ بأنّ الظرفَ المقدّمَ إنّما يُختارُ أن يكونَ خبراً إذا صلحَ لذلك، نحو (ليسَ فيها أحدٌ خيرٌ منك)؛ لأنّ (فيها) يصلحُ أن يكونَ^(٥) خبراً عن (أحد)؛ لأنّه تامٌّ، و﴿لَمْ﴾: لا يصلحُ أن يكونَ خبراً؛ لأنّه ناقصٌ.

وعلى هذا فيبطلُ سؤالُ المبرّد وإعرابُ مكّي وابنِ عطية وسؤالُ الزّمخشري وجوابه، ويصحُّ كلامُ الإمام^(٦)؛ لأنّه إنّما اختارَ الخبرية مع التقديم في الظرفِ التامِّ، لأنّه مثلُ به، فقال^(٧): وتقول: ما كانَ فيها أحدٌ خيرٌ منك، وليسَ فيها أحدٌ خيرٌ منك، إذا جعلتَ (فيها) مستقراً^(٨)، ولم تجعله على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ، أجريتَ الصّفةَ على الاسمِ. فإنّ

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٧١٢/٨.

(٢) الكشاف ٢٩٩/٤.

(٣) (ابن عطية... فقال): ساقط من «د».

(٤) البحر ٥٢٩/٨. وفي «د»، «س»: (دفع).

(٥) (أن يكون): ساقط من (م).

(٦) أي: سيويه.

(٧) الكتاب ٢٧/١.

(٨) جاء في البحر ٥٢٩/٨: ومعنى قوله: (مستقراً) أي: خبراً للمبتدأ ولكان.

جعلته على: فيها زيدٌ قائمٌ، نصبتُ، فتقولُ: ما كانَ فيها أحدٌ خيراً مِنَّا^(١). إلا أنك إن أردتَ الإلغاءً فكلّما أحرّرتَ المُلغى كانَ أحسنَ، وإذا أردتَ أن يكونَ مستقراً فكلّما قدّمته كانَ أحسنَ. والتّقديمُ والتّأخيرُ والإلغاءُ والاستقرارُ عربيٌّ جيّدٌ كثيرٌ، قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ كُفُؤًا أَحَدٌ﴾، وقال [الشاعر^(٢)]:

ما دامَ فيهنَّ فصيلٌ حيّاً

فقد مثّلَ بالظرفِ التّامِّ.

وأما إيرادُه الآيةَ مع ما يصلحُ أن يكونَ الظرفُ فيه خبراً، وهو الذي أوهم^(٣) مكياً وغيره، فمرادُه بها: أن الظرفَ التّامَّ أُجْرِي فَضْلَةً كما أن ﴿لَمْ﴾ في الآيةِ أُجْرِي فَضْلَةً؛ لأنَّ ﴿لَمْ﴾ في الآيةِ يصلحُ أن يكونَ خبراً، إذ لا ينعقدُ كلامٌ من قوله: ولم يكن له أحدٌ، بل لو تأخّرَ ﴿كُفُؤًا﴾ وارتفعَ صفةٌ وجعله خبراً لم ينعقدَ منه كلامٌ.

قلتُ: في فهمِ الشّيخِ لكلام (س) أنّه ذكرَ ﴿لَمْ﴾ على أنّه غير تامّ، وأن ما مثّلَ به التّامّ، نظرٌ. بل الظاهر من كلام (س) أنّه تامّ، والآيةُ والبيتُ عندهُ مثالان للإلغاءِ والاستقرارِ، ويكون (حيّاً) أيضاً حالاً ككُفُؤًا، أو خبراً.

وقوله: إنَّ ﴿لَمْ﴾ غير تامّ، ممنوعٌ؛ لأنّ المفهومَ في مثلِ هذا المقامِ من قوله: لم يكن له أحدٌ؛ أي: لم يكن أحدٌ مماثلاً ومقاوماً له يدلُّ عليه وصفه أولاً بالأحديّة، وفيه بحثٌ. انتهى.

(١) كذا في الأصول الأربعة، وفي الكتاب: منك.

(٢) ابن ميادة، شعره: ص ٢٣٧. وهو من شواهد الكتاب، والمقتضب ٩١/٤. والفصيل: ولد الناقة.

(٣) في الأصول: وهم. وفي البحر: أوقع.

وقرأ حفص: بضم الكاف والفاء. وأسكن الفاء وهمزة حمزة،
وأبدلها حفص واواً. والباقون: بضمهما والهمزة^(١).

وعن نافع، في رواية: تسهيل الهمزة. وعنه: كفاً، بفتح الفاء من
غير همزة، على نقل حركة الهمزة إلى الفاء وحذف الهمزة.

وقرئ: كفاءً، بكسر الكاف، وفتح الفاء، والمد^(٢)، كما قال
التابع^(٣):

لا تَقْدَفْنِي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ

قَالَ الْأَعْلَمُ^(٤): لَا كِفَاءَ لَهُ: لَا مِثْلَ لَهُ. انتهى.

ويقال: كفو، بضم الكاف وكسرها وفتحها، مع سكون الفاء.

وبضم الكاف مع ضم الفاء.



(١) في البحر، والأصول الأربعة: قرأ حمزة وحفص: بضم الكاف وإسكان الفاء. وما
أثبتناه الصواب. ينظر: السبعة ص ٧٠١، ٧٠٢، واليسير ص ٥٣٤، والمستنير ٢/
٥٤٩.

(٢) البحر ٨/٥٢٩.

(٣) ديوانه ص ٢١، وعجزه:

وإن تَأْتَفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّقْدِ

(٤) الشنتمري يوسف بن سليمان، ت ٤٧٦هـ. (إنباه الرواة ٤/٥٩، وبغية الوعاة ٢/
٣٤٤).

إعراب سورة الفلق^(١)

﴿أَلْفَلَقِ﴾ [١]: فَعَلَ بمعنى مفعول. قِيلَ: وهو الصُّبْحُ.

﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [٢]: الجمهورُ: بإضافة ﴿شَرِّ﴾ إلى ﴿مَا﴾.

[١٢٣٤] (م): وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): أَنْ [تَكُونَ] مَا بِمَعْنَى الَّذِي،
وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، وَأَنْ تَكُونَ مُصَدِرَةٌ، وَيَكُونُ الْخَلْقُ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ،
أَوْ عَلَى بَابِهِ؛ أَيُّ: مِنْ شَرِّ خَلْقِهِ؛ أَيُّ: ابْتِدَاعِهِ. انْتَهَى.

وَقَرَأَ عَمْرُو بْنُ فَايِدٍ^(٣)، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٤): وَعَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ^(٥)،
وَبَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ الْقَائِلِينَ: بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقِ الشَّرَّ: مِنْ شَرِّ، بِالتَّنْوِينِ، مَا
خَلَقَ: عَلَى النَّفْيِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مُرَدَدَةٌ مُبْنِيَةٌ عَلَى مَذْهَبِ بَاطِلٍ؛ لِأَنَّهُ خَالِقُ
كُلِّ شَيْءٍ. انْتَهَى.

وَلَهَا وَجْهٌ غَيْرُ النَّفْيِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ﴿مَا خَلَقَ﴾ بَدَلًا مِنْ: شَرِّ،
عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحذُوفٍ؛ أَيُّ: مِنْ شَرِّ شَرِّ مَا خَلَقَ، فَحَذَفَ الثَّانِي
لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ^(٦).

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ٢٣٢ - ٢٣٧، ومشكل إعراب القرآن ٣٩١/٢،
والكتاب الفريد ٤٨٨/٦ - ٤٩٠، والدر المصون ١٥٧/١١ - ١٦٠.

(٢) التبيان ١٣١٠/٢.

(٣) أبو علي الأسواري البصري. (غاية النهاية ٦٠٢/١). وقراءته في مختصر في الشواذ
ص ١٨٢، وشواذ القراءات ص ٥٢٧.

(٤) المحرر الوجيز ٧١٤/٨.

(٥) أبو عثمان البصري المعتزلي، ت ١٤٤هـ. (الفرق بين الفرق ص ١٢٠، والملل والنحل
٤٨/١). وفضل القول في قراءته مكِّي في المشكل ١٦٢/٢، ١٦٣.

(٦) البحر ٥٣٠/٨.

﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [٣]: قيل: الغَاسِقُ: اللَّيْلُ. وَوَقَبَ: أَظْلَمَ ودخلَ على النَّاسِ.

وقيل^(١): الغَاسِقُ: القَمَرُ إِذَا دَخَلَ فِي سَاهورِهِ فَخَسَفَ.

﴿الْتَفَثْتِ﴾ [٤]: الجَمهورُ: بفتحِ التَّوْنِ.

والْحَسَنُ^(٢): بضمِّ التَّوْنِ.

ويعقوب^(٣)، في روايةٍ: النَّفِثَاتِ.

والْحَسَنُ^(٤): النَّفِثَاتِ، بغيرِ أَلْفٍ، كالحَدِرَاتِ.



(١) وهو قول ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن ص ٥٤٣، والهداية ١٢/٨٥٠٩ - ٨٥١٠. والساهور: دارة القمر.

(٢) مفردة الحسن ص ٢٩٠، ومصطلح الإشارات ص ٥٦٨.

(٣) مفردة يعقوب للداني ص ١٣٣، والوجيز ص ٣٩١. جمعُ (نافِثَة).

وينظر: المبهج ق ١٣١ = ٤٣٤/٣ من المطبوع.

(٤) البحر ٨/٥٣١، والدر المصون ١١/١٦٠.

إعراب سورة النَّاسِ^(١)

﴿مَلِكِ النَّاسِ ﴿١﴾ إِلَهِ النَّاسِ﴾ [٢، ٣]: الظَّاهِرُ أَنَّهِنَّ صِفَتَانِ.

وقال الزَّمخشَرِيُّ^(٢): عطفُ بيانٍ.

وظاهرُ قولِهِ، أَنَّهِنَّ عطفَا بيانٍ لواحِدٍ.

قالَ الشَّيْخُ^(٣): ولا أنقلُ عن النحاةِ شيئاً في عطفِ البيانِ، هل

يجوزُ أنْ يتكرَّرَ لمعطوفٍ عليه واحِدٌ^(٤) أم لا؟

والمشهورُ أيضاً في عطفِ البيانِ أَنَّهُ يكونُ بالجوامدِ، لا بالمشتقِ

كهذبنِ.

﴿الْوَسْوَاسِ﴾ [٤]: الزَّمخشَرِيُّ^(٥): الوَسْوَاسُ: اسمٌ بمعنى

الْوَسْوَسةِ، كالزَّلْزَالِ بمعنى الزَّلْزَلَةِ، وأما المصدرُ فبالكسرِ كزِلْزالِ،

والمرادُ بِهِ الشَّيْطَانُ، سُمِّيَ بالمصدرِ كَأَنَّهُ وَسْوَسةٌ في نفسه، أو أُريدَ ذو

الْوَسْوَاسِ. وقد^(٦) تقدَّمَ الكلامُ معه في الزَّلْزَالِ في الزَّلْزَلَةِ [١].

﴿الْحَنَافِيسِ﴾: (م): أبو البقاء^(٧): نعتٌ للوَسْوَاسِ.

(١) ينظر: إعراب القرآن ٥/٣١٥ - ٣١٧، وإعراب ثلاثين سورة ٢٣٨ - ٢٤٤، ومشكل

إعراب القرآن ٢/٣٩٢، ٣٩٣، والكتاب الفريد ٦/٧١٧ - ٧١٨، والدر المصون ١١/

١٦١ - ١٦٥.

(٣) البحر ٨/٥٣٢.

(٢) الكشاف ٤/٣٠٢.

(٥) الكشاف ٤/٣٠٢.

(٤) «س»: (لواحد).

(٦) (قد): ساقطة من «د».

(٧) التبيان ٢/١٣١١. و(نعت): ساقطة من «د».

﴿الَّذِي يُوسُّوسُ﴾ [٥]: في موضع جرّ صفة للوسواس. والنصبُ على الشتم، والرفعُ على إضمارِ (هو).

﴿مِنَ الْجِنَّةِ﴾ [٦]: من للتبعيض، والمجرورُ في موضع الحال؛ أي: كائناً من الجنّة.

وأجازَ الزّمخشري^(١) أن تكونَ لا ابتداءً الغاية؛ أي: يوسوسُ في صدورهم من جهة الجنّة ومن جهة الناس.

(م): وأجازَ أبو البقاء^(٢): أن يكونَ بدلاً من ﴿شَرِّ﴾، بإعادة العامل؛ أي: من شرِّ الجنّة.

وقيل: بدّلَ من ذي الوسواس؛ لأنّ الموسوسَ من الجنّة.

وقيل: بدّلَ من الناس؛ أي: في صدور الناس.

وجعلَ ﴿مِنَ﴾ تبييناً، وأطلقَ على الجنِّ اسمَ الناس؛ لأنّهم يتحركون في مراداتهم. والجنُّ والجنّةُ بمعنى.

وقيل: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ﴾ حال من ﴿النَّاسِ﴾؛ أي: كائنين من القبيلين.

وأما ﴿النَّاسِ﴾ الأخير فقليل: معطوفٌ على ذي الوسواس؛ أي: من شرِّ القبيلين، وقيل: معطوفٌ على ﴿الْجِنَّةِ﴾.

كَمُلَ الْكِتَابَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

وذلك يوم الخميس سابع عشر جمادى الآخرة^(٣)

من سنة اثنتين^(٤) وأربعين وسبع مئة

(١) الكشاف ٤/٣٠٣. وفي «د»: (أن يكون).

(٢) التبيان ٢/١٣١١. (٣) الأصل: الآخر.

(٤) الأصل: اثنين.

فهارس الكتاب

- فهرس الأحاديث.
- فهرس أمثال العرب وأقوالها.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأرجاز.
- فهرس أنصاف الأبيات.
- فهرس الكتب.
- فهرس الأعلام.
- (فهرس) ثبوت المصادر.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الأحاديث

الحديث

الصفحة

١٧٩

٢٢١

لن يغلب عسر يسرين

اليد العليا المنظية واليد السفلى المنظاة

فهرس أمثال العرب وأقوالها

الصفحة	المثل
١٨٤	أصاب الناس جهد ولو ترَ أهل مكة
٥٣	أظهى المكان
٥٣	أعشرت الدراهم
١٣٢	أقسمت عليك لما فعلت كذا
٤٣	أكلت لحماً شاة
٣٧	اللهم ضبعاً وذنباً
٢٣٠	امرأة أناة
٢٥	إياك أعني واسمعي يا جارة
٤٣	بيننا زيد قائم جاء عمرو
١١٢	ذهبت الشام
١٣٥	رويد عمرو
٣٤	زيد حفيظ علمك وعلم غيرك
٣٨	سقياً لزيد
٤٥	مالك بين الملك
٤٥	ملك بين الملك
٩٩	هل لك إلى كذا؟
٩٩	هل لك في كذا؟
٢٠٤	هوت أمه
٤٧	وإيا الشواب

فهرس الأشعار

الصفحة	القافية	أول البيت
٩١	كذابته	فصدقتها
١٤٨	أصابا	أقلي
١٧٢	الراهب	يطوف
٣٨	المحصب	ولله عينا
٦٢	فادها ممت	وللأرض
١٢٤	زلت	وما أنا
٢٤	نبيج	شربين
٢١٥	يتوضح	من المؤلفات
٤٣	بممتزاح	فأنت
١٧٨	فانعمدا	قد كان
١٧٨	أحدا	في كل
٢١	لاستمداد	كالشمس
٣٦	أحمدي	وأبلج
٨٥	رماد	على ما
٤٣	فانظور	وإنني
٥٩	عمر	ما كان
٤٨	مواطره	تنظرت
٥٤	مقاديرها	هون
١٦٢	تُعقرا	فليس
٢٢٢	الشعيرا	جياذك
١٧٤	السمر	وثم
١٧٧	الفرس	اضرب
٤٧	نباطة	دعني

الصفحة	القافية	أول البيت
١٧٤	ودعة	ليت
٤٩	المعلف	أأنت
١٧٣	تختلف	أضحت
٤٣	الصباريف	تنفي
٥٥	تروق	أبى
٤٥	التملك	فلما
٢٢٧	مالك	إن لمهد
٦٠	نائله	أبى
٦٠	غافل	ويلحيني
١٣٤	كالسجنجل	مهفهفة
١٣٨	مغزل	كأن
١٧٦	منيل	أواني
٣٤	رحيم	فأما
١٥٢	دما	أحارث
٤٣	طعام	فضلاً
٢٤	وركبانا	فليت لي
٩٠	شفائيا	لقد

فهرس الأرجاز

الصفحة	رجز
٤٨	لم يبق هذا الدهر من آيائه
٤٨	غير أنافيه وأرمدائه
٤٣	أعود بالله من العقراب
٤٣	الشائلات عقد الأذباب
١٩٦	أوحى لها القرار فاستقرت
١٩٦	وشدها بالراسيات الثبّت
٢٠٨	أنا جرير كنيّتي أبو عمير
٢٠٨	أضرب بالسيف وسعد في القصير
١٧٧	من أيّ يوميّ من الموت أفير
١٧٧	أيوم لم يُقنّدر أم يوم قُليز
٣٠	باعد أمّ العمر من أسيرها
٣٠	حرّاس أبواب على قصورها
١٧٣	ويبلدة ليس بها أنيس
١٧٣	إلا اليعافير وإلا العيس
٤٦	طباخ ساعات الكرى زاد الكسّل
٤٣ و ٦٣	أقول إذ خرّت على الكلكال
٤٣ و ٦٣	يا ناقتا ما جُلت من مجال
١٨٥	يحسبه الجاهل ما لم يعلم
١٨٣	وضّاني العجاج فيما وضّني
٢٣٤	ما دام فيهنّ فصيل حيّا

فهرس أنصاف الأبيات

الصفحة	نصف بيت
٦٢	إذا ما الغواني بالعبيط احمأرت
٢٨	إلى الحول ثم اسم السلام عليكما
٢١٧	حمامة بطن الواديين ترتمي
٢٨	داع يناديه باسم الماء [مبغوم]
١٩٢	[سائل بني أسد] ما هذه الصوت
٢٣٢	عمرو الذي هشم الثريد لضيفه
٥٤	غدت من عليه [بعدها تم خمسها]
٤٧	فأؤ لذكراها إذا ما ذكرتها
٢١٣	كالطير تنجو من الشؤبوب ذي البرد
٢١٧	كلوا في بعض بطنكم تعقوا
٢٣٥	لا تقذفني بركن لا كفاء له
٣٢	وأنت غيث الوري لا زلت رحمانا
٢١٦	وكفى قريش المعضلات وسادها
٢٣١	ولا ذاكر الله إلا قليلا
٥٨	ولقد أمر على اللئيم يسبني
١٣٠	ولكن الغنى رب غفور
١٨٥	ومهما تشأ منه فزارة تمنعا
١٩١	[يبغي جوارك] حين ليس مجير

فهرس الكتب

الصفحة	اسم الكتاب
٢٠	البحر المحيط: لأبي حيان
١٥٥	البديع: للغزني
٢١	البيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء
٦٢	التنبيهات: للقاضي عياض
١٩٥	الحجة: لأبي علي الفارسي
٤٠	شرح التسهيل: لابن مالك
٤٩، ٤٢	شواهد التوضيح: لابن مالك
٥٧، ٣١	الصحاح: للجوهري
٢٠٧	الكامل: للذهلي
٢١٢، ٢٠٧، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٠، ١٢٤، ١٠٨، ٩٠	اللوامح: لأبي الفضل الرازي
١٢٠	المبهج: لسبط الخياط
١٧٨	النهاية في النحو: لابن الخباز الموصلي
١٧٧	النوادر: لأبي زيد

فهرس الأعلام^(١)

(١)

ابن الأنباري: ٣٦، ٩٧، ١٣٠، ١٤٨	أبي: ٤٥، ٤٨، ٦١، ١١٠، ١٦٧، ١٩١
(ب)	أحمد بن الحسين الموصلي: ١٧٨
ابن البادش: ١١٠، ١١٩	أحمد بن صالح: ٤٩
البيزي: ١٠٥	الأحوص: ٦٠
أبو البقاء: ٢١	الأخفش: ٢٨، ٣٤، ٤٥، ٥٩، ١٠٠
أبو بكر (شعبة): ٩٨	١٠٨، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٢
(ت)	١٨٠، ١٨٨، ١٩٨، ٢١٤، ٢٢٣
التبريزي: ٢٢١	الأزهري: ٨٩
(ث)	ابن أبي إسحاق الحضرمي: ٩٤، ٢٢٠
ثعلب: ٣٣، ٦٣، ٢٣١	أبو الأسود الدؤلي: ١٧٤
(ج)	الأصمعي: ٢٥، ١٤٤، ١٤٩
ابن جبير (سعيد): ١١٣	ابن الأعرابي: ٣٦، ١٧٤
الجاحدي (عاصم): ١٤٣، ١٩٤	الأعرج (ابن هرمز): ٥٦، ٨٧
أبو جعفر المدني: ١٠٤، ١٠٥، ١١١	الأعشى (الشاعر): ٩١، ٢٢١
١١٤، ١٤٦، ١٥٨، ١٧٩، ٢١٥	الأعشى (القارئ): ١٨٢
٢١٦	الأعلم الشتمري: ٣٣، ٣٩، ٢٣٥
أبو جعفر المنصور: ١٧٧	الأعمش: ٤٤، ٥٠، ١١٠
ابن جنبي: ٤٥، ٦٢، ٩٣، ١٢١	امرؤ القيس: ١٣٨

(١) اكتفينا بذكر الموضوع الأول للقراء السبعة ورواتهم، لكثرة ذكرهم في صفحات الكتاب.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى: أبي البقاء مؤلف (البيان في إعراب القرآن)، والزمخشري مؤلف (الكشاف)، وأبي حيان مؤلف (البحر المحيط).

(ح)

أبو حاتم: ٩٥، ١٢٤، ١٨٧

ابن الحاجب: ٣٢، ١٦٥

الحجاج: ٢٠٢

الحرميان: ٩٣، ١٠٤

الحسن البصري: ٣٧، ٥٢، ١٠٣،

١١٠، ١٢٨، ١٢٩، ١٥٠، ١٦٩،

١٩١، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٣٧

الحسن بن علي: ١٠٦

الحسين بن علي: ١٧٨

حفص: ٤٠

حمزة: ٥١

أبو حنيفة (النعمان بن ثابت): ٢١٣

الحوفي: ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٤، ٢١٨،

٢٢٦

أبو حيان: ٢٠

أبو حيوة: ٤٤، ٩٠، ٩٨، ١٧٤،

١٨٦، ٢٠٠، ٢٢٨.

(خ)

خارجة بن مصعب: ١١٤، ١٤٢

ابن خالويه: ١٢٤، ١٤٠، ١٤٨، ٢٠٤،

٢٠٧

الخليل بن أحمد: ٣١، ٤٢، ٤٧، ٥٩،

١٠٦، ١٠٧، ١٣٣، ١٤٢، ١٦٢،

١٦٣، ٢١٤

(د)

الداودي (أحمد بن نصر): ٦٣

ابن درستويه: ٦٣

ابن دريد: ٢٠٤

أبو الدينار الأعرابي: ١٤٨

(ذ)

ذو الرمة: ٢١٥

(ر)

أبو رجاء: ١٢٧، ١٤٠، ١٨٠،

أبو رزين العقيلي: ٤١

(ز)

ابن الزبير (عبد الله): ١٤٠، ١٥٠،

١٥١، ١٧٠، ١٨٣

الزجاج: ٤٦، ٥٩، ١٢٢، ١٥٨،

١٦١، ١٦٧، ١٧٠

الزّمخشري: ٢٥

الزّهري: ١٠٧

أبو زيد: ٦٢، ١٥٢، ١٧٧

زيد بن أسلم: ١٤٦

زيد بن علي: ٣٩، ٤٠، ١١٨، ١٢٥،

١٢٩، ١٣٣، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٩،

١٧٢، ١٧٩، ٢٠٤، ٢١٠، ٢٢٠

(س)

السجاوندي: ٥٠، ٦٣

ابن السراج: ٤٦، ٥٨

سعد بن أبي وقاص: ٤٤

سفيان بن عيينة: ٣٦

السلمي (أبو عبد الرحمن): ٢١٢

أبو السّمّال: ٤٤، ٩٢، ١٠٠، ٢٠٢،

٢١٦

ابن السميع اليماني: ١٣٠، ١٣٤

السهيلي: ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠،

٣٣، ٣٢

عبد الرحمن بن أبي بكر: ١٤٠
عبد الله بن مسعود: ٨٦، ٨٥، ١١١،
١٢٧، ١٧٦، ١٨١، ١٩٢، ٢٠٢،
٢٢٨، ٢١٨

ابن أبي عبله (إبراهيم): ٣٧، ١٠٧،
١٢٧، ١٣٤، ١٧٣، ١٨٦

أبو عبيد: ٤٨، ١٦٧

أبو عبيدة: ٤٧، ١٠٧، ١٦٧

العجاج: ١٩٦

ابن عطية: ٣١، ٤٤، ٨٦، ٩٨، ١١٩،

١٢٠، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٣، ١٣٥،

١٤٧، ١٥٢، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩،

١٨٥، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٧،

٢١٥، ٢٢٤، ٢٣٣، ٢٣٦

عكرمة: ١٠١، ١٩٨، ٢١٦

علي بن أبي طالب: ٩٠، ١٥٩

أبو علي الفارسي: ٤٥، ٥٨، ١٣٧،

١٧٠، ١٧٥، ١٩٥، ١٩٦

عمر بن الخطاب: ١٨٠

عمرو بن عبيد: ٦٢، ٢٣٦

أبو عمرو بن العلاء: ٤٢

عمرو بن فائد: ٢٣٦

العملس: ٣٤

أبو عياض: ٨٨

عيسى بن عمر البصري: ٢٠٧

عيسى بن عمر الكوفي: ٨٧، ١٠٠،

١١٧، ٢٠٣

(ف)

(الفخر الرازي): ٤٥

سيبويه: ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٤٢، ٤٧،

٥٥، ٥٨، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٣،

١٤٤، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤،

١٩٧، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٥،

٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤

ابن سيده: ٣٤

(ش)

شبل بن عباد: ١٤١

شعيب بن أبي حمزة: ١٠٦

شمس بن مالك: ٢٢٧

(ص)

صاحب البديع (الغزني): ١٥٥

صاحب الصحاح (الجوهري): ٥٧

صاحب اللوامح (أبو الفضل الرازي):

١٠٨، ١٢٤، ١٤٦، ١٤٧، ٢٠٧، ٢١٢

(ض)

الضحّاك: ٨٦، ١٥٠

(ط)

الطبري: ٦٠، ١٦٧

طلحة بن مصرف: ١٠٥، ٢٠٤

الطوسي (أبو جعفر): ٥٠، ٥١

(ع)

عائشة بنت الأحجم: ١٧٨

عاصم: ٤١

أبو العالية: ٤١

ابن عامر: ٨٦

ابن عباس: ٨٧، ٩٣، ١٢٦، ١٣٥،

١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٥،

١٨٧، ١٩٧، ٢٠٥، ٢٢٢

- الفراء: ٢٨، ٤٣، ٤٥، ٥٩، ٩٠،
 ١١٦، ١١٨، ١٢١، ١٢٦، ١٣٨،
 ١٥٧، ١٥٨، ١٧٣، ١٧٤، ٢١١،
 ٢١٢، ٢١٣
- الفردق: ٤٣، ٤٨
 أبو الفضل الرازي: ٢٢١
 الفضل الرقاشي: ٤٨، ٢١٣
- (ق)
 القاضي عياض: ٦٣
 قالون: ١٢٠
 قتادة: ٢٠٠
 ابن قتيبة: ٨٧
 ابن قطيب: ٩٣
 أبو قلابة: ٢٢٨
 قنبل: ٥١
- (ك)
 كثير: ٦٢
 ابن كثير: ٥٦
 الكسائي: ٢٨
- ابن كيسان: ١٦٣
- (ل)
 اللحياني: ١٧٨
 الليث: ١٥٢
- (م)
 ابن مالك: ٤٠، ٤٢، ٤٩، ٥٧
 مالك بن دينار: ١٤٠
 المبرد: ٩٩، ١٢٣، ١٢٨، ١٦١،
 ١٦٧، ٢٣٢، ٢٣٣
- ابن مجاهد: ١١٠
 مجاهد بن جبر: ١١٠
 ابن محيصن: ٢٢١
 المختار بن أبي عبيد: ١٧٨
 أبو مسلم (محمد بن بحر): ٢٢٣
 المفضل الضبي: ١٢٩
 ابن مقسم: ١١٢، ١١٥
 مكّي القيسي: ١١٠، ٢٣٢، ٢٣٣
 المهدي: ٥٩
- (ن)
 نافع: ٤٢
 النحاس: ١٣٩
 نصر بن عاصم: ٢٠٢
- (هـ)
 هارون بن موسى: ١٤٥، ٢١٠
 الهذلي (ابن جبارة): ٢٠٧
 هشام: ١٩٧
 هشام بن معاوية: ٢٢٤، ٢٢٥
 هلال بن فتيان: ٢١٦
- (و)
 ابن وثاب (يحيى): ١٥١، ١٧٣
 ورش: ٤٩
- (ي)
 يعقوب بن إسحاق الحضرمي: ١٢١،
 ٢٣٧
 ابن يعمر (يحيى): ٢٠٢
 يونس بن حبيب: ٤٢، ١٢٠، ١٤٩،
 ٢٣١

ثَبَّتَ المصادر^(١)

- المصحف الشريف.

(١)

- الإبدال: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، ت ٢٤٤هـ، تحقيق د. حسين محمد شرف، القاهرة ١٩٧٨م.
- الإبدال: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، ت ٣٥١هـ، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠ - ١٩٦١م.
- الإتيان في علوم القرآن: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ، مجمع الملك فهد بالمدينة المنورة ١٤٢٦هـ.
- أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار: ابن وهبان الحنفي، عبد الوهاب، ت ٧٦٨هـ، تحقيق أحمد بن فارس السلوم، بيروت ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- أخبار النحويين البصريين: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، ت ٣٦٨هـ، تحقيق د. محمد إبراهيم البناء، القاهرة ١٩٨٥م.
- الأزمنة وتلبية الجاهلية: قطرب، محمد بن المستنير، ت بعد ٢١٠هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- أسباب نزول القرآن: الواحدي، علي بن أحمد، ت ٤٦٨هـ، تحقيق سيد صقر، القاهرة ١٩٦٩م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر القرطبي، يوسف بن عبد الله، ت ٤٦٣هـ، تحقيق البجاوي، مطبعة نهضة مصر. (لا. ت).
- أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد، ت ٦٣٠هـ، القاهرة ١٩٧٠ - ١٩٧٣م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: اليماني، عبد الباقي، ت ٧٤٣هـ، تحقيق د. عبد المجيد دياب، الرياض ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(١) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته، تُذكر عند ورود اسمه أول مرة فقط.

- الاشتقاق: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، ت ٣٢١هـ، تحقيق عبد السلام هارون، قصر ١٩٥٨م.
- اشتقاق أسماء الله: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت ٣٣٧هـ، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، النجف ١٩٧٤م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت ٨٥٢هـ، تحقيق البجاوي، مطبعة نهضة مصر ١٩٧١م.
- إصلاح المنطق: ابن السكيت، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، لبنان ٢٠٠٦م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠هـ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤١م.
- إعراب القراءات الشواذ: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦هـ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، ت ٣٣٨هـ، تحقيق زهير غازي زاهد، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الإقليد (شرح المفصل): الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت ٧٠٠هـ، تحقيق د. محمود أحمد علي، الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الإقناع في القراءات السبع: ابن الباذش، أحمد بن علي، ت ٥٤٠هـ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، مكة المكرمة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة: أبو طاهر الأندلسي، إسماعيل بن خلف، ت ٤٥٥هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار نينوى، دمشق ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر، ت ٦٤٦هـ، تحقيق د. فخر الدين قدارة، بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- الأمثال: أبو عبيد، القاسم بن سلام، ت ٢٢٤هـ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت ٦٤٦هـ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥ - ١٩٧٣م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧هـ، تحقيق د. جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة. (لا. ت).

- الإيضاح في شرح الإيضاح: ابن الحاجب، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- إيضاح الوقف والابتداء: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، ت ٣٢٨هـ، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

(ب)

- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١م.
- البديع (في القراءات الثمان): ابن خالويه، تحقيق د. جايد زيدان مخلف، ديوان الوقف السنّي، بغداد ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(ت)

- تاج العروس: الزبيدي، محمد مرتضى، ت ١٢٠٥هـ، طبعة الكويت.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت ٧٤٨هـ، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٣م.
- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، ت ٤٦٣هـ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١م.
- تاريخ الخلفاء: السيوطي، تحقيق إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- تاريخ الطبري: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: ابن مسعر التنوخي، المفضل بن محمد، ت ٤٤٢هـ، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، الرياض ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- التاريخ الكبير: البخاري، محمد بن إسماعيل، ت ٢٥٦هـ، حيدرآباد، الهند ١٩٥٩م.
- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ت ٢٧٦هـ، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٧٣م.

- التبصرة في القراءات: القيسي، مكي بن ابي طالب، ت ٤٣٧هـ، تحقيق د. محيي الدين رمضان، الكويت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- التبصرة في قراءات الأئمة العشرة: الخياط، علي بن فارس، ت ٤٥٢هـ، تحقيق د. رحاب محمد مفيد شقيقي، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، البابي الحلبي بمصر ١٩٧٦م.
- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب: السيوطي، تحقيق د. حسن المملخ ود. سهى نعجة، إربد، الأردن ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- تفسير البغويّ (معالم التنزيل): البغوي، الحسين بن مسعود، ت ٥١٠هـ، تحقيق جماعة، دار طيبة، الرياض ١٤١٢هـ.
- تفسير الرازيّ (مفاتيح الغيب): الفخر الرازي، محمد بن عمر، ت ٦٠٦هـ، المطبعة البهية المصرية ١٣٥٣هـ - ١٣٥٧هـ.
- تفسير الطبريّ (جامع البيان): الطبري، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، الرياض ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- تفسير غريب القرآن: ابن قتيبة، تحقيق أحمد صقر، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨م.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): القرطبي، محمد بن أحمد، ت ٦٧١هـ، تحقيق د. عبد الله عبد المحسن التركي، بيروت ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، باعتناء إبراهيم الزبيق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزيّ، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، ت ٧٤٢هـ، تحقيق د. بشار عواد معروف، بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- تهذيب اللغة: الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، ت ٣٧٠هـ، تحقيق جماعة، القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٧م.
- التهذيب لما تفرّد به كلّ واحد من القراء السبعة: أبو عمرو الدّاني، عثمان بن سعيد، ت ٤٤٤هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضّامن، دار نينوى، دمشق ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الدّاني، تحقيق د. حاتم صالح الضّامن، مكتبة الصحابة، الشارقة ٢٠٠٨م.

(ج)

- جامع الأصول في أحاديث الرسول: ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد، ت٦٠٦هـ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر، بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- جامع البيان في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، منشورات جامعة الشارقة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف: ابن وثيق الأندلسي، إبراهيم بن محمد، ت٦٥٤هـ، تحقيق د. غانم قدوري، بغداد ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- جمال القراء وكمال الإقراء: علم الدين السخاوي، علي بن محمد، ت٦٤٣هـ، تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة، دمشق ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- جمهرة اللغة: ابن دريد، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م.
- الجواهر المضية على المقدمة الجزرية: ابن عطاء الله الفضالي، سيف الدين المصري البصير، ت١٠٢٠هـ، تحقيق عزة بنت هاشم معيني، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٥هـ.

(ح)

- الحجّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، ت٣٧٧هـ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق ١٤٠٤هـ - ١٤١٩هـ - ١٩٨٤م - ١٩٩٩م.
- الحماسة: البحتري، الوليد بن غبيد، ت٢٨٤هـ، تحقيق د. محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، المجمع الثقافي، أبو ظبي ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الحماسة: أبو تمام الطائي، حبيب بن أوس، ت٢٣١هـ، تحقيق د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، الرياض ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(خ)

- خزانة الأدب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت١٠٩٣هـ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٩ - ١٩٨٦م.
- الخصائص: ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، ت٣٩٢هـ، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة ١٩٥٢م.

(د)

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت ٧٥٦هـ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٦هـ - ١٤١٥هـ - ١٩٨٦م - ١٩٩٤م.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: السيوطي، تحقيق د. عبد الله عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- دقائق التصريف: المؤدّب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد، ت بعد سنة ٣٣٨هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، بيروت ١٩٧٤م.
- ديوان الأعشى: تحقيق د. محمد محمد حسين، القاهرة ١٩٥٠م.
- ديوان الأعشى (الصبح المنير): تحقيق جاير، لندن ١٩٢٨م.
- ديوان امرئ القيس: تحقيق أبي الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٩م.
- ديوان بشر بن أبي خازم: تحقيق د. عزة حسن، دمشق ١٩٧٢م.
- ديوان تأبط شراً: تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٤م.
- ديوان توبة بن الحمير: تحقيق خليل العطية، بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان جران العود: مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣١م.
- ديوان جرير: تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر.
- ديوان حسان بن ثابت: تحقيق د. سيد حنفي حسنين، القاهرة ١٩٧٤م.
- ديوان ذي الرمة: تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، دمشق ١٩٧٢ - ١٩٧٣م.
- ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب ج ٢): نشره وليم بن الورد، لايبزك ١٩٠٣م.
- ديوان شعر عدي بن الرقاع: تحقيق د. نوري القيسي ود. حاتم صالح الضامن، بغداد ١٩٨٧م.
- ديوان طرفة: تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، دمشق ١٩٧٥م.
- ديوان العجاج: تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، دمشق ١٩٧١م.
- ديوان كثير: تحقيق د. إحسان عباس، بيروت ١٩٧١م.
- ديوان المتلمس: تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة ١٩٧٠م.
- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق د. شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨م.

(ر)

- رواية أبي عمرو بن العلاء البصري: ابن الأبزازي، أحمد بن جعفر الغافقي، ت ٥٦٩هـ، تحقيق د. سر الختم الحسن عمر، عمّان ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(ز)

- زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، ت ٥٩٧هـ، المكتب الإسلامي، دمشق ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: أبو حاتم الرازي، أحمد بن حمدان، ت ٣٢٢هـ، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني، القاهرة ١٩٥٧ - ١٩٥٨م.

(س)

- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى البغدادي، ت ٣٢٤هـ، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٨٠م.
- سير أعلام النبلاء: الذهبي، تحقيق جماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(ش)

- شرح أبيات إصلاح المنطق: ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، ت ٣٨٥هـ، تحقيق ياسين السواس، دمشق ١٤١٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دمشق ١٩٧٦ - ١٩٧٧م.
- شرح أبيات مغني اللبيب: البغدادي، عبد القادر، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق ١٩٧٣ - ١٩٨١م.
- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، أحمد بن محمد، ت ٣٢١هـ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٣م.
- شعر عبد الله بن الزبير: د. يحيى الجبوري، بيروت ١٩٨١م.
- شعر عروة بن الورد العبسي: تحقيق د. محمد فؤاد نعناع، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- شعر الكميت بن معروف: د. حاتم صالح الضامن، نشر في كتاب: عشرة شعراء مقلون، الموصل ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- شعر ابن ميادة: د. حنا حداد، دمشق ١٩٨٢م.
- شعر النابغة الجعدي: المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٦٤م.
- شواذ القراءات: الكرمانيّ، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، ت بعد ٥٦٣هـ، تحقيق د. شمران العجلي، بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(ض)

- الضّاد والظّاء: ابن سهيل النحوي، أبو الفرج محمد بن عبيد الله، ت بعد ٤٢٠هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(ط)

- الطالع السعيد: الأدفوي، جعفر بن تغلب، ت ٧٤٨هـ، تحقيق سعد محمد حسن، القاهرة ١٩٦٦م.
- طبقات الفقهاء: الشيرازيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي، ت ٤٧٦هـ، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت ١٩٧٠م.
- طبقات القراء السبعة: ابن السّار، عبد الوهاب، ت ٧٨٢هـ، تحقيق أحمد محمد عزوز، بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- الطبقات الكبرى (القسم المتمم): ابن سعد، محمد، ت ٢٣٠هـ، تحقيق زياد محمد منصور، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- طبقات المفسرين: الداودي، محمد بن علي، ت ٩٤٥هـ، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٢م.
- طبقات المفسرين: السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٦م.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيديّ، محمد بن الحسن، ت ٣٧٩هـ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

(ظ)

- الظاء: ابن أبي الحجاج المقدسيّ، يوسف بن إسماعيل، ت ٦٣٧هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(ع)

- عشرة شعراء مقلون: د. حاتم صالح الضامن، الموصل ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: السّمين الحلبيّ، تحقيق د. عبد السلام أحمد التونجي، ليبيا ١٩٩٥م.

- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٥هـ، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة في العراق ١٩٨٠ - ١٩٨٥ م.

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجَزْرِيّ، محمد بن محمد بن محمد، نشره برجستراسر، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- الغريب المصنف: أبو عبيد، تحقيق د. صفوان عدنان داودي، دار الفيحاء، دمشق، بيروت ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(ف)

- الفرق بين الضاد والظاء: أبو عمرو الدَّانِيّ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الفرق بين الفِرَق: البغداديّ، عبد القاهر بن طاهر، ت ٤٢٩هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بمصر. (لا. ت).
- فضائل القرآن: أبو عُبيد، تحقيق مروان العطية، محسن خرابة، وفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- فهرس شواهد سيبويه: أحمد راتب النفاخ، بيروت ١٩٧٠م.
- الفهرست: ابن النديم، محمد بن إسحاق، ت ٣٨٠هـ، تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧١م.

(ق)

- القاموس المحيط: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ٨١٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- قراءات النبيّ (جزء فيه) أبو عُمر الدَّورِيّ، حفص بن عمر، ت ٢٤٦هـ، تحقيق حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- قراءة الكسائيّ: الكرمانيّ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار نينوى، دمشق ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(ك)

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: الذَّهَبِيّ، تحقيق عزّت علي عيد عطية، وموسى محمد علي الموشى، القاهرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ابن جبارة الهذليّ، يوسف بن علي، ت ٤٦٥هـ، تحقيق (؟) جمال بن السيد رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، مصر ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- الكتاب: سيويه، عمرو بن عثمان، ت ١٨٠هـ، بولاق ١٣١٦هـ - ١٣١٧هـ.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني، حسين بن أبي العز، ت ٦٤٣هـ، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار: ابن إدريس، أحمد بن عبيد الله، ق ٤هـ، تحقيق د. عبد العزيز بن حميد الجهني، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل: الزمخشري، محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ، مطبعة الحلبي بمصر ١٩٥٤م.
- الكفاية الكبرى في القراءات العشر: القلانسي، محمد بن الحسين، ت ٥٢١هـ، تحقيق (؟) جمال الدين محمد شرف، طنطا. (لا. ت).

(ل)

- اللباب في علوم الكتاب: ابن عادل، عمر بن علي الحنبليّ الدمشقي، ت بعد ٨٨٠هـ، تحقيق جماعة، بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ، دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

(م)

- المبسوط في القراءات العشر: ابن مهران، أحمد بن الحسين، ت ٣٨١هـ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- المبهج في القراءات السبع وقراءة يعقوب وابن محيصة والأعمش واختيار خلف واليزيدي: سبط الخياط البغدادي، عبد الله بن علي، ت ٥٤١هـ، مصورة في خزانتني، وطبع طبعة ممسوخة لا يُعتمد عليها ببيروت ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، ت نحو ٢١٠هـ، تحقيق محمد فؤاد سزكين، القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٦٢م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق النجدي والنجار وشليبي، القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٦٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي، عبد الحق، ت ٥٤١هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، علي بن إسماعيل، ت ٤٥٨هـ، تحقيق جماعة، القاهرة ١٩٥٨ - ١٩٩٩م.

- مختصر التبيين لهجاء التنزيل: أبو داود سليمان بن نجاح، ت ٤٩٦هـ، تحقيق د. أحمد شرشال، المملكة العربية السعودية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، تحقيق برجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.
- المذكر والمؤنث: ابن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٤٠١هـ - ١٤١٩هـ - ١٩٨١م - ١٩٩٩م.
- المذكر والمؤنث: أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد، ت ٢٥٥هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دمشق ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- المذكر والمؤنث: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ، تحقيق د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، مصر ١٩٧٠م.
- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مصر. (لا ت).
- المستنير في القراءات العشر: ابن سوار البغدادي، أحمد بن علي، ت ٤٩٦هـ، تحقيق د. عمار أمين الددو، دُبَيّ ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- مشكل إعراب القرآن: مكي القيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- المصاحف: السجستاني، عبد الله بن سليمان بن الأشعث، ت ٣١٦هـ، تحقيق د. محب الدين عبد السبحان واعظ، قطر، الدوحة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات: ابن القاصح، علي بن عثمان البغدادي، ت ٨٠١هـ، تحقيق د. عطية بن أحمد بن محمد الوهبي، دار الفكر، عمّان ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- المصطلحات والرموز للقراء في كتب القراءات: د. حاتم صالح الضامن، بغداد ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المعارف: ابن قتيبة، تحقيق د. ثروة عكاشة، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥هـ، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ، ج ١ تحقيق نجاتي والنجار، ج ٢ تحقيق النجار، ج ٣ تحقيق شلبي، القاهرة ١٩٥٥م - ١٩٧٢م.

- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، إبراهيم بن السري، ت ٣١١هـ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء: ياقوت الحموي، ت ٦٢٦هـ، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار مطابع الشعب، القاهرة. (لا. ت).
- معرفة الصحابة: أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، ت ٤٣٠هـ، تحقيق محمد راضي بن حاج عثمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي، تحقيق د. طيار آتني قولاج، دار عالم الكتب، الرياض ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١هـ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر الحديث، لبنان ١٩٦٤م.
- المفتاح في اختلاف القراءة السبعة المُسمَّين بالمشهورين: القرطبي، عبد الوهاب بن محمد، ت ٤٦٢هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- مفردة الحسن البصري: أبو علي الأهوازي، تحقيق د. عمار أمين الددو، (فصلة من مجلة البحوث والدراسات القرآنية س ١ ع ٢)، المدينة المنورة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- مفردة عبد الله بن كثير المكي: أبو عمرو الداني، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري: أبو عمرو الداني، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- مفردة قراءة ابن كثير المكي: الموصلي، جعفر بن مكي، ت ٧١٣هـ، تحقيق د. خالد أحمد المشهداني، دار سعد الدين، دمشق ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- مفردة نافع بن عبد الرحمن المدني: أبو عمرو الداني، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- مفردة يعقوب: ابن الفحّام الصقلي، عبد الرحمن بن عتيق، ت ٥١٦هـ، تحقيق إيهاب أحمد فكري وخالد حسن أبو الجود، أضواء السلف، الرياض ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- مفردة يعقوب بن إسحاق الحضرمي: أبو عمرو الداني، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، السعودية، الدمام ١٤٢٩هـ.
- المفصل: الزّمخشري، مطبعة التقدم بمصر ١٣٢٣هـ.
- مقاتل الطالبيين: أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين، ت نحو ٣٦٢هـ، تحقيق أحمد صقر، القاهرة ١٩٤٩م.
- المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة . (لا . ت).
- المقصور والممدود: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم، ت ٣٥٦هـ، تحقيق د. أحمد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- المقصور والممدود: ابن ولاد، أحمد بن محمد، ت ٣٢٢هـ، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دمشق. (لا . ت).
- المنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: أبو عمرو الداني، تحقيق محمد أحمد دهمان، مطبعة الترقى بدمشق ١٩٤٠م.
- الملل والنحل: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، ت ٥٤٨هـ، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، مصر ١٩٦٨م.
- الممتع في التصريف: ابن عصفور، علي بن مؤمن، ت ٦٦٩هـ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب ١٩٧٠م.
- منشور الفوائد: الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- المنصف: ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر ١٩٤٥م - ١٩٦٠م.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها: ابن أبي مريم، نصر بن علي الشيرازي، ت بعد ٥٦٥هـ، تحقيق د. عمر حمدان الكيسي، جدّة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس، ت ١٧٩هـ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(ن)

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: الأنباري، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مطبعة المدني بمصر. (لا . ت).
- النكت في القرآن: ابن فضال المجاشعي، علي، ت ٤٧٩هـ، تحقيق إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- نكت الهميان في نكت العميان: الصّفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك، ت٧٦٤هـ، القاهرة ١٩١١م.
- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاريّ، سعيد بن أوس، ت٢١٥هـ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- نور القبس المختصر من المقتبس: الحافظ اليعموري، يوسف بن أحمد، ت٦٧٣هـ، تحقيق زلهائم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٤م.

(هـ)

- هجاء مصاحف الأمصار: المهديّ، أحمد بن عمار، ت نحو ٤٤٠هـ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية: مكي القيسي، منشورات جامعة الشارقة، الشارقة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(و)

- الوجيز في شرح قراءات القرّاء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: أبو علي الأهوازي، تحقيق د. دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٢م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: الواحدي، تحقيق جماعة، مكتبة دار الباز بمكة المكرمة، بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، ت٦٨١هـ، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت. (لا. ت).
- وقعة صفين: نصر بن مزاحم، ت٢١٢هـ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٢هـ.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
القسم الأول وفيه إعراب البسمة والفتحة	٧
المؤلف	٩
كتاب المُجيد في إعراب القرآن المجيد	١١
مصادره:	١١
منهجه:	١٢
أهميته:	١٣
مخطوطات الكتاب:	١٤
المقدمة	١٩
إعرابُ البَسْمَلَةِ	٢٣
إعراب الفتحة	٣٦
ثبت المصادر والمراجع	٦٤
القسم الثاني وفيه إعراب جزء عمّ من أول سورة النبأ إلى آخر سورة الناس	٧٣
المقدمة	٧٥
إعرابُ سورة التّساوُلِ	٨٥
إعراب سورة التّازعات	٩٦
إعراب سورة عَبَسَ	١٠٣
إعراب سورة التّكوير	١٠٨
إعراب سورة الانفطار	١١٣
إعراب سورة المُطَفِّفِينِ	١١٦
إعراب سورة الانشقاق	١٢٣
إعراب سورة البروج	١٢٨
إعراب سورة الطارق	١٣٢

الموضوع	الصفحة
إعراب سورة الأعلى	١٣٧
إعراب سورة الغاشية	١٤١
إعراب سورة الفجر	١٤٨
إعراب سورة البلد	١٥٦
إعراب سورة والشمس	١٦١
إعراب سورة الليل	١٧١
إعراب سورة والضحي	١٧٤
إعراب سورة الانشراح	١٧٧
إعراب سورة والتين	١٨٠
إعراب سورة العلق	١٨٢
إعراب سورة القدر	١٨٧
إعراب سورة القيمة	١٩٠
إعراب سورة الزلزلة	١٩٤
إعراب سورة العاديات	١٩٩
إعراب سورة القارعة	٢٠٣
إعراب سورة التكاثر	٢٠٥
إعراب سورة العصر	٢٠٧
إعراب سورة الهمة	٢٠٩
إعراب سورة الفيل	٢١٢
إعراب سورة قريش	٢١٤
إعراب سورة الدين	٢١٨
إعراب سورة الكوثر	٢٢١
إعراب سورة الكافرين	٢٢٣
إعراب سورة النصر	٢٢٦
إعراب سورة أبي لهب	٢٢٧
إعراب سورة الإخلاص	٢٣٠
إعراب سورة الفلق	٢٣٦
إعراب سورة الناس	٢٣٨

الصفحة

الموضوع

٢٤١	فهارس الكتاب
٢٤٣	فهرس الأحاديث
٢٤٤	فهرس أمثال العرب وأقوالها
٢٤٥	فهرس الأشعار
٢٤٧	فهرس الأرجاز
٢٤٨	فهرس أنصاف الآيات
٢٤٩	فهرس الكتب
٢٥٠	فهرس الأعلام
٢٥٤	(فهرس) ثبّت المصادر
٢٦٩	فهرس الموضوعات

دار ابن الجوزي 8428146



161589